

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية



قانون الانتخابات.. منظم للحركة الشعبية

◀ د.قدري جميل

مع إعلان تشكيل لجنة لإعداد قانون جديد للانتخابات العامة، يكون النقاش حول الإصلاح السياسي في البلاد قد دخل مرحلة جديدة وهامة.. فهذه القضية لم تكن ملحوظة، في البدء، وإذا كانت ملحوظة فلم يكن مشدداً عليها.. مع أنها ترتدي أهمية كبيرة بالنسبة لكل منظومة الإصلاح السياسي، فالمشكلة ليست بقوينة الأحزاب وممارستها بقدر ما هي مرتبطة بكيفية قياس تأثير هذه الأحزاب الفعلي والحقيقي بالشارع السوري في إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة البلاد في ظل ظروف تصف بالمنطقة بسبب المخططات القديمة- الجديدة للإمبريالية الأمريكية والصهيونية، والتي تستهدف وحدة وسيادة كل بلدان المنطقة ضمن إطار مخطط الفوضى الخلاقة السيء الذكر.

إن الحركة الشعبية التي بدأت بالتعبير عن نفسها في البلاد، ولو بوسائل بدائية، ولو استخدمت من قبل قوى مشبوهة في بادئ الأمر لأهداف أخرى، هي حركة مطلوب استمرارها وإيجاد أشكال سليمة وقانونية لتعريف عن ذاتها بشكل دائم، وفي ذلك يتم رعايتها وحمايتها لأنها الضمان الوحيد والحقيقي للإصلاح الشامل المطلوب في البلاد.

إن التنوع الحضاري في سورية شيء هام وضروري، وكان تاريخياً أحد أسباب قوتها في الممانعة والمقاومة التاريخية ويريد البعض اليوم استخدامه بالاتجاه المعاكس من خلال الشحن الطائفي من أنما أتى، والذي يستهدف الوحدة الوطنية، وبالتالي وحدة البلاد، وفي نهاية المطاف دورها الهام في مواجهة وإحباط المخططات المتجددة للعدو الخارجي.

من هنا فإن قانون الأحزاب والانتخابات مدعوان بصيغتهما القادمة لأن يعززا عوامل قوة البلاد، لا أن يضعفها أسوأ بالمثل العراقي السيء الذكر، الذي أعاد التمثيل البرلماني إلى مكونات ما قبل الدولة الوطنية من عشيرة وقبيلة وطائفة وقومية، لاغيا الحياة السياسية الحقيقية الصحية التي توطن الوحدة الوطنية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قانون الانتخابات العامة الحالي كان عاملاً سلبياً وكابحاً لتطور الحياة السياسية في البلاد، بل قام عملياً بالمساعدة على شلها، ما ألغاه فعلياً، وتثبت الأحداث الحالية كم هو ضروري وجود أحزاب حقيقية تتمتع بثقة الشارع، ويحدد الثقة بها دورياً بقدر تعبيرها عن الشارع نفسه وطموحاته ومطالبه.

من هذه الزاوية، إذا كان هناك شبه اتفاق بين جميع القوى تقريباً حول الأطر العامة لقانون الأحزاب، إلا أن النقاش حول قانون الانتخابات ما يزال في أوله، وهو المدعو أصلاً أن يفعل قانون الأحزاب بشكل صحيح، ولكن الخطر بأن أية صيغة غير عصرية ومتناسبة مع الظروف السورية الحالية يمكن أن تشل قانون الأحزاب، وألا تدعه يلعب الدور المطلوب منه، ما سيجعله يولد ميتاً. إن قانون الانتخابات الحالي الذي يعتبر كل محافظة دائرة هو قانون قديم ما يزال ساري المفعول منذ الاستقلال عملياً رغم التعديلات الجزئية التي أدخلت عليه، وهو في حينه كان نسخة عن القانون الفرنسي المشابه الذي عدل جذرياً هناك أربع مرات حتى الآن.

وتكمن مشكلة القانون الحالي أنه وزع كل محافظة إلى ما يقارب ألف مركز انتخابي، ما جعل الإحاطة بها من جانب أي مرشح عادي أمراً مستحيلًا، وهو أمر لا يقوى عليه كما بينت التجربة، إلا المرشح المدعوم من جهاز الدولة أو من قوى المال، ما يلغي التمثيل الشعبي الحقيقي عملياً. والأكيد أن أي قانون انتخاب يريد أن يولد تمثيلاً حقيقياً وسياسياً فعلياً ومعبراً عن المجتمع بشكل غير مزيف، يجب أن يكون بعيداً عن تأثير جهاز الدولة وقوى المال على نتائج الانتخابات، وفي ذلك مصلحة تطور البلاد في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. والتمثيل السياسي الحقيقي المعبر عنه في مجلس شعب حقيقي يسمح بمعالجة المشاكل قبل استفحالها وتحولها إلى أزمات، لأنه يتحول إلى جهاز استشعار مبكر بسبب ارتباط المنتخبين إليه بمزاج الشارع ومطالبه وهمومه الحقيقية بمختلف تياراته السياسية والاجتماعية.

إن قانون الانتخابات الحالي قد أصبح بالياً ورجعياً، فإن بديله لا يمكن أن يكون في ظروفنا الدائرة الفردية التي ينتخب منها ممثل واحد، لأن ذلك سيسمح لقوى متخلفة عشائرية أو طائفية، أن تتقدم وتحصل على أكثر مما تمثله في المجتمع السوري بكثير، وإذا أخذنا بعين الاعتبار خطر المخططات التفتيتية الخارجية التي يتعاون معها أعداء الداخل والشعب، نستطيع أن نستنتج أن قانوناً يشرع للدائرة الفردية هو أكثر رجعية وخطراً من القانون الحالي. لذلك يبقى أمامنا خيار وحيد هو قانون انتخابات نسبي.

وهنا من المشروع أن يطرح سؤال: نسبي على نطاق المحافظة التي تبقى دائرة أو نطاق البلاد التي تصبح دائرة واحدة؟

وإذا كان القانون النسبي يسمح بتمثيل كل القوائم الممثلة لمختلف التيارات السياسية بحسب حجم الثقة التي منحها إياها الناخبون، إلا أنه إذا فعل فقط على نطاق المحافظة باعتبارها دائرة، فإنه يكرر الخطر الذي تحمله الدائرة الفردية على نطاق أكبر وأوسع.

لذلك يبقى أمامنا الخيار المنطقي وهو اعتبار البلاد دائرة واحدة، ولتخوض القوائم الممثلة لمختلف التيارات السياسية التنافس على أساس البرامج المعلنة وعلى أساس الإعلان الاسمي لمرشحيها الذين سينجحون بالتسلسل حسب الأصوات التي حصلت عليها القائمة في مجموع البلاد.

وهنا يمكن أن يناقش موضوع نسبة الحسم الدنيا لكل قائمة تؤهلها أو لا تؤهلها للتمثيل، والأرجح أنه في ظروف تكون قضاء سياسي جيد في البلاد، فإنه من المفضل أن تكون ٢/٣، كما أن تحقيق نسبة ٢٠٪ للنساء على الأقل يجب أن يكون شرطاً لا بد منه لنجاح أية قائمة..

كما يمكن أن يناقش موضوع تمويل القوائم من خزانة الدولة بقروض ميسرة بحد أدنى وأعلى معلوم، تسترد مما لم يتجاوز نسبة الحسم، وتعتبر دعماً من الدولة لمن ينجح من القوائم وبديلاً عن تمويل الأحزاب المرخصة من الدولة.

إن موضوع التمويل هو موضوع هام يجب أن تأخذه الدولة على عاتقها لمنع قوى المال من استخدام إمكاناتها غير المتكافئة مع من لا يملك المال، ولكن يملك المؤهلات الشخصية والشعبية للتمثيل. لا شك أن قانون انتخابات جديداً هو جزء لا يتجزأ من حزمة إصلاحات سياسية شاملة لا يتقدم ولا يتأخر عنها من حيث المبدأ قانون الأحزاب والتعديلات الدستورية المطلوبة، لذلك فإن تحدي الوصول إلى قانون انتخابات عصري وعادل وحقيقي هو الضمانة الهامة لنجاح الإصلاح السياسي، الذي دونه لن ينجح أي إصلاح اقتصادي يستهدف ضرب الفساد والوصول إلى نمو عال وعدالة اجتماعية عميقة، وكل ذلك هو الضمانة بالتالي لتوطيد الوحدة الوطنية التي دونها لا يمكن تحرير أراضيها المحتلة وإحباط المؤامرات الخارجية بعيداً عن المناورات والألاعيب الكلامية والابتزازات التي يمارسها البعض من الداخل أو الخارج مدعين تمثيل الشعب السوري الذي هو منهم براء.

■

في ذكرى النكبة: مفاتيح البيوت.. من الأجداد إلى الأحفاد

سورية على مفترق طرق... ص ٨ - ٩

وسائل الإعلام الغربية..

سلطة شيطانية لخداع الشعوب.... 3

الاستملاكات والاحتجاجات..

عمليات «تشليح» للمواطنين لمصلحة المتنفيين... 6

ارتباك تعليمي..

بما في ذلك صفوف الشهادات؟
وبما أن الحدث الجاري في البلاد ما يزال مجهول المآل والنتيجة والتداعيات فإن القلق من القادم ما يزال كبير، وإذا كانت النتائج برمتها هامة، وربما انعطافية، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن أثر ذلك على حال التعليم لن يكون أقل أهمية وتأثيراً.. لذلك يجب أن تحسم هذه المسألة بسرعة، وبشكل واضح وغير قابل للتأويل..

لم تخفف القرارات الصادرة عن كل من وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، حتى الآن، القلق المتزايد لدى الطلاب والكادر التعليمي حول مصير الموسم الدراسي للعام ٢٠١٠ - ٢٠١١.. هل هناك امتحانات أم لا؟ هل يداوم الطلاب في المدارس والجامعات بشكل اعتيادي أم يقعون في بيوتهم؟ كيف سيجري حساب النجاح من عدمه؟ هل تتعلق المسألة بمناطق دون سواها أم هي عامة وشاملة؟ هل تتعلق بصفوف دون غيرها أم تطل جميع الصفوف

بهراسة

عمال القطاع الخاص... تسريح بالجملة والمفرق!

◀ عادل ياسين

جـرى التـعويل بمبالغة شديدة على الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي من الممكن أن يلعبه القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي المستثمر، كبديل عن الدور الذي كان يقوم به القطاع العام، من حيث تشغيل اليد العاملة ودعم برامج التدريب والتأهيل والالتزام بإشراك العمال بالتأمينات الاجتماعية، فقد أعطي القطاع الخاص امتيازات ومحفزات كبيرة بهذا الخصوص، ومع ذلك لم يراع حقوق العمال، ولم يلتزم بقانون العمل، بينما القطاع العام الذي لم يعط في الفترة ذاتها إلا القليل القليل، كان وما يزال ملتزماً بحقوق العمال، ولو بحدودها الدنيا، بالرغم مما أصابه من وهن وضعف بسبب النهب والفساد الواسعين، اللذين فعلا فعلهما وأوصلاه إلى درجة أن وصفه البعض من الاقتصاديين (بالرجل المريض الذي يموت سريريا) ولن ينفعه أي علاج قد يعطى له لإنعاشه واستعادة قواه مرة أخرى.

إن هذا الحديث قد التقى مع حسابات الفريق الاقتصادي، والحكومة السابقة المبنية على ما قدمته المؤسسات النقدية الدولية من نصائح وتوجيهات، بإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، أي إعادة ترتيبه وتوضيبه بما يتوافق مع السياسات والنهج الاقتصادي الليبرالي الذي خدم نهاية المطاف والنتائج قوى السوق، ومكّنها من الهيمنة والسيطرة والقيادة للاقتصاد الوطني. لم لا؟ فكل القوانين والمراسيم والتشريعات التي صدرت كانت في خدمة رأس المال المستثمر، معبدة الطريق له ليحتل مكان الصدارة ويصبح قاطرة النمو التي ستجر خلفها كل الأزمات المستعصية التي حفرت لها مجرى عميقاً في المجتمع السوري كالبطالة والفقر وارتفاع الأسعار وتدني مستوى التعليم والصحة والنقل والسكن!!.

لقد أصبحت تلك الأزمات مكوناً رئيسياً لحياة الفقراء في وطننا، فهم اضطروا للعيش معها بفعل قوة العادة اليومية كما يتعايش الأغنياء مع آليات نهبهم وفسادهم، الذي أصبح يشكل المشهد الأبرز والحدث الرئيسي للشعب السوري بأغلبيته الفقيرة.

إن للنهب قوانينه الخاصة التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك نهب وفساد، وأهم ذلك منع الطبقة العاملة والفقراء عموماً من الدفاع عن حقوقهم ولقمة عيشهم وكرامتهم التي تُهدر مع مطلع كل فجر، دون أن يكثر أحد لتلك الحقوق التي ينادي بها العمال وكل المواطنين الذين همهم الدفاع عن تلك الحقوق، والتي ينظرون إليها باعتبارها البوابة الرئيسية التي تعزز الوحدة الوطنية وتجعلها قلعة منيعه لا يمكن خرقها من القوى التي لها مصلحة حقيقية بإضعافها والنفاذ منها، وإضعاف الوحدة الوطنية يكون بعدم تحقيق مصالح الفقراء ومنهم الطبقة العاملة، لأن ذلك يعني مزيداً من الاستياء والتذمر، لأن الجوع كافر، وحتى يرد الجوع لابد من مقاومة الفقر والنهب والفساد، والقضاء على منابعه الأساسية التي تولده كل يوم وكل ساعة.

لقد استفادت قوى السوق كثيراً من تطور الأحداث وتدابيعاتها لتوجه سهامها الحاقدة إلى صدور الطبقة العاملة السورية في القطاع الخاص، حيث قام أرباب العمل في المعامل والشركات بتسريح أعداد كبيرة من العمال تسريحاً مباشراً، أو تسريحاً مبطأً من خلال إعطاء العمال إجازات قسرية إلى أجل غير معلوم وعلى حساب العمال، وبهذا يمارس أرباب العمل ضغطاً إضافياً على المجتمع حيث يزيد بهذا العمل الاحتقان الشعبي لدى المهمشين، فهل هذا ما يريده تجار الأزمات؟ المتذرعين بتوقف الحياة الاقتصادية بسبب ما هو حاصل داخلياً.

إن هذا الموقف يتطلب العمل السريع والمجاهبة الحازمة مع عمليات تسريح العمال الجارية الآن على قدم وساق، ويتحمل هذه المسؤولية مباشرة نقابات العمال، كونها المدافع المفترض عن مصالح وحقوق العمال، ومنها حقهم بالعمل وعدم تسريحهم، فالذي يحقق الأرباح الطائلة من عمل العمال في حالة الرخاء والسلام لابد أن يتحمل أوضاعهم التي تزداد سوءً في حال الأزمات والأحداث، إن الطبقة العاملة السورية وخاصة عمال القطاع الخاص يهييون بكل الوطنين والشرقاء في هذه الوطن. لحماية حقوقهم وعدم تسريحهم، فهل من مجيب؟!

■ ■

التقرير الاقتصادي المقدم للمجلس العام:

أرقام نمو مضللة وسوء في توزيع الدخل



٥. منح الإدارات في المؤسسات العامة من القطاع الصناعي كل الصلاحيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات الاستثمارية والتنمية والتجارية والتسويقية والتطويرية والتشغيلية، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية وزيادة معدلات ربحيتها، أو التقليل من خسائرها.

أما في مجال القطاع العام وخاصة القطاع العام الصناعي، فقد رأى التقرير أنه لا بد من:

١ ـ إسقاط كل الأصوات المندابية بإنهاء دور هذا القطاع، فنحن لا ننكر الصعوبات الهائلة التي يعانينا، ولكننا نرفض أن نضعه كاملاً في بوتقة واحدة، فإذا أيقنّا أن القطاع الصناعي العام هو شخص مريض، فإننا نرفض الأصوات المندابية بإطلاق رصاصة الرحمة عليه، وتركه لقمة سائغة لعمليات الخصخصة العشوائية وتخصيص أموال الحكومة وتحويلها لجيوب زمرة من الاحتكاريين، هدفهم الأساسي تحقيق الأرباح وتكديس الثروات.

٢ ـ التوقف عن إجراءات الخصخصة في سورية بكل أشكالها، مدفوعين بذلك لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية.

٣ ـ وفي النهاية فإننا نؤكد على ضرورة الإبقاء على القطاع العام ودعمه ومحاولة إصلاحه، وعدم الرضوخ للضغوطات وأصحاب المصالح المندابية بإنهاء دوره الفعال خدمة لمصلحتهم أو طمعاً في الحصول على تركته الوفيرة، مؤكدين على أن القطاع العام بدوره أكبر من أن تتم مناقشته وتقييمه على ضوء مردوداته المالية فقط، فهو مسألة أكبر من أن يناط إلى الإداريين أو رجال الأعمال لصياغة واقعه ومستقبله، بل يتعدى ذلك إلى كون تقرير مصيره مسألة تأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية ـ اجتماعية غاية في الدقة، وأن التخلص منه والتوقف عن قصد عن دعمه سوف يؤدي إلى تهشيم الحامل الاقتصادي للدولة السورية.

■ ■

بيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

بمناسبة يوم نكبة شعب فلسطين

مازال الكيان الصهيوني، وبعد مرور ثلاثة وستين عاماً على نكبة وضياع فلسطين، وطرد أهلها بالقوة من ديارهم عام ١٩٤٨، يواصل سياسة الطرد والتهميد، ويمضي في سياساته الهادفة لتفتيت القوة الغريبة، وسلخ القدس المحتلة وتهويدها، فضلاً عن سياساته العنصرية التي تستهدف النيل من عروبة فلسطينيي الـ٤٨، بهدف التضييق عليهم، سعيًا لطردهم وتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة يهودية خالصة، ما ينسف حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها قسراً. إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وبهذه المناسبة الأليمة التي ولدت نكبة الشعب الفلسطيني، تشدد على أن قضية فلسطين كانت ومازالت من صلب اهتماماتها، وتعتبر أن النضال الوطني متلازم مع النضال النقابي، وأن لا انعتاق لعمال وشعب فلسطين إلا بتحرير فلسطين ودحر المحتل، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

■ ■

بذلك نسبة قدرها ٦٢,٧% من إجمالي عدد المشتغلين، كما يشير المسح إلى أن متوسط الأجر الشهري يبلغ نحو ١١٢١٥ ليرة سورية، وهذا يعني أن كتلة الرواتب الشهرية لشريحة من يعلمون بأجر تقدر بنحو ٢٧١,٢٦ مليار ليرة سورية، لتكون هناك فجوة بين ما تنفقه الأسر السورية وما يحصل عليه ٦٢% من المشتغلين تقدر قيمتها بنحو ١٠٣ مليارات ليرة سورية ـ وهو الأمر الذي يحتاج إلى تفسير منطقي لمصادر تمويل هذه الفجوة..

ويرى الاتحاد العام لنقابات العمال أنه «لابد من إعادة النظر بالخطة الخمسية الحادية عشرة لكي تتناسب مع المشروع الإصلاحي الشامل الذي بدأت ملامحه ترسم من خلال الإجراءات والتشريعات التي صدرت مؤخراً، وبما يليبي تطلعات وحاجات الشارع السوري، ولاسيما الطبقة العاملة».

ومن أهم ما جاء في هذه الرؤية ما يلي:

١ ـ التأكيد على أن القطاع المنتج للسلع المادية، ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة، هو القطاع الرائد والقاطر للنمو الاقتصادي، والحامل لمعالجة مشكلات الاقتصاد السوري.

٢ ـ إن هدف النمو تحسين شروط إنتاج التراكم اللازم لمقابلة متطلبات أهدافه التوزيعية الاجتماعية.

٣ ـ إن المتغيرات الاجتماعية (الصحة والتعليم واستهداف الفقر وزيادة معدلات التشغيل ومكافحة البطالة) هي ركائز أي سياسة اقتصادية، سواء كانت كلية (مالية، نقدية، تجارية، خارجية) أو كانت قطاعية (الصناعة، الزراعة، البناء والتشييد) وعليها بُنِيَ خطط الإصلاح.

٤ ـ تطوير وتحسين استخدام أدوات السياسة النقدية (الفائدة وسعر الصرف) والحفاظ على القيمة الشرائية لليرة السورية، وحل المشكلات المالية والتمويلية التي تتف عقبه حقيقية في وجه إصلاحه وتطويره.

على الرغم من إشارته لبعض القضايا والنقاط المهمة في الاقتصاد السوري، فإن التقرير الاقتصادي المقدم ضمن التقرير العام للاتحاد العام لنقابات العمال في اجتماع المجلس العام لم يرتق لمستوى الطموح والحدث، لا بل يمكن القول إنه لم يرتق لقوة التقرير الاقتصادي الذي قدمه اتحاد عمال دمشق لمؤتمره السنوي، والذي لخص وتناول أمراض الاقتصاد السوري بأرقام وإحصاءات دقيقة، كشفت زيف بعض الأرقام التي قدمها الفريق الاقتصادي، لكن مع كل ذلك فمن الأهمية بمكان الإشارة لبعض النقاط في التقرير الذي يقول إن «التقديرات الأولية التي قام بها الاتحاد العام لنقابات العمال تشير إلى أن النمو الاقتصادي في سورية قد بلغ في عام ٢٠١٠ بحدود ٣,٧% بالأسعار الثابتة، و٦,٤% بالأسعار الجارية، فيما أشارت أرقام صندوق النقد الدولي إلى معدل نمو ٥% في عام ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة».

وأكد التقرير أنه «يترافق مع تواضع أرقام النمو الاقتصادي، استمرار سوء توزيع الدخل الناتج عن هذا النمو. بمعنى أن المواطن السوري لم يلمس بشكل حقيقي نتائج النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، في ظل استمرار تركيز نتائج النمو بين أيدي فئة قليلة من رجال الأعمال والمحكرين، وخاصة في قطاع الخدمات والاتصالات، وقطاع تجارة العقارات والمصارف والتأمين».

وأشار معدو التقرير إلى إن «عدم القدرة على تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف ٧%، يعني في النهاية عدم القدرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تحقيق أكثر الأهداف الكمية الأخرى في الخطة، مثل معدلات الاستثمار، الادخار، التشغيل، التضخم، الإنتاج وغيرها».

وفي تناوله لقضية التضخم في الاقتصاد السوري نوه التقرير إلى أنه «رغم الاختلاف بين التقديرات المختلفة لأرقام التضخم، فإن الأسواق السورية قد شهدت خلال الأعوام السابقة ارتفاعات في الأسعار غير مبررة اقتصادياً، ومردّها إلى عوامل الاحتكار التي تمارس بصورة تخفّي معها إجراءات الشفافية وأدوات دعم المنافسة ومنع الاحتكار عبر مؤسسة لم نشهد لها أي دور فاعل في هذا الإطار، وفي ظل غياب صාරح لدور مديريات وجمعيات حماية المستهلك التي بقيت تدور في فلك الصفقات المشبوهة، في غالب الأحيان، بين المراقبين والتجار».

وأكد التقرير أنه «وتبعاً للنتائج الأولية لمسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٩، فإن متوسط إنفاق الأسرة السورية وصل إلى ٢٠,٩ ألف ليرة سورية شهرياً، وبالتالي فإن الإجمالي المتوقع لما تنفقه الأسر السورية شهرياً يصل إلى نحو ١١١,٣ مليار ليرة سورية، هذا إذا اعتبرنا أن عدد الأسر السورية تبعاً للتقديرات الرسمية يبلغ نحو ٣,٦١٢ ملايين عائلة، والسؤال هو: هل كتلة الأجور والرواتب تكفي لتلبية هذا الإنفاق أو مساوية له؟».

وفي مسح قوة العمل للنصف الأول من العام الحالي، بين التقرير أن «هناك ٢,٢ ملايين عامل سوري يعملون بأجر، مشكلين

عمال «الجمعات»

والمجتمع، والالتفات إلى شؤون البيت ومتطلباته المادية والمعنوية، الطارئة والدائمة، والاهتمام بقضايا ذاتية..

لذلك كله، فإن سلب الطبقة العاملة هذا الحق، مؤقّتاً أو دائماً، مهما كان السبب، هو اعتداء على حقوقها ومصالحها، بل وحتى

على وجودها وبقائها.

الطبقة العاملة وُجدت للعمل والإنتاج حصراً، هذه هي مهمتها التاريخية، وأية مهام طارئة قد تُسند إليها، وخصوصاً في أيام راحتها، هي تبييد لوقتها وجهدها وطاقتها وللثروة الوطنية..

■ ■

اعتماد يوم عطلة في الأسبوع للعاملين بأجر، لم يأت بالهين، بل جاء ثمرة نضال طويل خاضته الطبقة العاملة على امتداد العالم إضراباً واعتصاماً، ودفعت ثمّنه دماءً وصبراً وعرقاً وتعبساً بحقوقها الأساسية، وصل حد الطرد والتشريد..

كما أن هذه العطلة ليست ترفاً، بل هي ضرورة واقعية لتجديد الطاقة والقوة من أجل الاستمرار في العمل المنتج للخيرات والثروات، فمن دون راحة دورية لا إمكانية لدى الجسد والعقل والروح لمتابعة النشاط والإبداع..

كذلك فإن يوم العطلة هو ضرورة اجتماعية قصوى للتواصل مع العائلة والأصحاب

إلى من يحق له الدفاع عنهم:

زيادة الرواتب والأجور حق مشروع لعمال القطاع الخاص

لجنة تحديد الأجور للانعتاد من أجل رفع الحد الأدنى للأجور وزيادتها بنسب تغطي الارتفاع الكبير الحاصل بالأسعار، وإن هذه المهمة لا تقبل التأجيل أو المأطلة أو التأخير، حيث يسعى ويعمل أرباب العمل بكل إمكانياتهم لتأجيلها وتأخير انعقادها تحت حجة الظروف السائدة ومنها الركود الاقتصادي الحاصل.

إن الطبقة العاملة السورية وخاصة عمالة القطاع الخاص، تتحمل من أوضاعها الاقتصادية، وتتعرض لضغوط حقيقية في لقمة عيشها التي يحاربهم بها أرباب العمل، من خلال تخفيض الأجور الشهرية، وبعطاء العمال إجازات على حسابهم الخاص، ومن خلال التسريحات التسفلية لعمال، والمحمية بقوة قانون العمل الجديد رقم ١٧ الذي مكن أرباب العمل من التحكم المطلق بمصير العمال، وخاصة حقهم بالعمل دون تهديد بالتسريح حسب المادتين ٦٤ و٦٥.

■ ■

اتحاد نقابات العمال (عضواً).. وتعتقد اللجنة دورة على الأقل في السنة لاقتراح الحد الأدنى للأجور، ويحق لها أن تقترح إضافة زيادات إلى الأجور مع مراعاة أن يكفي الأجر لسد حاجات العمل الأساسية. وتعرض مقترحات اللجنة على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لإصدار قرارات تعيين الحد الأدنى للأجور، ويجوز له في الحالات الاستثنائية كالأزمات الاقتصادية أو هبوط النقد أو ارتفاع تكاليف الحياة ارتفاعاً كبيراً، أن يدعو جميع اللجان إلى اجتماع عام للنظر بتعديل الأجور.

وبالرغم من نص قانون العمل على ضرورة عقد اجتماع للجنة تحديد الأجور حسب الضرورات التي أوردها قانون العمل، وهذه الضرورات قائمة فعلاً، حيث ارتفاع الأسعار الجنوني، وتدني الأجور وعدم كفايتها ليعيش العامل بالحد الأدنى الضروري لتأمين متطلباته الحياتية اليومية، فإن الأوضاع المعيشية السائدة تقتضي من نقابات العمال العمل الفوري والسريع لدعوة

تلك اللجان كلياً، علماً أن الأغلبية الساحقة مازالت تعتمد على الأجور القديمة في حدها الأدنى الذي يقارب ٩٠٨٠ ل.س فقط، والسؤال هنا: أين ذهبت تلك اللجان؟ وهل تعيد الوزارة الجديدة هذه الآلية إلى العمل؟ وأين دور الاتحاد العام لنقابات العمال الذي من المفترض أن يكون مدافعاً عن القطاع العام والخاص معاً؟

إن قانون العمل الجديد لعام ٢٠١٠ قد أقر – كما في القانون ٩١ لعام ١٩٥٩ – ضرورة تشكيل لجان تعديل الحد الأدنى للأجور كلما اقتضت الضرورة ذلك، وهذه اللجان تُشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في كل مديرية أو محافظة. كما يجوز تشكيل لجان خاصة بالمراكز الصناعية الهامة. وتؤلف هذه اللجان من: مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (رئيساً)، مندوب عن وزارة الصناعة أو وزارة الاقتصاد والتجارة حسب الأحوال (عضواً)، مندوب عن أرباب العمل يختاره منظماُتهم (عضواً)، مندوب عن العمال يختاره

وسائل الإعلام الغربية.. سلطة شيطانية لخداع الشعوب



الصامته إلى الإنتاجات الهوليوودية الضخمة اليوم. يظهر الفيلم التالي الطويل للصور التحقيقية التي استخدمت لتمثيل العرب في السينما . من قطاع الطرق البدو، ذوي الفتيات الخاضعات، إلى الشيوخ المشؤومين والإرهابيين المسلّحين، يضيء هذا الفيلم الوثائقي بوضوح أصل هذه الصور النمطية وظهرها في لحظات حاسمة من تاريخ الولايات المتحدة، ويظهر في الآن نفسه العواقب الثقيلة لهذا التمثيل في أيامنا هذه.

يظهر جاك شاهين كيف عمّم دوام عرض هذه الصور على مدى السنوات الأحكام المسبقة تجاه العرب والثقافة العربية. «منذ عقود، تسيء هوليوود، أي السينما والتلفزيون الأمريكيان، لصورة العرب والمسلمين وتتنزع عنهم صفة الإنسانية. لذلك بقيت المأساة الفلسطينية كما هي منذ ستين عاماً، ولذلك قبل الجمهور غزو العراق في العام ٢٠٠٣. الأحكام المسبقة ضد العراقيين سابقة لا اعتداءات الحادي عشر من أيلول، على الرغم من أن تلك الاعتداءات ساهمت في مزيد من شيطنتهم». كان جاك فالنتي، الذي احتلّ مدة طويلة منصب رئيس موشن بيكتشر أسوسييشن أوف أمريكا، يقول أن هوليوود وواشنطن لديهما الجينات عيناها. «بصدد الشرق الأوسط، التصقت هوليوود على الدوام مع خيارات واشنطن السياسية». لكن إذا كان قتل العرب وتعذيبهم وإرهابهم أمراً سهلاً، فلأن ١٢٠٠ فيلماً أحصيتها بنفسي تقدمهم إما بوصفهم عاهلين شقيّين، أو بوصفهم سارقين وقاتلين وكاذبين، وإمّا بوصفهم إرهابيين مجردين من الإيمان والقانون، وغالباً من الكفاءة».

ليس جديدا أن تكون هوليوود سلاحاً شاملاً للربوباغندا؛ كم من أفلام الوسترن أظهرت الهنود الأمريكيين بوصفهم شرّيرين لا رحمة لديهم قاتلين ومجردين من أخلاق الرواد البيض اللطيفين، ليس هنالك أدنى شك في ذلك، كما ليس هنالك أدنى شك في أن «العربي» هو الهندي الأمريكي الجديد. لقد شرح الكاتب آلان سورال في أحد البرامج لماذا ينعاز الشعب الأمريكي بكلّ هذا العمق إلى إسرائيل، في حين أنّ تعاطفه مع آلام الشعب الفلسطيني ضئيلة جداً. مستعمرون متحمسون، أراض مصادرة، شعوب جائعة وعطشى، هذا هو أقصى الغرب الجديّد ... الفلسطيني هو فقط هندي أمريكي جديد يرتدي كوفية: ينبغي أن يستأصل، كما في أفلام الوسترن القديمة التي صنعها جون واين! ليس مدهشاً أن نسمع شباناً يقولون: «أنا عربي وحين أتفرّج على الأفلام الأمريكية التي يوجد فيها عرب، أكره نفسي!».

لا تتشاطر كلّ هوليوود هذه الآراء المنحازة. بل على العكس. فقد أعلن ميل جيسون الأنيق، الذي يكرهه اليهود والصهاينة بعد أن صنع فيلمه «الأم المسيح»، قاتلاً: «الصهاينة هم مصدر الدمار. أتمنى أن أحاربهم». وقد أعلن آل باتشينو، الرجل الذي ليس له مثيل، رأيه بإسرائيل بالجملة التالية: «إذا نظرت في تاريخ إسرائيل، ستعلم من هو الإرهابي!». أمّا دستن هوفمان، فقد تلقّظ بعبارة لا رد عليها ضد إسرائيل. قال: «لقد توقّفت الإنسانية عن الوجود إثر ولادة إسرائيل».

بالنسبة إلى إنياسيو رامونيه، إذا أردنا صحافة حرّة موضوعية، ينبغي أن ننظّم أنفسنا: «ينبغي ببساطة خلق (سلطة خامسة)، تسمح لنا بوضع قوة مدنية مواطانية مقابل تحالف المسيطرين الجديد. (سلطة خامسة) تكون وظيفتها شجب القوة الفائقة لوسائل الإعلام والمجموعات الإعلامية الضخمة، الشريكة في العولة الليبرالية والناشرة لها. إن المجموعات الضخمة لا تنظر إلى نفسها بوصفها سلطة إعلامية فحسب، بل تمثّل بخاصّة الذراع الإيديولوجي للعولة، وتتمثّل وظيفتها في احتواء المطالب الشعبي وفي الآن ذاته الاستيلاء على السلطة السياسية».

زوبعة العولة تقوم بكس كل شيء، الهويات والثقافات الهشة وبطبيعة الحال أديان البلدان التي لم تعرف كيف تطوّر المضادات التي تسمح بمقاومة هذا المدّ الهائل المدمر. وعلى مثال قولبة المعلومات المزيفة على قطبي علم الأخلاق الذي يتحدّث عنه بوليتزر للحلل الإعلامي على نحو متزايد، لابد من الكثير من التمييز والحرص على كلّ لحظة لتفكيك أفخاخ التلاعب التي تختبئ أحياناً وراء خطاب مبتذل. ينبغي على المرء أن يقرر: المعلومات المعطاة لن تكون أبداً موضوعية، ونحن من يجب عليه فصل الحنطة عن الزّؤان.

❖ **شمس الدين شيتور:مدرسة البوليتكنيك**

أدلت بشهادة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبيّن لاحقاً أنّ الأمر يتعلّق بكذبة تهدف إلى تبرير حرب الخليج الأولى: وأنّ الممرضة المزعومة لم تضع قدميها يوماً في دار حضانة، بل كانت ابنة سفير الكويت في الولايات المتحدة الأمريكية. والمثال الثاني هو مثال الجندية السوداء التي قيل إنّ المارينز «أطلقوا سراحها» وفق سيناريو جدير بفيلم «سقوط الصقر الأسود». وفي الحقيقة، جرحتها نيران صديقة واستقبلها جراح عراقي أنقذ حياة تلك الجندية ونبش الأرض والسماء بحثاً عن دم من فتّة (O) ودفع أحد أقربائه للتبرّع بالدم لها. في العشرين من شباط ٢٠٠٢، كشفت نيويورك تايمز أكثر مشروع للتلاعب بالعقول سوءاً. فبهيد قيادة«حرب المعلومات»، أسّس البنتاغون مكتب التأثير الاستراتيجي(OIS)، وهدفه نشر المعلومات الكاذبة التي تخدم قضية الولايات المتحدة.

كيف يمكن بغير ذلك تفسير إحدى أسوأ عمليات التلاعب في حرب العراق الأخيرة؟ لاسيما الكذبة الهائلة التي تخصّ تحرير الجندية جيسيسكا لينش. كانت جيسيسكا لينش ضمن عشرة جنود أمريكيين أسرتهم القوات العراقية. ضربها ضابط عراقي وأساء معاملتها. بعد أسبوع، توصّلت وحدات من النخبة الأمريكية إلى تحريرها أثناء عملية مباغثة. في المساء نفسه، أعلن الرئيس بوش للأمة من البيت الأبيض تحرير جيسيسكا لينش. هذه هي الرواية الرسمية. لكن نزاع العراق انتهى يوم التاسع من نيسان، وذهب عدد من الصحافيين. لاسيما من لوس أنجلوس تايمز وتورونتو ستارز وإل بايبس وشبكة بي بي سي العالمية. إلى النصيرية للتأكد من رواية البنتاغون عن تحرير جيسيسكا. وفق التحقيق الذي قاموا به في صفوف الأطباء العراقيين الذين عالجوا الشابة، وأكّدها الأطباء الأمريكيون الذين فحصوها بعد إطلاق سراحها.. لم تكن جراح جيسيسكا (كسر ساق وذراع، خلع رسغها) ناجمة من إطلاق نار، بل من حادث الشاحنة التي كانت تسافر فيها ... كما أنّه لم تجر إساءة معاملتها. بل على العكس، بذل الأطباء جهوداً كبيرة لمعالجتها ...

لقد غامر هؤلاء الأطباء حين حاولوا التواصل مع الجيش الأمريكي لإعادة جيسيسكا إليه. فجأة وقبل فجر اليوم التالي، يوم ٢ نيسان، وصلت فرقة كومندوس مجهزة بترسانة أسلحة متطورة إلى المستشفى. بعد يومين، أعلم الأطباء القوات الأمريكية بأنّ الجيش العراقي قد انسحب وبأن جيسيسكا تنتظرهم...

وسائل الإعلام الغربية واذلال الآخرين

كي ندرك البعد الشيطاني الآخر لوسائل الإعلام الغربية بين أيدي مجموعات الضغط الكبيرة والدول الغربية القوية، يكفي تذكر المعالجة الإعلامية لحروب الخليج (منذ عشرين عاماً). البنتاغون هو الذي يقرّر ما ينبغي نشره أو لا. استخدم الجيش الفرنسي الوسائل عيناها في الجزائر، وكانت لديه دائرة خاصة لإعلام الجيش... وقد فعلت إسرائيل الأمر نفسه أثناء مجازر جتّين حيث تمكّن جان جينيه الشجاع من جميع أجزاء من الحقيقة حول وحشية إحلال السلام الإسرائيلي. فلنتذكّر بالمناسبة هذا السيل الإعلامي الضاري ولاسيما في السينما. بدأ ذلك منذ الستينيات: كان ينبغي وضع قاعدة على مستوى وسائل الإعلام لشرعية إسرائيل التوراتية. كانت البداية كما نتذكر مع الوصايا العشر لسيسيل دوميل وميترو غولدن ميير، ذوي المنتجين والمخرجين الصهاينة. مع مرور الزمن، نلاحظ أن شيئاً لم يتم صدفة. كانت الآلة الصهيونية تعمل. في الواقع، لا يعود تاريخ العنصرية الأوروبية الكامنة إلى البارحة. فلنتذكر على سبيل المثال كيف مثّل بيتر أو تول بشكل رائع دور لورنس العرب، الرجل الأصيل، الأبيض ذي العينين الزرقاوين، كانت له هيبة في حين أنّ أنطوني كوين الذي لعب دور زعيم بدوي كان يتصرّف كدابة شرهة للاختطاف واللحم الشهوي والفخامة والذي، بطبيعة الحال، لم يكن يفقه في السياسة شيئاً. في المستوى عينه، يحلّ البروفيسور جاك شاهين (جامعة إيلينوي الجنوبية) في فيلم وثائقي كيف تبرهن هوليوود على التخييل للحطّ من صورة العربي. يمر مشروع المجتمع الذي يفكر فيه ويخططه «سادة العالم» عبر تكيف مارك يستخدم الصناعة السينمائية منذ وقت طويل كسلاح للربوًاغندا. يشرّح هذا الفيلم الوثائقي غير المسبوق أحد أسوأ ملامح تاريخ السينما، وهو ملمح لم يجرّؤ أحد على التشكيك فيه منذ عصر السينما

وسائل الإعلام الغربية.. سلطة شيطانية لخداع الشعوب



ضربة ناجحة قامت بها «إسرائيل»! أن تحضر في مخيلة الغربيين أنّ أحمددي نجاد يريد موت اليهود. لكنّ الأمر ليس كذلك في واقع الأمر. يمارس اليهود الإيرانيون قناعاتهم الروحية من دون إشكال كبير. ما الذي قاله أحمددي نجاد حقاً؟ لم يقل أحمددي نجّاد أبداً «ينبغي محو إسرائيل من الخارطة». هذه العبارة المنسوبة إلى الرئيس الإيراني والتي تناقلتها الصحافة والسياسيون تتناقل وأساء هي مزيفة. فقد فكّك أراش نوروزي، وهو إيراني معارض للنظام، قطعة عناصر ملف هذه الفبركة الإعلامية غير المسؤولة لا بل سيّئة النية. إذا ما صدّقنا الحكاية، هدّد الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، بتدمير إسرائيل أو، وفق العبارة المزيفة: «ينبغي محو إسرائيل من الخريطة». فخلافاً ليقينٍ واسع الانتشار، لم يصدر مثل هذا التصريح أبداً..

لم يكن أحمددي نجاد يتحدث عن إسرائيل البلد أو عن إسرائيل الأرض، بل عن النظام الإسرائيلي. بل إنّ أحمددي نجاد لا يذكر إسرائيل باسمها؛ بل يستخدم عبارة «النظام الذي يحتل القدس».

وفي حين تمّ تكرار عبارة «شطب من الخريطة» مراراً وتكراراً من دون تأكّد، تمّ تجاهل الخطاب الحقيقي الذي لقاه أحمددي نجاد تجاهلاً شبه تام. بالنسبة للصحور الحربيين، كانت تلك هدية من السماء. ترجمت عبارة «المحو من الخريطة» ترجمةً محرّفة ونسبت للرئيس الإيراني وكررت آلاف المرات في وسائل الإعلام الغربية وحرص عدد من الزعماء الدوليين على شجبها. تستدلّ وكالات أنباء كبيرة، مثل أسوشيتيد برس ورويترز، بالعبارة الخاطئة كلمةً كلمة، وعلى نحو شبه يومي. وقال الرئيس جورج دبليو بوش إنّ تعليقات أحمددي نجاد تمثّل «تهديداً صريحاً» بتهديد إسرائيل. ما تمّ عرضه يمثّل الدليل القاطع على تلاعب إعلامي وبروباغندا ناشطة. تزيف وكالة أسوشيتيد برس عمداً استشهاداً لجعلها أكثر تهديداً.

التلاعب الاعلامي

الفيلسوف الإيطالي دومينيك ليسوردو يذكر أمثلة على التلاعب الإعلامي بهدف زعزعة وضع قائم لمصلحة نظام «إعادة تشكيل» جديد يتوافق مع رغبات الإمبراطورية. فلنستمع إليه: «في نهاية العام ١٩٨٩، وعلى الرغم من التشكيك القوي، لا يزال نيكولا تشاوشيسكو في السلطة في رومانيا. كيف السبيل إلى الإطاحة به؟ نشرت وسائل الإعلام الجماهيرية الغربية على نحو واسع بين السكّان الرومانيين المعلومات والصور عن «الإبادة» التي ارتكبتها في تيميسوارا شرطة تشاوشيسكو. ما الذي جرى في الحقيقة؟فلنترك الكلمة لفيلسوف مرموق (جيورجيو آغامبين): «لأوّل مرّة في تاريخ البشرية، تمّ على عجل نيش جثث دفنت لتوها أو مَصُفوفة على طاولات المشارح ليُتمّ أمام الكاميرات تمثيل الإبادة التي ينبغي أن تشرعن النظام الجديد. إنّ ما ظهر أمام أعين العالم كلّهُ على الهواء مباشرةً بوصفه حقيقةً على شاشات التلفزيون هو اللاحقيقة المطلقة؛ وعلى الرغم من أنّ التزوير كان واضحاً أحياناً، فقد قام نظام وسائل الإعلام العالمية بتعريفه على كلّ حال بوصفه حقيقة كي يكون واضحاً أنّ الحقيقي لم يعد سوى لحظة حركة الزيف الضرورية».

دعونا أيضاً نتذكّر قضية سكيّنة، وهي «تلاعب على مستوى رفيع، قام بها برنار هنري ليفي وتذكّر بقضية جيلا إيزادي، الإيرانية التي تبلغ من العمر ١٣ سنة وحكم عليها في إيران بالموت رجماً. وقد كذّب الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية المعلومات عن الحكم على جيلا إيزادي بالموت رجماً... لقد تحقّقنا فوراً عبر سفارتنا ... فظهر أنّ المعلومة غير صحيحة. هذا الحكم بالموت رجماً لم يصدر أبداً». إذا، كذب جميع من نقلوا تلك المعلومة ...

مع ذلك، كنّا نعلم من السلطات الإيرانية في بداية شهر تموز أنّ سكيّنة لن ترجم، وكان برنار هنري ليفي على علم بذلك تماماً. لكنّ ذلك لم يمنعه من مواصلة الكذب حتّى بمساعدة أفاز الدولية التي تجنّدت لهذه «القضية النبيلة». كما تذكّرنا قضية سكيّنة بتقنيات التلاعب في وسائل الإعلام الغربية: إليكم مثالين شهيرين: الأول هو قضية الرضّع الذين يقر جنود صدام بطونهم في دور الحضانة الكويتية. حيث قيل إنّ ممرضةً في الكويت قد

البروفيسور شمس الدين شيتور❖
الأول من أيار ٢٠١١

أكثر من أيّ وقت مضى، تسيطر وسائل الإعلام الغربية وحتّى تلك التي تأتمر بأوامرها، ولاسيما قناة الجزيرة التي أظهرت وجهها الحقيقي، وجه وسيلة إعلام تأتمر بأمر ملك لا أخلاقيّ مشوه، على جبل من الدولارات بأنّتم هو نفسه بأوامر غرب يسمح له بأن ينشط ضمن «دبلوماسية الدولار»، وذلك مقابل استحواذ الغربيين الكلّي على احتياطيّات الغاز في قطر. بل هنالك ما هو أسوأ، إذ إنّ صحافيي هذه القناة التابعة يسبحون لأنفسهم بإملاء المعيار على العرب في مجال المهنية. والحرية أيضاً. ألم نر جزائريين قدماء يسبحون لأنفسهم بتوبيخ الجزائر التي تخلّوا عنها في أوج شدّتها؟ ليس لدي تعاطف خاص مع الحكومة الحالية، لكنّني أدعو أولئك الذين يقدّمون الدروس لمزيد من التواضع ولأنّ يجرّوا استبطانهم الأخلاقي في ما يتعلّق بالنزاهة الصحفية مقلّدين زميلهم الذي استقال بسبب تزيف المعلومات.

تصنيع المعلومات

بمناسبة المعلومات النزيهة وأمام إدمان الشعوب على المعلومات المصنّعة في الغرب والتي يفترض بها أن تتمتع بالصدقية والمهنية، وتكون بالتالي غير قابلة للنقاش، أريد عبر هذه المساهمة تقديم أمثلة على التلاعب الدائم الذي تقوم به وسائل الإعلام. لقد أعلنّ جون وايتن، محرّر نيويورك تايمز أثناء خطابه الوداعي إنّ «الصحافة الحرّة غير موجودة. لا يمكن أن يجرّؤ أحد على تقديم رأيه الخاص صراحةً. نحن الدمى التي تقفز وترقص حين يشدون الحبال. إتقانا للعمل، قدراتنا بل وحياتنا هي ملك لهم. نحن خدم القوى المالية القابعة خلفنا. نحن لسنا سوى مثقّفين عاهرين. يمثّل عمل الصحافيّ في تدمير الحقيقة، في الكذب الكامن، في تحويل الوقائع والتلاعب بالرأي لمصلحة قوى المال. نحن الأدوات المطيعة للأقوياء والأثرياء الذين يشدون الحبال في الكواليس».

من المعروف جيداً أنّ السلطة الرابعة، سلطة وسائل الإعلام، هي قوّة مهمّة تسمح من حيث المبدأ في الأنظمة الديمقراطية بإعلام الشعب عن عمل المؤسسات، غير أنّ هذه القوّة يمكن أن تكون في خدمة قضية وبالتالي أن تتكشف عن كونها خطيرة زمن السلم وزمن الحرب.

تحدّث إنياسيو رامونيه، المدير السابق لصحيفة لوموند دبلوماسيك، عن التلاعب الذي يتزايد وضوحه بالمعلومات، مشيراً إلى الفرقاء الكبار الذين هم فاعلو عولة مقولبة على قياس الأكثر ثراءً. فلنستمع إليه: «لעقود طويلة، كانت الصحافة ووسائل الإعلام ملجأ للمواطنين في الإطار الإعلامي في مواجهة تجاوزات السلطات. وبالفعل، يمكن أن تقتل ثلاث سلطات تقليدية . التشريعية والتنفيذية والقضائية . أو يلتبس عليها الأمر فترتكب أخطاء. لكن في البلدان الديمقراطية أيضاً، يمكن أن ترتكب تجاوزات خطيرة، وهذا ما حدث في الولايات المتحدة، طيلة أكثر من قرن، تجاه الأمريكيين الأفارقة، وهذه هي الحال اليوم ضد مواطني البلدان الإسلامية بموجب (باتريوت أكت)». منذ نحو خمسة عشر عاماً، ومع تسارع العولة الليبرالية، أفرغت هذه «السلطة الرابعة» من معناها وخسرت شيئاً فشيئاً وظيفتها الأساسية بوصفها سلطةً مضادة. يفرض هذا الواقع نفسه بدراسة عن قرب لكيفية سير العولة. لقد أصبحت السلطة الحقيقيّة بين يدي زمرة من المجموعات الاقتصادية الكوكبية والشركات العالمية التي يُبدو وزنها في الأشغال أحياناً أكبر من وزن الحكومات والدول.

في الحرب الإيديولوجية الجديدة التي تفرضها العولة، تستخدم وسائل الإعلام كسلاح قتالي. بفضل انفجار المعلومة وتكاثرها ووفرتها، أصبحت حرقياً ملوثة، مسمومة بشئى أنواع الأكاذيب والشائعات والتضليل والتحريفات، والتلاعبات. إنها تسمم ذهننا وتلوّث عقلانا وتلاعب بنا وتسممنا وتحاول أن تسرّب إلى لاوعينا أفكاراً ليست أفكارنا. لهذا، من الضروري تطوير ما يمكن أن نطلق عليه تسمية: «علم بيئة المعلومات».

منذ نحو خمسة عشر عاماً، ومع

تسارع العولة الليبرالية،

أفرغت «السلطة

الرابعة» من معناها وخسرت شيئاً فشيئاً

وظيفتها الأساسية بوصفها

سلطة مضادة

ماذا يريد مزارعو الساحل من الحكومة الجديدة؟

◀ صلاح معنا

رحلت الحكومة السابقة غير مأسوف عليها، وسط إجماع شعبي على أنها أكثر الحكومات فشلاً في علاج الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن السوري، ويشهد على ذلك ازدياد معدلات الفقر والبطالة بشكل مخيف، مقابل دعم حفنة من الرأسماليين والطفيليين على حساب الغالبية الساحقة من الشعب، وهي المسؤولة بسياستها عن إفقار غالبية الشعب السوري، وخاصة الفلاحين، الشريحة الاجتماعية الأكثر تضرراً ومعاناة للظلم جراء سياسات الحكومة التي كانت منحازة لمصلحة القلة المنتفذة. هذه السياسات التي جعلت أعداداً كبيرة من أهالي الريف يهاجرون إلى المدينة طلباً للعمل، وهي التي أوصلت الأمن الغذائي لحافة الهاوية، خاصة وأن هذا الأمن الغذائي هو سلاحنا الأقوى في استقلالية القرار الوطني لوقفنا المقاوم.

الآن وبعد تشكيل الحكومة الجديدة وبدء مسيرة الإصلاحات المطلوبة، فالجميع يطالب هذه الحكومة بعودتها إلى دعم الفلاح والزراعة، وعلى الرغم من تشابه مطالب الفلاحين العامة في مختلف المحافظات السورية، فإن لمزارعي الساحل مشاكل ومطالب محددة على الحكومة الجديدة أخذها بجديّة تامة، وأن تعمل على تفهم المشاكل وحلها وتحقيق المطالب تزامناً مع بدء مسيرة الإصلاحات المرتقبة.

دعم الزراعة هو مطلب وطني

إن المطلب الأول والأساسي للفلاحين هو عودة الدولة إلى دورها الرعائي الأساسي في دعم الزراعة لا يعني فقط نصف الشعب السوري العامل بالزراعة بل يعني كل مواطن في سورية، فتدهور الزراعة يعني زيادة كبيرة في عدد العاطلين عن العمل، وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة المزدهمة والتسبب بالخلل الديموغرافي الحاصل جراء السعي للحصول على وظيفة أو فرصة عمل، ولهذا فإن تطوير الزراعة ودعمها بكل الوسائل هو مطلب طبقي وأخلاقي ووطني، ولعرفة هموم المزارعين ومشاكلهم ومطالبهم التقينا عدداً منهم من مناطق مختلفة في الساحل السوري، وقالوا:

وقف الاستيراد ومواجهة الاحتكار

المزارع سليمان المصري من قرية العنابية قال: «لقد أصبح حال المزارع لا يحسد عليه وسط عاصفة هوجاء من غلاء المواد الزراعية مثل النابليون والأسمدة والبذور والأدوية وغيرها، بسبب جشع التجار والسماسرة الذين يتحكمون بكل شيء، وفوق تلك المصائب تقوم الحكومة بالموافقة على استيراد الخضار من الأردن الأمر الذي يضرب إنتاجنا الوطني، ولهذا نطالب بوقف الاتفاقيات والعقود مع الدول المجاورة لمصلحة فلاحنا».

المزارع نزيه سليمان من قرية برج ميعار قال:«كل شيء بيد التجار،

برسم وزير التربية.. سيارة في باحة مدرسة!

وصلت إلى «قاسيون» شكوى قدمتها مجموعة من المدرسين في إحدى مدارس ريف دمشق، لوضعها برسم وزير التربية علّه ينظر بمنع أسبائها.. وفيما يلي نص الشكوى نتركه كما هو:

«السيد وزير التربية الموقر

مقدمه: المدرسين والمدرسات العاملين في مدرسة الشهيد محمد كريم أبو اللين التابعة لمحافظة ريف دمشق، نرفع طلبنا لسيادتكم للنظر في معروضنا المقدم حول معاملة المديرية من حيث:

. التفلظ بعبارات غير تربوية وغير لائقة بالمدرس، والأمر سيان أمام الطالب أو ولي أمره لا يختلف.

. استخدام سلطتها كمديرة بأسلوب ملتوي، وذلك بتهديد المدرس دائماً بكتابة استجواب لأسباب خاصة بها؛ (عدم رغبتها به أو بها كمدرس لخبرته المميزة بالمقارنة مع خبرتها – كشف المدرس تصرفاتها السيئة واللاتربوية في المدرسة – الرغبة بالظهور بالمظهر النظامي والقدرة العالية على القيادة والعمل أمام الجهات المختصة من موجه – عاملين من مديرية التربية – عاملين من وزارة التربية).

. رفضها لاستخدام التجهيزات المتوفرة لمصلحة الطالب والمدرس معاً تحت عذر كسرها أو تخريبها (من حواسيب – أجهزة إسقاط – أدوات إيضاح).

. تقاضي مبالغ مالية من الطلاب لأوراق الامتحانات عن كل مادة وكل امتحان بحجة سعر الحبر والورق.

. القيام بعقاب وضرب الطلاب ضرب مبرح سواء ذلك في القاعة الدراسية أو الباحة العامة أمام زملائهم.

. إخراج بعض الطلاب من الحصة الدراسية بحجة أن الطالب كسول وذلك للقيام بأعمال خاصة لها (تنظيف صفوف – باحات – ممرات- تنظيف سيارتها الخاصة).

. استقبال أهالي الطلاب من ذوي طبقة معينة دون أخرى، وخاصة الأهالي التي لديها مصالح مشتركة معهم، وتمنعها وتأجيلها لاستقبال أهالي من المنطقة والاعتذار بحجة عدم وجود موعد مسبق (فلاحين- عمال).

. استخدام المستخدمين لأغراض خاصة لها من (جلب الخضار وحاجيات للمنزل).

. التدخين داخل غرفة الإدارة.

. القيام بصف سيارتها في الباحة المدرسية.

نرجو من سيادتكم معالجة الوضع القائم في مدرستنا بوضع المديرية ولكم الأمر.

مدرسي ومدرسات مدرسة الشهيد محمد كريم أبو اللين- داريا التاسعة».



ونتمنى من الدولة التدخل لشراء كميات من الخضار من المزارعين مباشرة لمصلحة مؤسسة الجيش وصالات البيع، وبأسعار مقبولة تحافظ على استقرار أسعار السوق لمصلحة الفلاح».

تدخل الدولة والقروض الزراعية

. المزارع محسن معنا من بلدة يحمور قال: «أنا مزارع حمضيات

وأملك ٢٧ دونماً، وأعتبر من الملكيات الكبيرة مقارنة بغيري أصحاب الملكيات الصغيرة، ومع ذلك أقول بصدق إننا نعيش بقلق وخوف على مستقبلنا ومستقبل أولادنا، فأسعار الحمضيات وخاصة الليمون الحامض في هذا العام كانت كارثة على المزارعين، وظل يتراوح لشهور بين ١٠ - ١٥ ل.س في سوق الهال، وإذا حسبنا الأسمدة والأدوية والتقليم والنقل وتعبئنا طوال العام فنسكون مكسورين ومديونين، وأصبحتنا نعيش حياة تقتشف لكي نستطيع الاستمرار بهذه المهنة، فلماذا إهمال هذه الفئة الاجتماعية المنتجة الأهم في المجتمع السوري؟ وإذا تحدثنا عن القروض الزراعية فحدث ولا حرج عن الروتين والمطالب التعجيزية، ما يضطر الكثير من الفلاحين لعدم التفكير بأي قرض زراعي بسبب الروتين والرشاوى التي تصل إلى ربع قيمة القرض أحياناً!».

. المزارع محمد عجب من قرية حريصون .بانياس قال: «نتمنى من الحكومة الجديدة العودة لدعم الفلاح وإعادة النظر بالوضع الزراعي ألياً مثل تخفيض أسعار الأسمدة والمحروقات وتخفيف الروتين والبيروقراطية لطلب القروض، وآين تعويض الصقيع والعواصف التي وعد بها المصرف الزراعي كباقي دول العالم؟» . أما المزارع بديع محلا من بستان الباشا (جبلة) فقد قال: «لقد أصبحت الجمعيات الفلاحية واتحاد الفلاحين شكلية

زراعي وشروطه الصعبة، فقد ذهبت للمصرف الزراعي في طرطوس للحصول على قرض بئر ارتوازي، فطلبوا منا هذه الشروط التعجيزية: رخصة بئر ارتوازي، بيان قيد عقاري، بيان مساحة، تصريح من رئيس الجمعية الفلاحية بأنني غير تعاوني، براءة ذمة من جميع المصارف، موافقة المختار ومدير الناحية، موافقة الرابطة الفلاحية واتحاد الفلاحين، مخطط كروكي مع مهندس محلف للكشف عن مكان البئر بالعقار، خبير ميكانيكي للكشف على حالة المحرك وصلاحيته، رهن العقار للمصرف وأجور رهن عقاري، وكفيل موظف، وأخيراً أيام طويلة من الذهاب والعودة إلى مختلف الدوائر المختصة، وليس آخرأ إرضاء كل موظف في المصرف بعمولة أو رشوة، فتصوروا إذا كانت لي الرخصة والملكية أصلاً، فلماذا كل هذا الروتين الذي يكلف الوقت والمال؟ إنه الروتين والفساد، فتراجعت عن أخذ القرض، فأنا أطلب قرضاً ولا أطلب جنسية!».

اقتراحات لتسهيل القرض الزراعي

اقتراح واقعي لمسألة القروض الزراعية عرضه أكثر من مزارع، لماذا لا يختصر المصرف كل هذه الإجراءات الروتينية بإعطاء القرض لمجرد وجود ملكية أرض أو سيارة زراعية أو رخصة بئر ارتوازي بدون أية أوراق وكشوفات؟ ويطالب الفلاحين بزيادة التعويض الزراعي ليكون مضاعفاً لدونم الحمضيات والبيت البلاستيكي ليصل مثلاً إلى ثلاثة آلاف ل.س لمواجهة غلاء الأسعار، واعتبار محصول الحمضيات والبندورة المحمية هي زراعة استراتيجية لأنه يعمل بها مئات آلاف الأسر، ولأنها تتمص أيدي عاملة كثيرة وكذلك التأكيد على عدم الاستيراد من الأردن لأنه لدينا إنتاج كاف لكل شهر العام الزراعي وإذا كان هناك ارتفاع أسعار في الأسواق المحلية فالحق ليس على المزارع بل على التجار والسماسرة الذين يريجون أموالاً طائلة مع غياب وزارة التموين وفلتان الأسواق وغياب جمعية حماية المستهلك، وفي النهاية المتضرر هو المزارع الذي يبيع بأسعار منخفضة، والمستهلك الذي يشتري بأسعار مضاعفة، وهناك اقتراح بأن تدعم الدولة مؤسسة الخزن والتبريد وتفتح صالات جديدة لتشتري مباشرة من الأسواق بأسعار مقبولة وبنبيعها مباشرة إلى المستهلك أو إلى مؤسسة الجيش، ويكون الرباح هو الوطن والمواطنون، وليس حفنة محتكرة من التجار.

ومن الاقتراحات لدعم المزارع بالقرض الزراعي دون هذا الروتين، هو التوقيع على (كمبيالات) سندات مالية في المحكمة لحفظ الدولة لحقها في حال عدم الدفع، ولا أعتقد أن المزارع سيهاجر من بلده ويترك زراعته وكر أهله وأجداده من أجل ٢٠٠ ألف ل.س، مثلاً كما يتعامل المزارعون مع التجار والسماسرة! إن المطلوب من الحكومة الجديدة إعادة النظر بشكل جذري بهذه المشاكل المتراكمة للفلاحين، والتي تحتاج إلى حلول جذرية تماشياً مع مسيرة الإصلاح المرتقبة، لكي تستعيد الحكومة ثقة الفلاح بها بعد سنوات طويلة من فقدانها.

■ ■

مشفى الأطفال: ضمير غائب ورحمة ممنوعة من الصرف!



تحدهه المشفى لاستقبال الأطفال وهو سن (الرابعة عشرة).

وتابعت: «اضطرتت أن أوافق على قرار الموظف التعسفي واللامسؤول حرصاً مني على تخفيف الألم عن ابني حينها، وحتى لا يعود ذلك الموظف عن قراره باستقباله في المشفى، لأترك أمر علاجه في المرات القادمة للمجهول».

وتؤكد (أم أحمد) أنها لا تعرف ماذا تفعل في المرات القادمة عندما يحتاج ابنها لإسعاف فوري، خصوصاً أن مرضه لا نهاية له، حيث أن المصاب بداء (بروتون) لا يشفى منه، بسبب عدم وجود دواء حقيقي لعلاج هذا الداء، ويقتصر علاجه على المسكنات والإبر التي تكسب جسم المصاب مناعة مؤقتة تنتهي مع انتهاء مفعول الإبرة كل عشرين يوماً.

تتساءل (أم أحمد) هل حياة المواطن السوري رخيصة إلى هذا الحد حتى يتجاهل المعنوين في وزارة الصحة ممارسات موظفيهم المستهترين والذين يفتقدون لحس المسؤولية والإنسانية؟ وهو سؤال تضعه «قاسيون» كما هو في رسم المعنيين الذين أقسموا على رعاية مصالح المواطن السوري ومصالح أطفاله.

live.com@Maher١٠٠

تفاقم وضعه فجأة، فهو مضطر لأخذ إبرة كل عشرين يوماً حتى يبقى على قيد الحياة، ومن الضروري أن يبقى تحت الإشراف الطبي لعدة أيام بعد كل إبرة وفقاً لتقديرات الطبيب المشرفة عليه منذ ولادته، الأمر الذي يجعل من المستحيل أن يأخذ ابني هذه الإبرة في أي صيدلية خاصة، إضافة لعدم تواجدها خارج هذه المشفى بسبب ارتفاع سعرها البالغ قرابة (٤٠) ألف ل.س، وهو مبلغ كبير لا تستطيع أسرتي تأمينه كل عشرين يوماً.. ورغم علم الموظف بحساسية وضع ابني فقد رفض استقباله للجهة المذكورة، ما أخر علاجه لعدة أيام ليظل تحت سطوة الألم طيلة هذه المدة».

ولم يكن يمكنني- والقول ل(أم أحمد)- إلا أن اتصلت بالطبيبة المشرفة على مرض ابني وأخبرتها برفض الموظف استقباله، فطلبت مني الطبيبة أن أنتظر ريثما تطلع على وجهة نظر الموظف المستهتر، وبعد يومين طلبت مني إحضار ابني إلى المستشفى بعد أن أقنعت ذلك الموظف بأن عمره لم يتجاوز الثلاثة عشر عاماً، بعد أن عرضت عليه دفتر العائلة الذي رفض النظر إليه طبعاً، وعندما قام الموظف بتسجيل ابني في سجل الدخول أخبرني بأنها المرة الأخيرة التي سيستقبله فيها داخل المشفى، رغم أنه لم يصل إلى سقف العمر الذي

رغم التصريحات الكثيرة التي تعدد بالإصلاح ومحاربة الفساد المستشري في الدوائر الحكومية، وانصاف المواطن، ومحاسبة المقصرين، لكن من الواضح أن الفساد وانعدام الشعور بالمسؤولية بات جزءاً لا يتجزأ من شخصية بعض الموظفين الحكوميين الذين يتقاعسون عن أداء واجبهم اتجاه المواطن، على الرغم من حساسية مواقعهم الوظيفية وأهميتها في حماية حياة المواطن. ولعل مشفى الأطفال في دمشق (قرب المواساة) خير دليل على بعض هذه الممارسات اللاأخلاقية والالإنسانية التي يتعرض لها المرضى على يد بعض الموظفين الذين على ما يبدو ماتت ضمائرهم وفقدوا أي حس بالمسؤولية وتناسوا إنهم مؤتمنون على حياة البشر. وهو الأمر الذي أكدته (أم أحمد) لـ«قاسيون» حين وصفت تجربتها الأخيرة مع هذه المشفى.

(أم أحمد) هي أم لطفل شاعت الأقدار أن يولد مصاباً بداء (بروتون) أي نقص المناعة العامة في الجسم، الذي يحتاج المصاب به لمتابعة دائمة وإسعاف فوري في حال الضرورة. وعندما لجأت (أم أحمد) إلى مشفى الأطفال لإسعاف ابنها ووضعه تحت إشراف المختصين واجهت العديد من الإشكالات والإساءات، وهو ما ترغب هذه الأم بوضعه بين يدي المسؤولين ليصبجوا على اطلاع بما يتعرض له المرضى من استخفاف بحياتهم من بعض الموظفين المستهترين بحياة المواطنين والأطفال منهم تحديداً.

تقول (أم أحمد): «عندما أسعفت ابني البالغ من العمر ١٢ عاماً في المرة الأخيرة، رفض الموظف في مكتب التسجيل استقباله رغم ملامح الألم الشديد البادية على وجهه، وجاء رفضه بحجة أنه اكتشف بحدسه الوظيفي أن ابني تجاوز الرابعة عشرة من العمر دون أن يكلف خاطره بالنظر في دفتر العائلة لمعرفة عمر أبني الحقيقي». وتضيف (أم أحمد): «يحتاج ابني إسعافاً فورياً في حال

هل هناك تحرك طلابي حقيقي في سورية؟

◀ آلان كرد

طلاب الجامعات ليسوا في بمعزل عن المجتمع وتناقضاته، فالجتمع بانقسامه العريض إلى طبقات تتناقض مصالحها، ربما يبعد بينها في الأحياء السكنية أو في ظروف العمل لكنه يجمعها في الجامعات التي تضمه بكل تلاوينه، فالطلاب شريحة اجتماعية غير متجانسة طبقياً، حيث تضم بين ثنائياها أبناء الفقراء وأبناء الأغنياء على حد سواء، وإن كانت حظوظ أبناء الفقراء قد تراجعت في السنوات الأخيرة تحت ضغط التعليم الخاص والموازي والافتراضي..الخ وما جره على «تكافؤ الفرص» المفترض..

وسورية إذ تشهد الآن ظروفاً استثنائية منذ بداية التحرك الشعبي ذي الأساس الموضوعي، انتقل هذا التحرك بشكل أوتوماتيكي إلى الجامعات، وقد شاهدنا عدة مؤشرات على ذلك في دمشق وحلب والحسكة وغيرها من الجامعات، بالرغم من عدم نضوج الظروف الموضوعية لأي نشاط طلابي حقيقي ضمن سياق التحرك الشعبي الذي تشهده سورية، ولكن عوامل نضوجه موجودة، وهي تنضج باستمرار نتيجة عدة أسباب كامنة خلف ذلك ترتبط بممارسات قوى الفساد والليبرالية التي تستخف بالطلاب وتهدر حقوقهم.

فساد الجهاز التعليمي والإداري

إن قضية فساد الكثير من «الدكاترة» والمعيدين باتت واضحة للعيان بشكل لم يعد من الممكن إخفاؤها، منها ابتزاز الطلاب بعلاماتهم مادياً وأخلاقياً، حيث تطرقت قاسيون إلى ذلك عدة مرات، ويجري ذلك عبر شبكة من الطلاب مرتبطة بهذا الدكتور أو ذاك المعيد، تقوم ببيع الأسئلة الامتحانية مقابل مبلغ معين. هذا بالنسبة للطلاب، أما بالنسبة للطلاليات فالرضوخ لابتزاز الأخلاق يضمن لهن النجاح في المادة المفترضة، أما بقية الطلاب المساكين الذين لم يستطيعوا دفع هذا الثمن فيمرون عشوائياً تحت مقص الرسوب، جزء منهم على الأقل، وفي حالات نادرة تم إيقاف العديد من هذه الشبكات دون عقوبات تذكر، إضافة إلى حالات التعامل الفوقية مع الطلاب من الدكاترة والمعيدين في معظم القضايا التي يراجعهم الطلاب من أجلها كحلفات البحث أو

من أجل تقديم اعتراض على إجحاف تعرضوا له في علامات مادة ما، التي يتم وضعها في كثير من الأحيان بإتباع اعتبارين اثنين، أولها من دفع الرشوة ومن لم يدفع، وثانيها قضية نسبة النجاح، إذ يبدو، وكما يشعر الأغلبية الساحقة من الطلاب أن بعض الدكاترة مطلوب منهم تأمين نسبة رسوب معينة في مادة ما بحجة الحفاظ على نزاهة الامتحانات، وفي كثير من الأحيان تأتي هذه النسبة مضحكة مبكية (١/٠) على سبيل المثال!!.

إن هذا الفساد المستشري كالسرطان في الجهاز التعليمي والإداري للجامعات، هو بمجمله، وفي المحصلة، جزء من الفساد الصغير والمتوسط المرتبط فيما بينه بشبكات منظمة أو غير منظمة، والمرتبطين بدورها بالفساد الكبير في البلاد، وكل ذلك قد خلف احتقاناً شديداً في أوساط الطلاب من خلال تراكمه السلبي عبر عقود وتطوره في أساليبه ووسائله وطرائق النهب التي يبدعها ويزج الطلاب فيها قسراً وصل لدرجة انعدام الثقة بين الطلاب من جهة، والدكاترة والمعيدين من جهة أخرى.

القرارات الليبرالية المجحفة

في العقد الأخير من تاريخ سورية اتبعت الحكومة –كما هو معروف– نهجاً اقتصادياً سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي»، والذي كان بمجمله هجوماً ليبرالياً على المكتسبات الاجتماعية للشعب السوري، التي تحققت

بنضال قواه الوطنية والتقدمية عبر عقود، ومنها ما حققته الحركة الطلابية عبر عقود من ديمقراطية التعليم ومجانيته، وبدأ ضخ سلسلة المراسيم الخاصة بإنشاء أنظمة التعليم ذات النموذج الليبرالي كالموازي والمفتوح والخاص والافتراضي.. هذه الأشكال الليبرالية للتعليم قلصت من فرص أبناء الفقراء في الحصول على مقعد في الجامعة، ونهبت جيوب الشرائح المتوسطة المتhalكة أصلاً ببلاء تحرير الأسواق والأسعار، كذلك تقليص دور الدولة الاجتماعي في توفير فرص العمل للخريجين كالمرسوم رقم ٦ الذي سبب احتجاجات طلابية في حلب ودمشق تطرقت إليه قاسيون في عام ٢٠٠٤. كما ظهرت أشكال الرسوم المالية المختلفة التي هي في المحصلة ضرائب غير مباشرة مفروضة على الطلاب، بدءاً بعشرات الطوابع المالية ورسوم التسجيل، وليس انتهاءً بدفع ثمن النشاطات في الأقسام العملية وفي حلقات البحث، وأسعار الكتب والمحاضرات الجامعية، فتراكمت الضغوط على الطلاب..

دور المنظمة الشعبية

ثمة دور وظيفي لكل اتحاد طلابي، يتمثل في النضال من أجل ديمقراطية التعليم والحفاظ على مكتسبات الطلاب وتمثيل تطلعاتهم ومستقبلهم كمنظمة شعبية، لكن الذي يحدث في بنية عمل الاتحاد الوطني لطلبة سورية عكس ذلك، حيث انتشرت الحسوبية



بشكل واسع. وأبسط دليل على ذلك النظام المتبع في الانتخابات الطلابية، وعند الحديث عن الانتخابات فنحن نتحدث عن التمثيل السياسي كونه نشاطاً سياسياً، لكن تجري الانتخابات بطريقة ترسخ انتماءات ما قبل الدولة الوطنية، فتتنافس قوائم على أساس قومي وديني وطائفي، وتُعاق أية قائمة سياسية من المشاركة مع غياب القوى السياسية وتراجع دورها في الجامعات بفعل عقود من الأحكام العرفية وقانون الطوارئ ومصادرة حق التعبير عن الرأي عند الطلاب، بما في ذلك أبسط الأشكال (التوافيع والعرائض) ومن أجل أبسط القضايا المطلوبة (الاعتراض على النتائج الامتحانية لمادة ما) .

كلمة أخيرة

إن جملة من عوامل كثيرة كالتِي تناولناها، ساهمت وتساهم في زيادة حالة الاحتقان في أوساط الطلاب، وإن استمرت وتكرست أكثر فهي حتماً ستؤدي إلى نضوج الظروف الموضوعية لاحتجاج طلابي شامل، والتي شاهدنا مؤشرات الصغيرة في الفترة الأخيرة عدة مرات.. لذلك يجب ملاقاة مطالب الطلاب المشروعة ضمن إطار مخطط الإصلاح الشامل في البلاد، مما سينزع فتيل التوتر المحتمل، ويضع الاحتجاجات على سكتها الطبيعية.

■ ■

المتقاعدون على قانون التأمينات.. أين حقوقهم؟

◀ الرقة / محمد الفياض

المتقاعدون على قانون التأمينات الاجتماعية (سنين الخدمة) بعد أن (هَرَمُوا) في خدمة الشعب والوطن، والذين يُسمّى الواحد منهم نفسه ويسميه الآخرون «مُت..قاعداً»، والذي لا يكفيه راتبه وخاصةً القدامى منهم أكثر من بضعة أيام، لأنه لا يتجاوز السبعة آلاف ليرة هذا إذا لم تكن لديه أسرة كبيرة وطلبة مدارس وجامعات أو شباب وقتيات لهم متطلباتهم وحاجاتهم وعاطلون عن العمل، هؤلاء هم آخر وأضعف ضحايا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي أصبح من الضروري تغيير اسمها لأنها لا تقوم بدورها المنوط بها وإنما العكس...؟

إن القرار المتخذ بحرمانهم من قروض التأمين من قبل الوزارة غير دستوري، لأن الدستور يساوي بين المواطنين في الحقوق.. وغير إنساني لأنه يلقي بهم في الشارع كخرقة مهمة.. فانطبق القول على وزارتنا أنها لا ترحم ولا تترك رحمة الله تنزل، ولو على حسابهم.. هؤلاء بدل أن يتوفر لهم كل ما يحتاجونه للعيش بكرامة، وأن تُتاح لهم الفرصة للتعويض عمّا فاتهم من الزمن للتمتع بالحياة ورؤية ما يزخر به وطننا من أماكن حضارية وتاريخية.. يعاملون بهذه الطريقة، وكأنهم ليسوا أصحاب حاجات مادية أو معنوية، أو أنّ لديهم الاكتفاء الذاتي وحياتهم مؤمنة على أكمل وجه.. لقد فقدت الطبقة العاملة الكثير الكثير من مكتسباتها التي حققتها عبر نضالها التاريخي الطويل، وعبر تضحياتها الجُمة، ضاعت هذه الحقوق بشحطة قلم لقرار أو تعميم.. وبشحطة قلم أيضاً استنفاد الكثير من الفاسدين والطفيليين من التجار والمتنفذين تحت مظلة الليبراليين، منظرين ومنفذين الذين ينهبون أموال الشعب والوطن ويريدون أخذه من الداخل، ناهيك عن التحديات الخارجية تحت مسميات متعددة..

إننا نريد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الجديدة عموماً، ومن مؤسسة التأمينات خصوصاً، أن تكون وفق مسماهما الحقيقي، وأن تحفظ حقوق المواطنين حقوق العمال والكادحين.. نريدها أن تؤازر التنظيم العمالي وأن تحافظ على القوانين التي تحفظ حقوقهم وتساوي بينهم.. لا أن تقف إلى جانب أرباب العمل كما في قانون العمل رقم ١٧ وغيره من القوانين التي تُعد والقرارات التي تتخذ كحرمان المتقاعدين من حق الحصول على قرض تأمين، يسد ولو طاقة صغيرة من النواخذ والأبواب التي شرعتها التوجهات الليبرالية لسنوات الخطة العاشرة، والتي باتت تتطلب تغييرها اليوم قبل الغد..

ستبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كلّ اعتبار، ونؤكد أن الاشتراكية سمة العصر وهي الحل وهذا ما تؤكده التطورات على المستوى العالمي والإقليمي والعربي كتورتي تونس ومصر اللتين نقف أمام شعبيهما باحترام وتقدير..

■ ■

دير الزور مطالب مشروعة.. ومحاولات حرفها..

◀ زهير مشعان

عانت المنطقة الشرقية – كما كل المناطق السورية– من جور السياسات الليبرالية وظلمها، وجاءت مصيبتها مضاعفة، فهي التي كانت في ما مضى من تاريخ سلة غذاء روما، تكاد الآن لا تقوى على إطعام أبنائها، فإن رفع الدعم عن المحروقات أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي إلى مستويات مريعة، وأرغم أبناء المنطقة على الهجرة الداخلية والخارجية ليحملوا الأهم إلى بقاع سورية وبقاع الأرض بحثاً عن الرزق والحياة الكريمة. ورغم إصرارهم على ضرب الأرض طولاً وعرضاً بحثاً عن أبواب الرزق إلا أن السياسات الليبرالية لاحقتهم في كل بقعة من بقاعة وطنهم، فتهددهم البطالة بالفاقة المطلقة وبالعوز، وزادت نسب الفقر بينهم.

وفي سياق التحركات الجارية خرجت جموع في ناحية(موحسن) بشكل سلمي لتطالب بحقوق طال انتظارها من حريات سياسية وتحسين الأوضاع المعيشية، وعوضاً عن التعامل معها على أنها حركة جماهيرية محمودة وتعيد للعمال والفلاحين دورهم الطبيعي في بناء البلاد وتطورها، تم التعامل مع الحراك بطرق مريبة، حيث أطلق البعض عليهم صفات غير مقبولة من قبيل «خونة» و«متأمرين»، وتعرض بعضهم للضرب على أيدي من

إنها الأسطوانة التي شرخت أذاننا منذ زمن طويل، وما نزال نسمعها كل يوم، فمن عجز عن توفير الحياة الكريمة له ولأسرته يوصف ويتهم بقليل الحيلة، وهذه الجملة تباغتنا في كل لحظة من قائلها الفهلوي، وسواء كنّا نعمل في القطاع العام أم الخاص أم المشترك، يطاردنا هذا الذكي متهماً إيانا بأننا سبب شقاؤنا.. وعندما نحاول معرفة المقصود ب«قليل حيلة» رغم عملنا المتواصل في عدة أعمال،

نسمع مصطلحات أخرى أكثر وضوحاً مثل «أنت غر!» وعندما يفقد قائلها عقله من بلادتنا يقولها بالمرمحي «دبر راسك» و«حلال على الشاطر».. لطالما الأمر هكذا نقولها بصراحة لهؤلاء الأذكاء: لقد فشلتم في إفسادنا، ولعلمكم لسنا وحدنا قليلو الحيلة في بلادنا، بل إننا نشكل الأكثرية العظمى التي تعيش دون حيل، وحرمت من العيش الكريم، وإذا كانت الزيادة الأخيرة في الرواتب جاءت كي تخرجنا من هذه الخانة التي اتهمنا بها، فنقول: إنها ذهبت مع ربح الأسعار المرتفعة ولم تنفعنا، وما زلنا

نعيش في القلة. وإذا ما استمر فقرنا المقصود قد نريح الانتخابات البرلمانية والبلدية وحتى الرئاسية القادمة، لأننا اليوم نناhez ما يقارب ثمانين بالمئة من قليلي الحيلة، وعدندا يزداد يومياً، ولم تنفعنا كل الخطط الخمسية التي عاصرناها وخاصةً الخطة الخمسية العاشرة التي كانت لها الفضل الأكبر في إنتاج حكومة وفريق اقتصادي «دردي»، ساعدت في لم شملنا نحن قليلي الحيلة، فوصلنا إلى الخطة الخمسية الحادية عشرة ونحن حفاة عراة، وهنا ليس أمامنا سوى المطالبة بتصحيح



صعوبة بالغة في المرور على هذا الطريق بسبب تطاير الغبار، نظراً لوجود بقايا المقالع التي أصبحت مع مرور الزمن الطويل عائقاً كبيراً، إذ أصبحت عبارة عن أحجار مبعثرة وظاهرة على شاكلة مسامير، وهي تسبب أذى كبيراً لجميع وسائل النقل التي تضطر للعبور، وقد تقدم أهالي القرية والمزارع الممتدة على جانبي الطريق بالعديد من الطلبات للجهات المسؤولة لتزفيت هذا الطريق.

وحتى تاريخ نشر هذا العدد من قاسيون لم يتم تزفيت الطريق، علماً بأن قرية «مدنا» صغيرة ويبلغ عدد سكانها ٥٠٠ نسمة تقريباً وتوجد فيها مدرسة والعديد من المزارع.. إن أهالي القرية يناشدون الجهات المختصة للعمل على تزفيت الطريق الواصل إلى قريتهم والذي يخدم القرية وغيرها .

■ ■

«قليلو حيلة» يا «شطار»!؟

الوضع برمته، فلولا نقنا لما حصلنا على «نكلة»، لا من هذه الحكومة ولا من غيرها، ولإعلام الذي كان يدعوننا إلى تدبير رأسنا نقول: لقد قررنا أن نوجع رأسنا بشكل جماعي ودائم لكي تصبح ثورة قليلي الحيلة وميادئهم المنافية للفساد والإفساد حقيقة واقعة، وسنبقى ننق حتى تحقيق كامل حقوقنا في العدالة والمساواة..

فمقولة «امشي الحيط الحيط وقل ياربى السترة» أصبحت من الماضي يا طويل العمر!.

■ ■

ما يختفي خلف الاحتقان الذي تفجّر على شكل احتجاجات شعبية.. معظم الاستملاكات.. عمليات تشليح للمواطنين للمصلحة المتنفّذين والمنتفعين



من قيمة الأرض أو العقار المستملك، وغالباً ما يتم تشريد المواطنين وطردهم من العقارات المستملكة بعد تجريدهم من إمكانيات الصمود في وجه هذه الحياة القاسية، وبذلك يصبح الاستملاك مصيبة تحل على رؤوس المواطنين تحت اسم القانون الذي يصبح أشبه بقانون احتلال يبيع مصادرة الأراضي والأملاك الخاصة، ويشرع التشريد وخربان البيوت.

إن الاستملاك يقع على العقارات سواء كانت أراض منظمة ومعدة للبناء أم أرض سليخ، وسواء كانت داخل المخطط التنظيمي أو خارجه، بينما هناك تعميمات شكلية صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء بعدم اللجوء إلى استملاك الأملاك الخاصة للمواطنين إلا أن الذي حصل عكس ذلك في أغلب الأحيان ففي السنوات الأخيرة تم تنفيذ استملاكات بعد ثلاثين سنة من وقوع الاستملاك عليها، علماً أن قرار الاستملاك على عقار ما يسقط تلقائياً إذا لم ينفَّذ المشروع ذو النفع العام على هذا العقار خلال ٢٥ سنة، وتقاضى البعض بدلات الاستملاك المذلة وجاءت المبالغ المدفوعة لأصحاب الحقوق لا تساوي أكثر من ١٠٪ من القيمة الفعلية للعقارات المستملكة.

المواطن محمي بنص القانون منتهك بالممارسة

إن مهمة الدولة أن تحقق عن طريق القانون نظاماً اجتماعياً عادلاً، وإن على الدولة ألا تسمح باستملاك أراضي وعقارات المواطنين دون وجه حق، وإذا حصل واستمكت عقارات للضرورة الاجتماعية القصوى التي تحقق النفع العام، فيجب حينها تقدير قيمة العقار الحقيقية على السعر الرائج ودفع الثمن فوراً كي يتمكن المواطنون من تأمين حياتهم ومعيشتهم وكرامتهم، أما الاستملاكات التي حصلت وسببت هذا الاحتقان في نفوس المواطنين ضد ممارسات الحكومات المتتالية، فهي انتزاع يجري للملكية الخاصة تحت اسم ضرورات الصالح العام والمنفعة العامة، وهو خروج على القواعد الأساسية التي توجب احترام ملكية المواطنين وكافة الحقوق الناشئة عنها والتي حماها الدستور السوري الصادر عام ١٩٧٢، حيث جاء في المادة ١٥ منه: (لا تُنزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ووفقاً للقانون). إلا أن الذي جرى على أرض الواقع كان مخالفاً لكل القوانين والدساتير، حيث أن تنفيذ عمليات الاستملاك بهذا الشكل، وتجاهل التعويض العادل، أضاف آلاف المواطنين إلى قوائم العاطلين عن العمل، وحولهم من منتجين إلى عالة على المجتمع، وينتظر الكثير منهم الفرصة للانقضاء على هذا المجتمع وتخريبه، في حين يجب أن تنصب كل جهود الدولة على توفير فرص العمل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها سورية، وباتت الاستملاكات تشويهاً لجمال المدينة وممرتاً للمهريين أو مكبات للقمامة، أو مشاريع فاشلة، وذلك بعد تفريرها من شاغليها وتركها دون استثمار، أو دون تنفيذ المشروع الذي استُملك من أجله. وهنا ننسأل: ما هي المشاريع ذات النفع العام التي أقيمت على العقارات المستملكة؟ وقد رأينا الكثير من الاستملاكات قد تحولت إلى مشاريع سكنية أو إلى استثمارات شخصية، بعيداً عن القصد الذي تم استملاكها من أجله.

■ ■

ما يختفي خلف الاحتقان الذي تفجّر على شكل احتجاجات شعبية..

قوانين الاستملاك السورية الظالمة

نصّ المرسوم رقم ٢٠ لعام ١٩٨٢ في موادِه على أنه يجوز للوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والهيئات الإدارية ولجهات القطاع العام، أن تستملك العقارات (المنبئة وغير المنبئة) سواء كانت ملكاً صرفاً أو ملكاً لوقف أو مثقلة بحق وقفي، وذلك لتنفيذ مشاريعها ذات النفع العام المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، والتي حددها بفتح الطرق الجديدة وتوسيع الطرق الموجودة أو تقويمها وإنشاء الساحات والملاعب والأسواق والحدائق العامة، وإنشاء دور العبادة والثكنات العسكرية والمطارات والمرافئ والسكك الحديدية والمخافر والمستشفيات والمدارس والجامعات، (والمنشآت الخاصة بحزب البعث العربي الاشتراكي والمنظمات الشعبية التي يتطلبها تحقيق مهام هذه الجهات) وبشكل عام جميع المباني والإنشاءات التي تخصص للأعمال العامة أو المنافع العامة.

ونص المرسوم في مادتيه الرابعة والسادسة صراحةً أنه يجوز للجهات الإدارية وللجهات المشرفة على الإسكان أو المختصة به استملاك العقارات لتخطيطها وتقسيمها إلى مقاسم معدة للبناء، بغية إنشاء المساكن الشعبية عليها أو بيعها للراغبين في إنشاء تلك المساكن. كما يجوز لوزارة الدفاع استملاك العقارات لإقامة التجمعات السكنية العسكرية أو لبناء المساكن لبيعها للعسكريين ولأسر الشهداء وللعاملين في وزارة الدفاع أو لجهات أخرى تحدّد بمرسوم، كما يجوز للجهات الإدارية استملاك العقارات بغية إنشاء المناطق الصناعية وتخطيطها وتقسيمها واستثمار أو بيع المقاسم الناتجة عنها.

كما نص المرسوم في المادة /٣٥/ الفقرة الأولى: إذا استمكت عقارات للنفع العام وخصصت في الواقع لذلك ثم زالت صفة النفع العام عن العقارات المستملكة فتعتبر تلك العقارات من الأملاك الخاصة للدولة، وتسجل في السجل العقاري باسم الجهة التي استمكتها ويحق لهذه الجهة التصرف بهذه العقارات بكل وجوه التصرف. وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها: إذا كانت العقارات المستملكة التي زالت عنها صفة النفع العام أرضاً زراعية بالأصل وبقيت كذلك عند زوال النفع العام وأرادت الجهة المستملكة التصرف بها بيعاً فيكون للمالكها السابقين أولوية شرائها إذا قبلوا بالثمن الذي تحدده الجهة المستملكة.

عند تسعير العقارات يتم تسعيرها بطريقة ظالمة ومجحفة بما لا يناسب السعر الرائج في السوق لقيم العقارات في المنطقة المستملك فيها، وفي حال عدم رضا المواطنين المستملكة أراضيهم وعقاراتهم بالمبالغ المعروضة عليهم، يتم تبليغهم وإنذارهم بالمصحف العامة (رفع عبء) وغالباً لا يعلم المواطنون بالتبليغ أو الإنذار، وتودع بدلات الاستملاك في المصرف لأصحاب الاستحقاق دون علمهم، فيسقط حق أصحابها بقبضها من المصرف بعد انقضاء خمسة عشر عاماً على إيداعها، فتُعاد إلى صندوق الجهة المستملكة.

يجب احترام ملكية المواطن وكرامته
في معظم أنحاء العالم عندما تقرر دولة ما استملاك أرض أو عقارات تعود ملكيتها لأفراد من أجل إقامة مشاريع ذات نفع عام، أو شق طريق، فإن المبالغ التي تدفع كبيرة ومجزية، لأن الدولة هنا تقوم بنزع إجباري للملكية فردية، أما في سورية فكل قوانين الاستملاك وتعديلاتها تبيح للدولة دفع بدل نقدي رمزي لا يساوي شيئاً يذكر

حتى تكبر وتتمو، وتقدم لها بعض الخدمات حتى يأتي وقت القطاف فينسل الجميع ويتصلون من مسؤولياتهم، تاركين المواطنين في مواجهة القادم تحت مسميات عديدة كالاستملاك والتنظيم والتطوير والتحديث العقاري، إلى كل العناوين البراقة. ولكن من المستفيد؟

في العام ٢٠٠٨ وعند فورة المشاريع الاستثمارية والعقارية، قامت محافظة دمشق بتخمين الأراضي المستملكة في المعضمية، بسعرها في عام ١٩٨٥. وصحت الحكومة إلى ضرورة تنفيذ مرسوم الاستملاك رقم ٢٤٣١ لعام ١٩٨٥، الذي تم بموجبه استملاك ١٥٦٤ عقاراً، وفتحت قرارات استملاك أخرى حتى وصلت المساحة المستملكة ٢٣٧٧٢ دونماً من أصل المساحة الإجمالية للمدينة والبالغة ٤٢٠٩٧ دونماً، أي ما يعادل ٧٥٪ من أراضيها، وطالت بالضرر حوالي ٢٥ ألف نسمة، علماً أن أهالي المعضمية البالغ عددهم حوالي ١٠٠ ألف يعتمدون على الزراعة كمصدر رزق وعامل استقرار، ولكن هذه الاستملاكات دفعت معظم الأهالي لتترك العمل الزراعي، وتعتيل الأراضي والإنتاج الزراعي تدريجياً، مرغمين على البحث عن فرص العمل في القطاعين العام والخاص لسد الحاجة، مع ما يرافق ذلك من صعوبات وإذلال في مواجهة متطلبات تكاليف الحياة القاسية، والتي تزداد قسوتها يوماً بعد يوم. ونتج عن هذا الواقع الأليم انتشار كبير للبطالة بين صفوف أهالي المعضمية، خاصة وأن الجهات المستملكة لم تعوض للفلاحين والقاطنين إلا الفئات البسيط، حيث تم تقدير قيمة المتر المربع الواحد في البداية بمبلغ ١٠ ليرات سورية للأراضي البعلية، وسعر المتر المربع للأراضي المروية بمبلغ ٢٤٠ ل.س، الأمر الذي أدى إلى امتعاض الأهالي واحتقان مزمن، ورفع أصواتهم حين سنحت الفرصة لهم للمطالبة برفع الظلم عنهم.

اعتراضات قديمة لم تُجد نفعاً

بدأت الاعتراضات والاحتجاجات على هذه الخطوة منذ القديم وتعلت أصوات أهالي المعضمية حتى وصلت آنذاك إلى مجلس الشعب الذي أصدر الكتاب رقم ١٢٢٢/ص تاريخ ١٧/١٢/١٩٨٨ القاضي بتوصيات خمس موجهة إلى محافظة مدينة دمشق، منها: ضرورة إعادة النظر بمرسوم الاستملاك رقم ٢٤٣١ لعام ١٩٨٥، والمطالبة بتوسيع المخطط التنظيمي لبلدة معضمية الشام بما يتناسب مع عدد السكان، ورفع الاستملاك عن تجمع النازحين وعن الأشجار المثمرة وعن المنطقة التي تمت تسميتها منطقة صناعية.

وصل الكتاب الصادر عن مجلس الشعب إلى محافظة مدينة دمشق فتجاهلته بتوصياته، وأصدرت قرارها رقم ٤٧/م-ت تاريخ ١٢/١/١٩٩١ ليشمل إعدام ١٠٦ جداول تتضمن ٤٣ مخططاً لتنفيذ الاستملاكات، التي شملت في ذلك التاريخ ١١٠٠٠ منزل مسكون، جميع أصحابها من الفلاحين وأصحاب الدخل المحدود من مدنين وعسكريين، وشملت الأراضي الزراعية المستملكة ١٢٠٠٠٠ شجرة زيتون تمثل الدخل الحقيقي لأهالي المدينة. وقد جاء في كتاب الاعتراض على قرار الاستملاك الذي رفعته بلدية المعضمية آنذاك أن هناك مخالفات قانونية في هذه الاستملاكات، تتمثل في عدم أخذ موافقة الجهة الإدارية التي تتبع لها العقارات المستملكة، وعدم الحصول على موافقة اتحاد الفلاحين.

◀ يوسف البني

إن السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومة المقالة في معالجة القضايا الحياتية للمواطنين في العقد الماضي، والتي هي امتداد واستمرار للاماع لم تكن معلنة وممنهجة سابقاً، كانت إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى الاحتقان الجماهيري والغضب العارم المتراكم، الذي أدى بدوره إلى تفجير الحراك الشعبي الاحتجاجي الذي طالب بالإصلاحات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. إذ لم تكثف السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في العقد الماضي بإنتاج كل أنواع القرارات والقوانين التي ضيّقت على المواطن سبل عيشه، وشردته وحرمته من أبسط أسباب الحياة الحرة الكريمة، بل استفادت أيضاً من القرارات والقوانين الصادرة في العقود السابقة، وسخرتها وجبرّتها لزيادة إذلال المواطن وتشريدّه، واغتصاب أرزاقه وأملاكه، ومن هذه القوانين الاستملاكات التي كان المقصود منها النفع العام، واستتر المستفيدون خلفها، ونفذوها خدمة للمصالح والمنافع الشخصية.

نماذج من استملاكات غير مدروسة

صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ١٩٥٥ تاريخ ٢١/٤/٢٠٠٦ القاضي باستملاك ١٤٧ عقاراً استملاكاً كاملاً، و١٠٧ عقارات استملاكاً جزئياً من مناطق العمارة البرانية والجوانية والعقبة والأقصاب وباب السلام، وهي مناطق نظامية ويحمل شاغلوها سندات تملك نظامية، وهي من أقدم أحياء دمشق، دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي والمعيشي لساكني هذه المنطقة وحرفييها الذين يعملون بالمهن اليدوية العريقة، وغالبيتهم من ذوي الدخل المحدود، وإن الذي ينتزعه منهم قانون الاستملاك هو أهم حق من حقوقهم ومصدر عيشهم الوحيد. وكذلك تم تنفيذ استملاكات جائرة في برزة والمهاجرين وغيرها.

الاستملاكات الأخطر لمناطق قابلة للاستثمار السياحي

يبدو أن استملاكات معضمية الشام وراءها ما وراءها، وهي سرقة لعقارات حولت أهلها من مالكين إلى أجراء، والكثير منهم دفع ثمن بيته مرتين، فبعد أن كان كلّ منهم قد جمع (تحويشة العمر) واستجمع كل قواه، جمعية من هنا وقرضاً من هناك، لبناء بيت يؤويه من التشرّد، حتى يأتيه دفع الثمن مرة ثانية، إلى الشارع ودون تعويض، وهذه هي دائماً حال الأحياء السكنية العشوائية، تغض الجهات المعنية النظر عنها

■ إذا استُملت عقارات للنفع العام، ثم زالت صفة النفع العام عن العقارات المستملكة، فتعتبر تلك العقارات من الأملاك الخاصة للدولة، ويحق للجهة التي استمكتها التصرف بها بكل وجوه التصرف.

■ تستطيع الجهة التي استمكت عقار أرض زراعية للنفع العام، ثم زالت صفة النفع العام، أن تبيع الأرض للمالك السابق إذا قبل بالشرط والثمن الذي تحدده الجهة المستملكة. ألا يعتبر هذا القانون اعتداء على الحرية والملكية؟ ألا يستخف بعقل المواطن الذي استُملك أرضه، ويقلل من احترام مواطنيته؟

■ ثمة مناطق كثيرة تم استملاكها دون تنفيذ مشاريع النفع العام عليها لأكثر من ٢٥ سنة، وما زالت تحت طائلة الاستملاك، فتضررت بذلك عائلات كثيرة، أصبح هناك غبن واضح بسبب تخمين العقارات بعد هذه الفترة بسعرها حين صدور الاستملاك عليها.

انتظارات

◀ عبد الرزّاق دياب

تتأبط العجوز يد زوجها المترنح وقت الظهيرة في الجسر الأبيض، تسأل المرأة الناضجة بائمة الأشياء النسائية الصينية عن (صدرية) بقياس ٩٥، وأما العاشقة التي تتزين بكامل عشقها فتمشي بخيلاء فرس ذاهبة إلى شريكها الدافئ. لم تتغير الحياة في هذه المدينة كثيراً، فالنسوة يمارسن التحضيرات المعتادة لمواسم العشق والتزواج، وهذا كله وسط جمود حركة الشراء والبيع، والتزييلات، وصراخ (الشقيقة) على المارة بأن يفضلوا فقط للفرجة.

هنا في المدينة التي لا تستسلم، والتي ربما نالها بعض النعاس لكنها ما زالت ساهرة على إيقاع حياتها التي تتواء بالتاريخ الجاثم على جدرانها في الحمراوي والقلعة والأبواب السبعة، وحتى ما ينام تحت ترابها المحلى بالحضارات الزائلة.

هنا في هذه المدينة، تبحث امرأة عن قلب رجل ينبض، أو موعادة سريعة تحت درج بناء موارد، والخوف طالما أجج بشيق حاجات البشر للعناق والتواصل، أما الذكر المسوس فيدور كزنبور هارب في الحر.. في هذه المدينة يسكن الحب على الألم.

المشاوير الهائلة مؤجلة بين خبرين، بين فسحتين على فضائتين، بين طلفتين لا تصيب قلباً طائشاً، وثمة من يسترق في اللحظة هذه قبلة بين مشهدين مؤلمين، وثمة من يقدم ورده حمراء بين تشييع وآخر.. هنا في هذه المدينة، ثمة من يريد الحياة رغم الأسى.. وثمة من يتشظى بين رأيين، بين رأسين، بين فكرتين على إيقاع الأهواء والاصطفافات، بين شارعين لا يلتقيان لكنهما يقودان إلى الفكرة الأعلى، الفكرة التي يظن كل شارع أنه والدها وابنها... أما في الظل، عندما تتكسر الشمس ها هنا ثمة امرأة أخرى تتسوق أحزانها.

هنا وهناك، على هذا الأديم النازف نساء لا أسواق لهن، لا ليال تورق فيها أنوثتهن، بل على العكس تثور فقط نزعة الصراخ الذي يشق أيامنا بعمته الموت، أمهات على شفا قبر شهيد غيبته خيارات البقاء، أمهات يلدن الخوف على صغار لم يروا أفلامهم الكرتونية، صغار أرغموا على حضور الجنائز.

ثمة أنوثة فقدت من الهول كل أساور الخصب، ومراهقات يحلمن بأصوات الطلقات بدلاً من الفرسان والأحصنة، بهول الخراب بدل قبيلة ابن الجيران، ورفيق المدرسة، وابن العم الزوج المؤقت، وثمة طفلة تذهب إلى مدرستها على صوت محطة إخبارية.

هنا وهناك وعلى اتساع الشوارع وتعددِها وتنوعها.. ثمة نسوة لا يودعن الدموع، ولا يرتشفن القهوة مع أزواجهن، ولا يعرفن إلا طعم القبلات على الجبهات، وأضعن في غمرة التدافع طعم قبلات شفاء ذبلت من مفاجأة الموت.

اليوم أكثر من نصفنا هنا.. يتألم أو يموت، يبكي ويودع بصمت، يمسك حفنة تراب ويرشها على الرأس بما يشبه إعادة استناب الراحلين. وأغواء الموت بالرحيل، واليوم فقط تهز الأمهات السوريات نعوش الأبناء (أيّ كانوا)، والعاشقات السوريات يزرن قبور أزواج كانوا، وأما الصغيرات فيبكين آباء وإخوة لم تسعفهم الحياة بالبقاء.

على هذا الأديم النازف الذي يسمى وطني.. تحيا الحياة بكل ما فيها، وتستمر المضاربة، ورغبة التاجر، وتسوق الفقير، ومحاولات اللصوص، وصلوات الأمهات وأدعيتهن، ورجاءات الآباء من رفاق السوء والاستعداد للامتحانات، وعدم التأخر في المساء.

اليوم استيقظت على كابوس طفلي المذعور، وبالأمس حدثني صديق عن كابوسه، وجارتنا تحدث شريكاتها في البناء عن ليال لا نوم فيها، وأمي تتصل بأبنائها وبكل من تحب: هل وصلت إلى البيت؟ وجاري يفرك يديه عند كل خبر ويسأل: كأنها انتهت؟ في كل هذا الأديم النازف ثمة من ينتظر أجوبة قاطعة.. عن الحياة.

■ ■

الانعكاسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية على الطاولة

د. ديب: لابد من إعادة توزيع الدخل لمصلحة الرواتب والأجور

حلول
ورأى د . ديب أن هذه السياسات أنتجت شبه انهيار للطبقة الوسطى التي تعد أساس التوازن والتطور الاجتماعي، والتي أصبحت في الطريق إلى الزوال وفق المعيارين المالي والأخلاقي، وهذا تحول خطير ينبأ عن فوضى وعدم استقرار في حال عدم إحياء هذه الطبقة، وبالتالي لابد من الإسراع في اتخاذ الحلول الكفيلة بالإحاطة بهذه المشاكل، وذلك عن طريق: - إصلاح القطاع العام كركيزة مهمة للإصلاح وإعادة الدور المهم للدولة في قيادة وتوجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية. - تثبيت المتعاقدين حيث يقدر عددهم بـ(١٢٠) ألف عامل .. - إعادة الاهتمام بقطاع الزراعة من خلال حل مشاكل سعر المازوت وسعر الأسمدة، العمل على إيجاد صناديق تقاعد للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تجنبهم الخوف من المستقبل، وتقديم المساعدات والإعانات في فترة إعادة الانطلاق من خلال زيادة ثمن المحاصيل الإستراتيجية . - إعادة النظر برفع سعر الفول نحو المحافظة على السعر الحالي أو تخفيضه، وكذلك تخفيض الرسوم المفروضة على المنتجات الصناعية المحلية، والتي تقل بأضعاف عن رسوم الاستيراد وإعادة النظر بتعرفة الكهرباء. - العمل على تخطيط وتنفيذ المؤشرات التنموية على أساس المحافظات والقطاعات بدلاً من أن تكون على مستوى القطر . - ردم الفجوة بين الرواتب والأجور من جهة، وتكاليف المعيشة من جهة أخرى، لأن ذلك يؤدي إلى ردم الهوة بين العرض والطلب، ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار، فلا بد من إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الرواتب والأجور بإلغاء سياسة تثبيت الرواتب والأجور، وسياسة تمويل الرواتب والأجور عن طريق فروق الأسعار.. - زيادة الموازنة الخاصة للتعليم بكافة مراحله، ويجب أن لا يكون إشراك القطاع الخاص بالتعليم على حساب جودة العملية التعليمية من جهة، ولا على حساب المؤسسات التعليمية العامة التي تعد الملجأ لذوي الدخل المحدود وللطبقات الفقيرة من أجل استمرار ديمقراطية التعليم من جهة ثانية. - العمل على ردم فجوة انعدام الثقة بين المواطن والمؤسسات المدنية والمسؤولين فيها، حيث أن هناك أزمة ثقة نشأت بين أغلب الشعب والمسؤولين لما تحمل المواطن من انعكاسات سلبية ناجمة عن طريق فرض أغلب السياسات بطريقة الصدمة، وعن طريق الخطاب الفوقي الذي كان يتميز به أغلبهم.

■■

مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للزراعة بسعر السوق من(٢٩٢٤٧٥) مليون عام ٢٠٠٦ إلى (٢٦٥٠١٨) عام ٢٠٠٩ بتناقص مقداره (٢٧٤٣٩) مليون ونسبة ١٠٪، وكذلك تراجعت مساحة الأراضي المروية المزروعة بنسبة(٢٢٪)، أما بالنسبة للعمالة، فقد شكلوا ما نسبته (١٥٪) بعد أن كانوا يبلغون نسبتهم ٢٣٪ في العام ٢٠٠٥ ..

الصناعة
أما بالنسبة للصناعة، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية وفقاً لما أورد د. ديب (٧٠,٣) مليار عام ٢٠٠٥، ووصل إلى (١٥٠) مليار عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو وسطي (٣,٢٪) وشهد معدل النمو انخفاضاً ملموساً في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ الناتج(١٠٩) مليار وبمعدل نمو سلمي (٨, ٣٪) عن عام ٢٠٠٨ . وشهد الميزان التجاري تحولاً خطيراً من فائض قدره(٤٣) مليار عام ٢٠٠٤ إلى عجز خطير قدره (٥٠٩) عام ٢٠٠٩، وبالتالي انخفضت نسبة التغطية من (١٢٦٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٢١,٨٪ عام ٢٠١٠، وهنا لا بد من التذكير إن التنمية لا تتم في ظل بيئة مفتوحة بل تتطلب درجة عالية من الحماية والرعاية للإنتاج الوطني وللصادرات وإلى سياسة مصرفية تؤدي إلى تمكين الاقتصاد قبل تحريره..

المستوى المعيشي
كما انعكست السياسات السابقة سلباً على المستوى المعيشي للمواطنين، وأدت إلى غلاء الأسعار، حيث تطور الرقم القياسي للأسعار من ١٠٠ عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٦٪ عام ٢٠٠٩، وتطورت نسبة الإنفاق على الغذاء في سلة الغذاء التي يعدها المكتب المركزي للإحصاء من ٤٠٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٧٥,٤٥ عام ٢٠٠٩، وبالتالي، فإن الخطوط العامة للسياسات كانت تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال إضعاف القطاع العام، والتحيز لفئة من القطاع الخاص، وتقليل الإنفاق العام، تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية، إلى جانب سحب الدعم عن السلع والخدمات.

وبالنسبة لموضوع الفقر، أدت السياسات الاقتصادية السابقة إلى ازدياد نسبة الفقراء في سورية عام ٢٠١٠ إلى ١٢٪ والحد الأعلى إلى ٣٤٪، وقد بينت الإحصاءات التي استند إليها د. ديب أنها كانت (١٢٪) و (٣٠٪) عام ٢٠٠٩ على الرغم مما كان مخطط له بتخفيض الحد الأدنى إلى ٨٪ والحد الأعلى إلى ٢٤٪.. وكذلك كانت نسبة الإنفاق على الصحة في ٢٠٠٥ (٢, ٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم أصبحت (٦, ٣٪) عام ٢٠٠٧ و (٢, ٣٪) عام ٢٠٠٨، وبلغت (٣٠) مليار عام ٢٠١٠.



السيارات والسلع المعمرة وما انعكس على حركة السوق، وقد قررت الحكومة إلزام المصارف بنسب إقراض قدرها (٥٠٪) للصناعة والزراعة والسياحة بحيث تكون ٣٠٪ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، فبيّن د. ديب أن الإنفاق الجاري انخفض من (٧, ٣٨٪) من مجمل الإنفاق العام في العام ٢٠٠٤ إلى (٤, ٢٢٪) عام ٢٠٠٩.

القطاع العام
وأوضح د. ديب أن القطاع العام كان السبب الرئيسي لصمود سورية أمام الكثير من الهجمات والحصارات، فالقطاع العام هو أداة قوة للسلطة السياسية تستطيع من خلاله قيادة التنمية بكافة أشكالها ضمن الضرورة الحتمية دون وصاية سياسية على كيفية التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، وكموجه ومشرف في العموم ومتدخل عندما يكون هناك ما ينعكس على الاستقرار الوطني، وتساءل الباحث الاقتصادي: هل استحالت الحلول الواقعية لإصلاح القطاع العام؟ أم كان هناك محاولة إقصائية بحيث لا يمكن لجزء من القطاع الخاص الدخول إلى القطاعات المختلفة بحال وجود القطاع العام؟!.. لافتاً إلى تراجع الدور التخلي للدولة في التجارة الخارجية، وتخلي الدولة عن احتكارها لاستيراد العديد من السلع.. وبيّن د. ديب أن هذه السياسات أدت إلى انعكاسات خطيرة على

لعبة شد الحبل بدأت بين غرف الصناعة والتجارة..

هل النتائج النهائية ستصب في دعم مُنتجنا الوطني؟!

لم يعد مخفياً هذا الصراع الذي بدأت غرف«تجارتنا» و«صناعتنا» بتظهيره مع انطلاق عمل الحكومة الجديدة، هذا الصراع والاختلاف الذي تفوح منه رائحة المصالح الشخصية الضيقة التي باتت الحكم الفصل في توجهات هذه الغرف، لتغيب عن أعضائها المصالح الوطنية العليا ..

– فلعبة شد الحبل بين غرفتي صناعة دمشق وحلب لم تبدأ من سعي الأخيرة لزيادة رؤوس أغنام العواس المسموح بتصديرها من ٥٠٠ ألف رأس سنوياً إلى نحو مليون رأس، والذي ترفضه غرفة تجارة دمشق، والمطالبة بتوقيف تصدير الأغنام لأربع سنوات على الأقل، بل إنها إحدى حلقات الاختلاف وليس آخرها ..

– وهذه اللعبة انتقلت إلى غرف الصناعة، فحيث طالبت غرفة صناعة دمشق بإيقاف برنامج الرقابة على المستوردات، والذي طالبت غرفة حلب بإبقائه ..

–الرقابة على المستوردات ضرورة، ولكن هل لهذه الرقابة دور في رفع تكلفة إنتاج المواد الأولية ونصف المصنعة التي يستخدمها الصناعي السوري في صناعته؟! وإذا كان ذلك حقيقة، فإنه سيسبب ضرراً في صناعتنا الوطنية التي يجب أن تكون معيار التقويم ..

– أما بالنسبة لموضوع تصدير الأغنام، فإن تصديرها ضرورة لتشجيع مربي الثروة الحيوانية على الاستمرار في تربيتهم، ولكن هل لهذا التصدير انعكاس على المستهلك المحلي؟! وما هي نوعية اللحوم البديلة التي يتم استيرادها بدلاً من لحومنا التي تصدرها؟! وهل ساهم هذا التصدير سابقاً وحالياً في ارتفاع سعر كيلو لحوم العواس إلى ٩٠٠ ليرة سورية ..

فلعبة كسر العظم التي تحصل في غرف صناعتنا أو تجارتنا لا نعرف إذا كانت نتائجها ستصب في دعم مُنتجنا الوطني من صناعته، أو زراعته، أو ثروته الحيوانية، هذا المنتج الذي يجب أن يكون منطلق غرف التجارة والصناعة في تحديد موقفها من هذه القضية أو تلك، فهي ممثلتهم الشرعية التي يجب أن تعبر عن مصالحهم، وليس عن مصالح أفرادها والمقربين منها، فهي أول الحاضرين حفل الهجوم على المنتج الوطني عندما تعرض لمنافسة غير متكافئة في الماضي من زميله التركي مثلاً، وإذا كان التصدير هو بوابة الوصول إلى القطع الأجنبي الذي تحتاجه سورية، فإن الحصول عليه يجب ألا يكون عبر التفریط بزراعتنا أو بمنتجنا الوطني، فالطرق كثيرة للوصول لهذا القطع ..

ومن جهة أخرى، فإن دعم الصناعة أو الزراعة سيساهم بتشغيل يد عاملة كبيرة بهذه القطاعات، والعكس سيعني عزوف الناس عن العمل بهذين القطاعين الحقيقيين الأساسيين، واستفحال البطالة ..

■■

٧٠٪ من السوريين ينفقون أقل من المتوسط العام..

الخلل بين إنفاق الشرائح الفقيرة والغنية يعكس تفاوتاً في توزيع الثروة

الشرائح السكانية	وسطي الإنفاق الشهري/ ل س	إجمالي إنفاق الشريحة شهرياً/مليار ليرة	إجمالي إنفاق الشريحة سنوياً/مليار ليرة	النسبة من مجموع الإنفاق العام٪
الأولى	١١٢٠٨	٥	٦٠	٣.٦
الثانية	١٥٧٢٤	٧	٨٤	٥.١
الثالثة	١٨٦٥١	٨.٤	١٠١	٦.١
الرابعة	٢١٤٠٦	٩.٦	١١٥	٦.٩
الخامسة	٢٤٢٠٣	١٠	١٢٠	٧.٩
السادسة	٢٧٣٣٢	١٢.٢	١٤٦.٤	٨.٨
السابعة	٣٠٩١٨	١٤	١٦٨	١٠
الثامنة	٣٥٩٨٠	١٦	١٩٢	١١.٧
التاسعة	٤٤٢٥٧	٢٠	٢٤٠	١٤.٤
العاشرة	٧٨٦٧٩	٣٥.٤	٤٢٤.٨	٢٥.٥
متوسط ونسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية العشرة – مسح ٢٠٠٩				

تراجع عدالة توزيع الثروة
الأهم في موضوع الإنفاق، هو مقارنته بطبيعة هذا الإنفاق سابقاً، فهل المعادلة ترجع لكفة أكثر عدالة في الإنفاق أم أن العكس هو الذي يحصل، ففي العام ٢٠٠٤ كانت نسبة إنفاق الشريحة الأعلى(١٠٪) تبلغ ١٩٪ من الإنفاق الإجمالي، بينما نسبة إنفاق هذه الشريحة اليوم تبلغ ٢٥,٥٪ من الإنفاق الإجمالي، وهذا يعني تضخم إنفاق الشريحة الأغنى على حساب تضاؤل إنفاق الشرائح الأخرى، وبالتالي فإن هناك تراجعاً في عدالة توزيع الإنفاق في سورية، ولكن هل يمكن اعتباره تراجعاً في عدالة توزيع الثروة أيضاً؟!

فهذا الخلل في الإنفاق يعني وجود خلل في توزيع الثروة بشكل أساسي، فزيادة الإنفاق تتطلب ضخ أموال إضافية في جيوب الشرائح الفقيرة لكي تتناسب مع متوسط الإنفاق العام، وهذا يعني جعل توزيع الإنفاق أكثر عدالة من خلال محاولة إعادة توزيع الدخل والثروة أساساً، فاتجاهات الإنفاق وحجمها، وخصوصاً بالنسبة للشرائح التي يقل إنفاقها عن متوسط الإنفاق المطلوب يعبر عن حقيقة توزيع الثروة أساساً ..

■■

حسان. م

البحث في موضوع توزيع الثروة في سورية ليس بالأمر السهل، وذلك لشح المعلومات وقلتها، وبالتالي لا بد من اللجوء للطرق لا لتفافية، بمعنى أننا سننظر إليها من بوابة الإنفاق أولاً كمؤشر موضوعي يعبر عن حقيقة توزيع الثروة، فالشرائح التي يقل إنفاقها عن متوسط الإنفاق العام (٣١ ألف ليرة سورية)، والذين يشكلون بحسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء نحو ٧٠٪ من عموم السوريين، بالتأكيد، وهذا يعبر عن طبعة مدخول هذه الأسر الذي لا يسمح لها إلا بإنفاق ما لا تدخله فقط لكفاية حاجتها، وبالتالي، فإن هذا سيعبر دون شك عن طبعة توزيع الثروة لدى هذه الأسر، وهذا التباين الواضح في نسب الإنفاق الحاصل سيكون مؤشراً شبه دقيق عن سوء توزيع الثروة لدينا، لغياب الأرقام حول هذا التوزيع..

تشوه بنيوي
إن الناظر إلى خارطة شرائح الإنفاق لدى السوريين يكتشف تشوهها البنيوي، فبعد تقسيم الأسر السورية إلى عشر شرائح بحسب إنفاقها، وكل منها يمثل ١٠٪ من الحجم الكلي للأسر، توصلنا إلى أن إنفاق ٤٥٪ (الشريحة الأقل إنفاقاً) يعادل إنفاق ١٠٪ الأكثر إنفاقاً لدينا، والذين يفترض بهم أن يكونوا الأسر الأكثر غنى بالشكل المنطقي، وبلغة الأرقام، فإن هذا يعني أن شريحة الـ ٥٠٪ الأقتر بين الأسر السورية البالغ عددها أكثر من ٢,٢٥ مليون أسرة تنفق ٤٠ مليار ليرة سورية شهرياً، ونحو ٤٨٠ مليار ليرة سنوياً، بينما تنفق الـ ١٠٪ الأغنى والأكثر إنفاقاً، والبالغ عددها ٤٥٠ ألف أسرة فقط نحو ٣٥ مليار ليرة شهرياً، وما يقارب ٤٢٤ مليار ليرة سنوياً، وذلك حسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء خلال للعام ٢٠٠٩ ..

١,٢ مليون أسرة تنفق ٣٠٪ من الناتج المحلي
كما أن إنفاق ٧٣٪ من السوريين من الشرائح الأقل إنفاقاً يعادل إنفاق ٢٧٪ من إنفاق الشريحة الأكثر غنى بين الشعب السوري، وبالصورة الكلية، توصلنا إلى أن الإنفاق الشهري لإجمالي الأسر السورية (٤,٥ مليون أسرة) يبلغ نحو ١٣٧ مليار ليرة سورية شهرياً، وبالتالي فإن الإنفاق السنوي لإجمالي الأسر السورية سيبلغ نحو ١٦٥١ مليار ليرة سورية، وهذا يعني أن ٧٣٪ من السوريين أي نحو ٣,٣ مليون أسرة سورية تنفق شهرياً ما تنفقه ١,٢ مليون أسرة سورية، وهذا يعادل نحو ٦٨ مليار ليرة شهرياً، ويقدر بنحو ٨٢٥ مليار ليرة، أي ما تبلغ نسبته نحو ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي..

سورية على مفترق طرق..

«تحرير التجارة».. الاقتصاد والمجتمع السوري في مهب رياح الخارج

◀ **عشتار محمود**

تتشارك الأجندات الاقتصادية لاتفاق واشنطن، والشراكات الإقليمية العالمية كافة، ومنها الأوروبية السورية، الأوروبية المتوسطية، حتى العربية العربية، وحتى مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه بيريز عقب اتفاقيات أوسلو، واستراتيجيات الأمن القومي الأميركي في منهج الليبرالية الجديدة وما يتبعه من ضرورات وأولويات للفكر والممارسة الاقتصادية وطرح الحلول الوحيدة على منظومة دول العالم النامي لعوثة كل من لم يتبع الركب بعد، رافعة شعارات تحفيز النمو، توسيع السوق، زيادة التشغيل، الاندماج والمواكبة، النقل التكنولوجي، ومبטنة هدفاً واحداً هو تمديد عمر المنظومة العالمية المتهالكة عن طريق توسيع شرايين امتصاص الثروة العالمية، وفتح ما لم يفتح بعد.

ولم يخف مآل هذا الإصلاح ولا الغاية منه على وكالات تسويق وتسيير أعمال العوثة الاقتصادية في سورية، إلا أنه خفي على أصحاب العشوائية واللامنهجية، فانجروا وراء ضرورات دمج الاقتصاد السوري، مع سقوط مشاريع التنمية المستقلة الذاتية، وأبهرتهم الندوات الدولية الناصعة حول التنمية في الدول النامية وشرط تكبير قوى السوق وتقزيم دور الدولة مع كل الإجراءات الفرعية اللازمة...

واحتل شعار تحرير التجارة مكان الصدارة في القول والفعل لدى أصحاب الدفع الرباعي نحو اقتصاد السوق الحر، وكانت الغاية إحراج المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية التي تقول بأن انضمام الدول النامية يسمح بتمديدّه إلى آجال زمنية متوسطة لحماية الاقتصاد المحلي من التدهور الناتج عن التحرير... فكان من دعاة الليبرالية في سورية أن وقفوا على يمين اليمين الليبرالي معقّقين زمنًا قياسيًّا في إزالة كافة القيود على التجارة الداخلية والخارجية، معلّنين أنهم غير آبهين بالتدهور الناتج، أو معلّنين استعداد الشعب السوري والصناعات الوطنية والزراعة المحلية والنشاط الاقتصادي لتحمل كافة أعباء فتح السوق السورية لكل مؤسسات وفروع النظام العالمي، من مال الخليج إلى المنتجات العربية والصينية والتركية والإيرانية والأوروبية والأميركية...ومن يعلم؟ ربما قد نصل إلى غاية الشراكة الأورو-متوسطية في جعل المتوسط واحة للسلام والاستقرار و«التطبيع»...

قد يكون من المفيد تناول تحرير التجارة في سورية كأهم بنود الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، لتوضيح مدى تقاطع هذا الإجراء مع التدهور الحاصل في مستوى معيشة المواطنين، وفي إجمالي الواقع الاقتصادي السوري، وهو ما يساعد على توضيح موقفنا الحازم تجاه السياسات الليبرالية وضرورة نسفها، والتراجع عنها...

جرى تحرير التجارة الخارجية في سورية خلال فترة تمتد بشكل تقريبي من آب ٢٠٠٧، وحتى أيار ٢٠٠٨، مع إعلان وزير الاقتصاد حينها إتمام تحرير التجارة في سورية. تم خلال هذه الفترة السماح باستيراد ما يزيد على ٢٠ ألف نوع من السلع كانت خاضعة لقيود في استيرادها، بالإضافة إلى تغيير كبير في بنية

يقول محتجّ..

«صرختُ ولم يسمعي أحد»... يقول شاب عاطل عن العمل لا يترك مظاهرة الآن إلا ويخرج بها.. ويردّف: «بحثت عن عمل ولم أجد.. جعت ولم أتمكن إلا من التطلُّل على زاد الآخرين ممن لا يكفيهم زادهم.. مرضتُ ولم أستطع أن أشتري الدواء.. حاولت ألا أنظر إلى واجهات المحلات لكي لا أشتهي ارتداء حذاء جديد أو قميص أو بنطال.. حرمتُ من متابعة الدراسة.. لم أنجرأ على مصارحة فتاة الرحي بحبي لها لا تجنّب أسئلة المستقبل المخيفة.. انعزلت عن الناس والأخبار والأحلام.. أكلتني الهموم وابتلعني اليأس..وها قد جاءت اللحظة التي أنتظرها لأعبر قليلاً عما يكاد يفتك بي.. فلا يخونني أحد.. ولا يلمني أحد.. ولا يرمني أحد بالاتهامات.. أنا سوري غيور على بلدي ولكن ينقصني كل شيء.. ولن أخرج من الشارع قبل أن أحصل على كل شيء»..

السياسات الجمركية، وتغيير جذري في آلية دور الدولة وعلاقتها بالسوق السورية.

ماذا يشمل تحرير التجارة ؟

شمل التحرير في سورية الإزالة التدريجية لدور الدولة من مراقبة السوق السورية أو التدخل كلاعب فيها، وكان لهذه العملية شقان أساسيان:

– تحرير التجارة الداخلية والمتمثل بتحرير الأسعار الداخلية وتركها لقوى العرض والطلب- المفترض استبدالها صراحة بقوى الاحتكار- وقد طال سلعاً أساسية ورئيسية، أهمها الوقود الذي يمثل عصباً يدخل في أغلب الأنشطة الاقتصادية، وتخلي الدولة عن سياسات التسعير سواء مباشرة، أو بتخفيضها لمبالغ الدعم المقدمة لمنتجات أساسية، وصولاً لإلغائها كلياً عن بعض المواد التي كانت مدعومة.

– تحرير التجارة الخارجية وهو ما يتعلق بالرقابة على دخول السلع وخروجها، وكذلك على حركة رؤوس الأموال داخل وخارج سورية، وهو ما أعلنت الحكومة السورية السابقة على لسان وزير اقتصادها في عام ٢٠٠٨ الانتهاء من العمل به، أي تحرير التجارة في سورية من أي قيد أو شرط باستثناء قائمة من السلع المحظورة عالمياً يمنع استيرادها إلى سورية، وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال والسماح بدخول وخروج الأموال والأرباح..

هذا فيما يخص المنوع، أما المسموح استيراده فقد خضع لتسهيلات تخفيض التعرفة الجمركية بنسب عالية على جميع السلع، وهو ما تتضمنه الاتفاقيات الدولية تحت راية فتح الأسواق العالمية..

في الصناعة:

اتبع الاقتصاد السوري منهجية سابقة تقوم على مراقبة الدولة للتجارة الخارجية بما كان يتناغم مع التعامل مع الاقتصاد السوري على أنه اقتصاد يسعى للوصول إلى مستوى أفضل من التصنيع والاستقلال، ويقوم على سياسة دعم الصادرات، ودعم صناعات الإحلال مكان الواردات، فكانت هذه التشريعات توظف في خدمة الإنتاج المحلي، من صناعات القطاعين العام والخاص، فتعمل على عزل هذه الصناعات عن المنافسة العالمية،

البطالة.. والجذور العميقة للاحتجاجات

◀ **ديمة كتيلة**

حتى لا تفقد البوصلة في غمرة الحراك الشعبي الجاري حالياً،علينا دوماً العودة إلى مرحلة ما قبل الحراك والبحث في تلك التراكمات التي ولدت الانفجار، وذلك حتى نستطيع توصيفه توصيفاً صحيحاً،ومن ثم المضي باتجاه ملاقاته والعمل على دعمه ومساعدته والسير في طبيعته للوصول إلى أهدافه الحقيقية التي ينشد تحقيقها.

البطالة كانت إحدى تلك التراكمات التي ولدت الاحتقان، وبقوة، فهي على مستوى المجتمع إنما تعني حالة قد تهدد أمن الوطن واستقراره، وعلى المستوى الشخصي فهي تعني مستوى معيشي متدن ومستمر بالتدهور، وحالة من عدم الاستقرار وتقييد للحرية الشخصية، لذلك فإن الشعب عندما رفع مطلب الحرية فإن من بين ما كان يعبئه الحرية في اختيار ما يتناسب مع قدراته وكفائاته ليلبي رغباته واهتماماته وحاجاته الأساسية.

الشباب والأرياف الضحايا الأكبر للبطالة ووقود الانفجار

يُعرف الشخص العاطل عن العمل بحسب منظمة العمل الدولية بأنه كل من هو قادر على العمل ورأغب فيه، وبيحث عنه، ويقبله عند مستوى



وذلك بتقييد استيراد السلع المنتجة في الداخل السوري، ومراقبة ما يدخل السوق السورية وتوجيهه عن طريق المنع أو فرض الرسوم الجمركية بشكل مدروس ومتكيف مع حاجة القطاع الصناعي، فكان هذا الانتقال المفاجئ نحو فك الالتزام عن الصناعات الوطنية، وإلغاء كل أشكال الدعم والحماية لها بعد دورات الفساد والخسارة، بمثابة نقطة النهاية لكثير من الورش والصناعات الوطنية سواء في القطاع العام أو الخاص، وما نتج عنه طيف واسع من البطالة وخروج حرف وصناعات كاملة من دائرة المنافسة مقابل ما يتوافد من واردات صناعات احتكارية إقليمية ودولية.

النمو الوسطي لقطاع الصناعة	الميزان التجاري للصناعة		
١٩٩٠ – ١٩٩٥	٢٠٠٠ – ٢٠٠٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
١١.٥ %	٠.٢ %	+١٩ مليار	-١١ مليار
		١٤٧- مليار	

النسبة من الناتج	٢٠٠٤	٢٠٠٩
الزراعة	٢٠٪	١٦٪
الصناعة	٣٧٪	٣٣٪
التجارة	١٢٪	١٦٪

في الزراعة :

القطاع الزراعي في سورية الذي نال عناية خاصة أمنت نسبياً مستوى معيشة جيد للفلاح، وأمنت سياسات دعم المحاصيل، وتحييداً الاستراتيجية منها، حداً جيداً من الاكتفاء الغذائي، حررت أسعار المواد الزراعية سواء المنتجات أو العناصر الداخلة في الإنتاج الزراعي، ونتج عن ذلك احتكارات واسعة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وما يترتب عليه من اضطهاد للفلاحين بسعر الجملة المحدد احتكارياً، ونهب القوة الشرائية للمواطن عن طريق سعر عرض التجزئة المحدد احتكارياً أيضاً.. ولا يجهل

الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

في سورية تشير الدراسات إلى أن عدد العاطلين عن العمل يزيد بمعدل ربع مليون شخص سنوياً . ويصل رقم البطالة حالياً إلى نحو (٣) ملايين عاطل عن العمل، أي ما يشكل ٤٥٪ من قوة العمل السورية.

نسبة العاطلين عن العمل بين من هم دون سن ٣٠ عاماً مرتفعة جداً، فهي بحدود ٥٢٪ من مجموع القوة العاملة حسب برنامج مسح قوة العمل والطلب عليها، والذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء . حيث يدخل سنوياً إلى سوق العمل ٣٠٠ ألف شخص تقريباً، لكن الحكومة السابقة خلال الخطة الخمسية العاشرة لم تؤمن سوى ١٤٠ ألف فرصة عمل وسطياً خلال كل عام. هؤلاء الشباب الذين شعروا بالاغتراب داخل وطنهم وبأن أحلامهم، وطموحاتهم، ورغباتهم قد تعثرت مع فشل السياسات الحكومية بإيجاد فرص عمل مناسبة لهم، كانوا وباعتبارهم الشريحة الأكثر حيوية وطاقة، وقوداً لا بد له أن ينفجر ويتجلى ليعبر عن استيائه وبطالـب بحقوقه، وقد لا تتفع في هذه اللحظات الحلول الأمنية لإسكاتهم فما من شي يخسرونه، وإنما جلّ ما يريدونه هو الأمان والعيش الكريم بمستوى لائق ليتمكنوا من تحقيق أحلامهم.

للريف أيضاً نصيب كبير من البطالة، فمع ارتفاع موعات العملية الزراعية بسبب تراجع الدعم الحكومي وبالتالي ارتفاع تكاليفها، ازدادت أعداد سكان الأرياف الباحثين عن العمل، ولكن وبسبب عدم العدالة في توزيع المشاريع التنموية بين الريف

أحد ما شهدته المرحلة السابقة من آثار اجتماعية عميقة طالت قطاع الزراعة والمزارعين وصلت إلى حد الهجرة وترك الملكيات دون إعادة إنتاجها وتحويل الفلاحين مالكي الأراضي إلى عمال زراعيين ينشدون قوت يومهم، مقابل ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية.

ارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الغذاء (متوسط ارتفاع أسعار الغذاء) ١١٢: عام ٢٠٠١، حتى ١٤٨ عام ٢٠٠٩ .

واردات الدولة:

تحرير التجارة بشقيه، طال واردات الدولة من مواقع متعددة بداية من التراجع الكبير في واردات الدولة الناجمة عن إلغاء وتخفيض التعريفات الجمركية، حيث انخفضت نسبتها بالمتوسط: من ١٣٪ – إلى ٦٪.

بالإضافة إلى الخلل في الميزان التجاري في سورية، والذي انتقل من حالة الفائض إلى حالة العجز المتزايد، وهو ما نتج بشكل مباشر عن التراجع عن سياسات دعم الصادرات الصناعية وفتح باب الاستيراد على مصراعيه.

الميزان التجاري		
٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٨
+٦٥ مليار	-٤٢ مليار	-١٣١ مليار

بالإضافة إلى تراجع الفوائض الاقتصادية للقطاع العام نتيجة المنافسة التي يشهدها، ونتيجة الاتجاه نحو خصخصة الشركات الرباحة تحديداً. وعلى الرغم من هذا الاتجاه تبقى فوائض القطاع العام الاقتصادي تشكل المساهم الأكبر في الواردات الحكومية. أما من حيث الواردات الضريبية فالالاتجاه المعلن نحو زيادة التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب يتناقض مع سياسات جذب الاستثمار والإعفاءات الضريبية الواسعة المطلوبة، ويتناقض منطقياً مع الاتجاه نحو إضعاف دور الدولة الاقتصادي والإشرافي على الأسواق وما يترتب عليه من توسع في هيمنة السوق وسيادة اللاعبين الرئيسيين فيها على القرار الاقتصادي وعلى الالتفاف عليه أيضاً، وهو ما توضحه أرقام الفساد الكبرى الناجمة عن التهرب في القطاع الخاص.

مؤشرات التراجع السابقة قد تظهر عند الدراسة التحليلية البسيطة أو العميقة لأثر أي بند من بنود الإصلاح الليبرالي، كالخصخصة، أو الاستثمار الأجنبي، أو غيرها.. إلا أن تحرير التجارة كان الخطوة الأسرع والأوضح في «الإصلاح السوري» قد يقول قائل إن المشكلة ليست في التحرير وإنما في ضعف الصناعة، أو في اتخاذ الإجراءات بسرعة، ونحن نقول: نعم، الصناعة الوطنية هشّة وضعيفة وغير قادرة على المنافسة، وهذا يتطلب إنقاذها وحمايتها مع إعطائها كل عوامل القوة والبناء، وليس إعلان موتها والتخلي عنها وتركها لقوانين الاحتكار الحر. ومن الصحيح أننا لا نستطيع الانعزال عن مجريات الاقتصاد العالمي وواقع منظومته، ولكن هذا يتطلب منا رؤية واضحة وثاقبة لدور الفكر الاقتصادي الليبرالي في خنق الاقتصاد الوطني ومدى الشراسة التي تواجه بها النماذج البديلة، ويضعنا أمام معركة يبقى الحل الوحيد فيها إن عاجلاً أم آجلاً الانعزال عن النظام العالمي وخلق نماذجنا الوطنية في النمو والعدالة، ومنها خلق قدرتنا على التعامل مع النظام العالمي المأزوم وفرض معطياتنا عليه. ■■

البطالة.. والجذور العميقة للاحتجاجات

كما في المشاريع الصناعية والزراعية.

٤ – عدم التوسع في المشاريع التنموية. وعدم وجود توزيع عادل لها بين جميع المحافظات وبين الريف والمدينة.

٥ – ازدياد تفشي الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتفاضي الحكومة عن محاربتّه أو حتى محاسبته، هذا الفساد الذي لم ينحصر في نهب أموال الدولة وعدم التوزيع العادل للثروة فقط، بل تجلّى أيضاً في اتخاذ قرارات عشوائية غير متكاملة أدت إلى تأزم البطالة، وعدم وضع الإنسان المناسب بالمكان المناسب، واستبعاد العناصر النزينة ذات الكفاءة العالية، ما أدى إلى تخسير وتفشيل العديد من المؤسسات المنتجة.

إذا الفساد، انخفاض معدلات النمو، تراجع دور الدولة جميعها عوامل أنتجتّها السياسات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها الحكومة السابقة، وبالتالي هي تتحمل مسؤولية كبيرة في تولّد الاحتقان، وفي حالة عدم الرضا العامة التي دفعت العديد إلى المطالبة بالتغيير، وأيضاً في انتشار حالة من الفوضى قد يستغلها البعض، لذلك يجب القطع الكامل مع تلك السياسات ومعاينة كل من تبناها، ولكن السؤال المطروح اليوم، هل تستطيع الحكومة الجديدة فعل ذلك والمضي قدماً باتجاه الحلول الجذرية وإصلاح ما أفسدته الحكومة السابقة، أم أنها ستستمر في النهج نفسه، وبالتالي ستترك الباب مفتوحاً أمام انفجارات لاحقة قد تكون أشد قوة وأكثر حدة؟ ■■

سورية على مفترق طرق..

الممانعة وضرورات المرحلة!

الاقتصادي ونفوذهـا السلطوي.

في التناقضات الخارجية

استفادت تلك المنظومة من التوازنات الدولية، وخاصة في حقبة الحرب الباردة والهيأت التجريبية، كما استفادت من الموقع الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية، مما منحها قدرة عالية على الإمساك بأوراق هامة بالمنطقة. لا بل صارت لاعباً أساسياً وقوياً على خط المواجهة مع الوجود الامبريالي في المنطقة. سرعان ما أفرز الوجود الامبريالي نقيضه الموضوعي، وهو قوى المقاومة، فكانت بنية المنظومة السورية بكل إشكالاتها هي الأقرب إلى احتضان هذه المقاوـمات، خاصة بعد خروج مصر من معادلة الصراع. لا بل ساهمت البنية السورية في تأمين دعم كاف لهذه القوى، مما جعلها حجر عثرة حقيقيا في وجه المشروع الامبريالي الساعي للسيطرة على المنطقة ب(فوضاه الخلاقة) أو بهيمنة كلية على ثرواته كافة..

متغيراتسياسية

كان لسقوط الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الاشتراكية صدى هائلاً في بلدان الشرق الأوسط، والتي اعتمدت كثيراً على موازين القوى الذي كان يلعب الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية وزناً هاماً فيها. أدى ذلك السقوط إلى إضعاف حضور البلدان الحليفة للسوفييت مقابل صعود دور للقوى الحليفة للأمريكان في الشرق الأوسط، كانت حرب الخليج الثانية أحد أخطر نتائج انهيار الحليف السوفييتي، حيث وصل عندها المشروع الأمريكي إلى ذروة ازدهاره، فاستطاع فرض تسوية على منظمة التحرير، كما استقر له الوضع في الخليج وفرض مفاوضات مدريد على كل أطراف الصراع. وعلى الرغم من كل التقدم الأمريكي المحقق في الساحة الخليجية، إلا أن الجنوب اللبناني نال حريته بقوة مقاومته المحتضنة في سورية، كما ضربت الانتفاضة الفلسطينية عمق إسرائيل مثلما عاودت المقاومة اللبنانية هز عمق إسرائيل في ٢٠٠٦ رغم نجاح أمريكا في احتلال وضرب العراق المتماسك بقبضة صدام الحديدية.

متغير الأزمة الرأسمالية

كان لاشتداد الأزمة في بنيان الاقتصاد العالمي المبني على الرأسمالية تجليات خطيرة، ربما كان أكثرها وضوحاً هو الانهيار الكبير في الاقتصاد العالمي في ٢٠٠٨. إلا أن إرهابـات الأزمة الكامنة ما قبل الانفجار دفع الأمريكان وعبر كل حلفائهم، للضغط على كل دول المنطقة، والتي كانت تشكل تاريخياً حجر عثرة في وجه مشروع السيطرة المطلقة للأمريكان على المنطقة. كانت حرب أمريكا على الإرهاب في أفغانستان والعراق مقدمات ضرورية لتنفيس الأزمة قبل انفجارها. ترافق ذلك مع مشاريع أخرى غير عسكرية هدفت للسيطرة على البلدان الأخرى في المنطقة كسورية وإيران.كان التوجه

◀معن خالد

نجد في الجذر اللغوي للكلمة المصدرية (ممانعة) أن فعلها (منع)، أي لم يعط الشيء. هنا يوضح المعنى اللغوي درجة القوة التي يبنني عليها الفعل، أي أن كل ممانع لديه قدرة ما على منع إعطاء الشيء، والسؤال هل لدى صاحب الفعل القدرة على استرداد أشيائه السلوبةمنه؟!

وهنا نلجأ إلى مصدر آخر وهو (المقاومة)، لنجد أن فيه درجة أعلى من القوة والحدية والتي تصل إلى حد الصراع .. لا تعدو المقدمة اللغوية كونها إلا وصفاً لأفعال مجردة، ولكنها قد تساعد في قراءة المشهد الحالي والتاريخي في سورية.. وفي هذا السياق بالإمكان وضع تصور أولي لماهية الممانعة، حيث يمكن القول عنها إنها حد معين من التناقض مع الخارج، وبالوقت نفسه هي تعبير عن درجة التناقضات الداخلية في المنظومة.. طبعاً لا تمثل الممانعة في سورية موقفاً سياسياً منفصلا عن تلك البنية الموروثة بكل أعمدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في التناقض الداخلي..

أفضى الصراع التاريخي في المنطقة إلى إنتاج منظومة اقتصادية قدمت خلال العقود الماضية مجموعة من المكتسبات الاجتماعية التي لامست شريحة واسعة من فئات الشعب: (التأميم والإصلاح الزراعي ومجانبة الصحة والتعليم ومشاريع البنى التحتية الكبرى وبناء قطاع عام متحكم بالأسواق لمصلحة فئات الشعب الأفقر، امتصاص البطالة).. أمنت هذه الإجراءات حداً هاماً من الرضا الشعبي، مما خفف حدة التناقضات الداخلية. ورغم هذه المكتسبات عانت هذه البنية الهامة الكثير من المشكلات، إذ لم تؤمن حداً عالياً من الاستقلالية الاقتصادية وخاصة في البنية الصناعية، كما لم تستطع الحد من نمو طغـم مالية تجارية استفادت من خلل في بنية الاقتصاد السوري تمثل باعتماده الكبير على الاستيراد. استفادت تلك الطغـم كثيراً من عثرات القطاع العام وقصوره عن تلبية الكثير من الحاجات، وكلنا نتذكر التأخر في إنجاز أي مشروع يتصدى له القطاع العام وسوء التنفيذ، (مترو دمشق نموذجاً للتأخير)، (مؤسسة سندس للألبسة نموذجاً لسوء التنفيذ). يضاف إلى كل ذلك البيروقراطية التي سمعنا عنها كثيراً حتى كفرنا بكل وجودنا عندما كنا نلمسها (نحتاج إلى أشهر من المسير الماراتوني فيما لو أردنا السعي في معاملة تقاعد لكادح ستيني) ..

استغلت الطغـم التجارية ذلك القصور لتكون شبكة من السماسرة داخل جهاز الدولة ومؤسسات القطاع العام، مما جعل الفساد يستشري ويكبر إلى أن صار قوة تنافس تلك الطغـم بنفوذها

إلى سورية ضرورة، وإن لم يكن في تلك اللحظة من باب عسكري- رغم وجود ذلك الخيار من ٢٠٠٢ عام وكان التمهيد الضروري هو خلخلة بنية المنظومة من الداخل لتسعير التناقضات الداخلية إلى حين استقرار الخيار للضرب العسكري. في هذا السياق سعت القوى الاقتصادية وغيرها الناشئة في البنية السابقة إلى توافق ما فيها بينها، وأبدعت خمس سنوات من إجراءات اقتصادية ليبرالية بحتة. أنتجت هذه الإجراءات تقاسماً جديداً لثروات البلاد. أعطى هذا التقاسم قيادة غير معلنة للاقتصاد السوري لمصلحة قوى الفساد مقابل حصة كبيرة للطغمة المالية التاريخية. وكل ذلك على حساب مكتسبات الشعب التاريخية وعلى حساب شرائح عرفت لمدة عقود طويلة بالفئات الوسطى، وسرعان ما قضت على أحلامها إجراءات رفع الدعم عن المازوت وعن المواد التموينية مما رفع من أسعار غذائها، وخصخصة وسائل النقل، وخصخصة التعليم والصحة، وظهور ناهيين جد متمثلين بشركات التأمين والمصارف الخاصة، وخصخصة للقطاع العام وخاصة الصناعي مما ضرب إمكانية تطوير نموذج اقتصادي صناعي مستقل... ترافق ذلك مع تحرير للتجارة قضى سريعاً على احتياطي القمح الذي كنا قبل خمس سنوات فقط نباهي مصرأم الدنيا به..

كانت هذه باختصار البنية الاقتصادية للنظام بشقيها ما قبل سياسيات الانفتاح وما بعدها، والمحصلة حتى الآن درجة من الاستقلالية الذاتية والصمود في القرار السياسي، لكنها لم تتطور إلى درجة إعطائه ثقلأ استراتيجياً يمكنه من حسم تاريخي في توجهاته الاقتصادية وحسم معركته الوطنية.

تساؤلاتواقعية

يتساءل البعض اليوم: هل ما زالت هذه البنية الممانعة تصلح لممارسة الدور التاريخي في احتضان المقاومة؟ ربما يستدعي الجواب على هذا التساؤل سؤالاً آخر يقدم نفياً موضوعياً لذلك التساؤل: ما هي ضرورات المترتبة على السوريين في ظل الأوضاع الحالية، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أزمة الإمبريالية تدق أجراسها الأخيرة مما ينبئ بظهور ريايات الحرب؟. وما هي البنية التي سنواجه بها الأمريكان؟ هل ما زالت هذه البنية الممانعة ممانعة وهي التي أوغلت الإجراءات الاقتصاديةية في ضرب العديد من بناها الهامة؟ هل ممكن للمقاومة أن تستمر دون احتضان شعبي مبني على الإسراع في تلبية حاجات الناس في الحرية والعدالة الاجتماعية؟

والسؤال الأخطر: ما هي الوسيلة المثلى لتأمين وصفة الانتقال إلى الوضع الأمثل للمواجهة؟ وهنا لا ينفع الاختباء وراء فكرة الاحتضان الشعبي السوري لفكرة المقاومة، فالمادة الصمغية الضرورية لتلاحم الشعب في خندق المقاومة هي حاجاته في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية، والتخلص من الفساد والناهيين الكبار ومن يحميمهم ■■



التصنيفات الوهمية كأداة للتدخل الخارجي

العراقي المراق أمريكياً أو للدم العراقي المراق بأيدي نظام صدام. اليوم ومع صعود الموجات الثورية في المنطقة لم يعد الشعب العراقي على مسرح الحدث السياسي وحده فقط بل عادت معه جميع الشعوب العربية لتكنس الأنظمة المستبدة، وليس بمعونة من الخارج هذه المرة بل رغمًا عن أنفه، كما حدث في مصر وتونس، وظهر أن ما يوحد حركة الشعوب ليس فقط نضالها ضد ناهيبيها ومستبديها في الداخل، بل نضالها ضد محتليها الخارجيين أيضاً، كما يحدث في العراق اليوم حيث يرفع شعار (لا للطائفية.. لا للاحتلال) وهو من الأهمية بما يوحد قوى الشعب العراقي كافة.

فلا وجود للثنائيات المزعومة إلا في مخططات خالقها.. وليست لعبة الثنائيات إلا أداة للفضوى والتدخل الخارجي وغسل الدماء بالدماء. ولا خيار إلا بوعي التعدد والتنوع الكبير في طرف وحيد هو الشعب السوري.. ■■

■ ز. مشعان

جريدتنا.. البوصلة!

يتأخر في أحيان قليلة وصول قاسيون في وسائل النقل لمدة قصيرة جداً أو في وصولها إلى الموزعين، وبالتالي يتأخر التوزيع ووصولها للقراء والمشاركين.. هذه المدد القصيرة زمنياً تصبح مديدة على العديد من القراء والمتابعين بدقة لما تحمله قاسيون في أحشائها من رؤية ومواقف وما تبشر به من ولادة.. وبعضهم لا يطيق صبراً فيخرج يبحث عنها في مراكز توزيعها العلنية الإحدودة التي تصدر على ذلك بشجاعة لأنه لا يوجد قانون إعلام عصري ينظم ذلك.. وإذا زادت مدة التأخير على ساعة يتحول ملل الانتظار إلى قلق وتساؤل.. قاسيون جريدتنا تأخرت، فكيف بيوم كما حدث في أحد الأسابيع بسبب انغلاق الطرق؟! لكن ما إن تصل حتى تطمئن القلوب.. وتبدأ اللفة تتحول وتجول بين صفحاتها وتفلحها تفلاية... بدءاً من الافتتاحية وانتهاءً إلى زاوية بين قوسين، والبعض من الأصدقاء يقول أقرؤها عدة مرات.. تسحرني.. تمسك بتلابيبي.. وأمسك بلبها.. وآخرون قالوا: تقرؤها زوجتي والأبناء فور وصولها..

لقد فقدت قاسيون خلال السنوات الأخيرة العديد من كادراتها الرئيسية كعادل الملا وكمال مراد وهشام باكير وسهيل قوطرش.. الذين نتذكرهم دائماً ولن ننساهم.. ولكنها أنجبت آخرين من الشباب الذين يملكون الفكر والرؤية ذاتها مع حيوية الشباب المواكب للأحداث وتطوراتها وتسارعها.. فزادت صفحاتها وازدهت حلتها وصار لها ألف عين وعين من العيون التي تقاوم المحرز في كل أنحاء الوطن.. عيون تسهر وتندافع عن كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار..

وعيون تروئ إلى الجولان الحبيب وجميع الأراضي المحتلة.. وتدعو لتحريرها..

وعيون تدين القمع والتهميش.. وقتل الأبرياء المدنيين والعسكريين وتدعو من أجل الحريات التي يكفلها الدستور والقانون وتستبجحها قوى الفساد بكافة أنواعها وأدواتها.. وعيون تعري قوى المال والفساد والفاستدين وتكشف عورات النهب للفقراء والمستضعفين.. ورجس الخافئين..

وعيون ترصد حياة الناس الاجتماعية ومعاناة الناس وحاجاتهم ومطالبهم وتقف إلى جانب مطالبهم العادلة وحقوقهم المشروعة..

وعيون (تصور) في عدساتها ما يحدث وما تراه بدقة.. وإن حطمت واحدة منها بيد البلطجية في السويداء، وأخرى اعتقلت في دير الزور، لأنها توثق لما حولها.. وكلاتها أزعجت المناققين والفاستدين.. عيون مداها حدود الوطن وأفقها حنوه نحو البحر الممتد تنير الطريق للجماهير كالشمس نهراً.. والنجوم ليلاً..

ومعذرة من القراء على التأخير والذين نشأتق لارتشاف كأس من الشاي معهم في كل زيارة والتي يصرون عليها.. لأن الوقت يسبقنا ويسرقنا منهم.. لكننا سنبقى معهم.. هذا وعدنا.. وهذا ما يجب أن يكون..

■ ز. مشعان

التدخل الإمبريالي بشؤون الدول والشعوب باعتماد «الحرب عبر الإنترنت»



◀ **دومينيكو لوسوردو** ♦ / ترجمة قاسيون

لا تفوّت إدارة أوباما مناسبةً للاحتفاء بالإنترنت والفيسبوك وتويتر بوصفها أدوات لنشر الحقيقة ولترويج السلام ترويجا غير مباشرٍ. منحت واشنطن مبالغ معتبرة لتفعيل تلك الأدوات وجعلها منيعةً في وجه «الطفاة» وهجماتهم. في الحقيقة، القاعدة بالنسبة إلى وسائل الإعلام الجديدة مماثلة للقاعدة المطبقة على أكثر وسائل الإعلام التقليدية، يمكن أيضاً أن تكون أدوات للتلاعب ولتاجيج الحقد بل والحرب. بهذا المعنى، استخدمت الإذاعة استخداماً واعياً على يد غوبلز والنظام النازي.

«ورشة حرب نفسية»

أثناء الحرب الباردة، مثلت برامج الإذاعة سلاحاً للجانبين المنخرطين في النزاع أكثر ممّا مثلت أداةً للربواغندا: بناء تأثير «ورشة حرب نفسية» هو أحد أوائل الواجبات الموكلة إلى السي آي إيه. كما لعب اللجوء إلى التلاعب دوراً أساسياً في نهاية الحرب الباردة: في تلك الأثناء، وإلى جانب الإذاعة، تدخل التلفزيون. في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٩، انتصرت «الثورة المخملية» في براغ، بكلمة سرٍ كانت توحى بالغاندية: «الحب والحقيقة». في الحقيقة، لعب نشر الأخبار الكاذبة بأنّ طالباً «قتل بقسوة» على يد رجال الشرطة دوراً حاسماً. هذا ما كشفه بسرور، بعد عشرين عاماً، صحافيٌّ وقائدٌ في الانشقاق اسمه «يان أوربان» وهو بطل التلاعب، إذ أدّت كذبهته إلى استثارة الاستنكار الشامل وانهيار نظام مترجّع أصلاً.

في أواخر العام ١٩٨٩، وعلى الرغم من التشكيك الواسع بنيكولا تشاوشيسكو، كان لا يزال يتربع على رأس السلطة في رومانيا. كيف السبيل إلى الإطاحة به؟ نشرت وسائل الإعلام الجماهيرية الغربية على نطاق واسع بين السكّان الرومانيين المعلومات والصور عن «الإبادة» التي أربكتها في تيميسوارا شرطة تشاوشيسكو. لكن ما هي حقيقة ما جرى؟ لنترك الكلمة لفيلسوف مرموق هو جيورجيو أغامبين، وهو شخص لا يبرهن دائماً على التيقُّظ النقدي تجاه الإيديولوجية المسيطرة، لكنه أجمل هنا بأسلوب جيد القضية التي نعالجها:

«للمرة الأولى في تاريخ البشرية، تمّ على عجل نيش جثث دفنت لتوها أو مصفوفة على طاولات المشارح ليتمّ أمام الكاميرات تمثيل الإبادة التي ينبغي أن تشرعن النظام الجديد. إنّ ما ظهر أمام أعين العالم كلّهُ على الهواء مباشرةً بوصفه حقيقةً على شاشات التلفزيون هو اللاحقيقة المطلقة؛ وعلى الرغم من أنّ التزوير كان واضحاً أحياناً، فقد قام نظام وسائل الإعلام العالمية بتعريفه على كلّ حال بوصفه حقيقة كي يكون واضحاً أنّ الحقيقي لم يعد سوى لحظة حركة الزيف الضرورية».

بعد عشرة أعوام، تمّ مرّةً أخرى تفعيل التقنية الموصوفة أعلاه، بنجاح متجدّد. فقد برمجت حملةٌ شرسةٌ على يوغوسلافيا بعد أن جهّزت خطةً تفكيكها والتحضير للحرب الإنسانية ضدها:

«مجزرة راكاك رهيبه، تضمّنت بتر أطراف وقطع رؤوس. إنّه مشهد مثاليٌ لاستثارة استنكار الرأي العامّ العالمي.. لم يكن الصرب هم من قاموا ببتّر الأطراف، بل رجال العصابات الألبان».

لم يكن ممكناً الشكّ بقيام رجال العصابات الألبان حتّى ذلك الحين بمثل تلك الفظاعة: إنهم محاربو الحرّية. اليوم، في مجلس أوروبا، نرى زعيم المحاربين الألبان ووالد الوطن في كوسوفو، هاشم تاسي، مثمّماً بقيادة زمرة سياسية إجرامية ولدت عشية الحرب، وتورّطت ليس فقط في تهريبِ الهيروثين، بل كذلك الأعضاء البشرية. هذا ما كان يحدث بقيادته أثناء الحرب: حوّل رجال زمرة محاربى الحرّية مزرعة في تريب، وسط ألبانيا، إلى صالة عمليات، المرضى فيها هم سجناء الحرب الصرب: ضربة في النقرة قبل استخراج الكليتين، بتواطؤ من أطباء أجنبيّ غربيين. كما ظهرت إلى النور حقيقة «الحرب الإنسانية» للعام ١٩٩٩ على يوغوسلافيا؛ لكن آنذاك، تأجّل تفكيكها وأقيمت في كوسوفو قاعةٌ عسكرية أمريكية ضخمة.

يقوم جهاز التكنولوجيا الأمريكية

السري التابع لوكالة الأمن القومي

بإنشاء منظمة جديدة لإدارة الحروب

على الإنترنت: «لماذا نرسل أسلحة

إذا كان إسقاط الدكتاتوريات عبر

الإنترنت لا يقل سهولة عن شراء زوج

من الأحذية»؟

أصبحت مجموعات الإنترنت

الكبيرة أداة للتوجهات الأمريكية

الجيوسياسية لخلق تشويش عام

مستمر ونشر الشائعات الكاذبة

والمتحيّزة في بقاع محددة من العالم

وايصال الناس إلى وضع يستحيل فيه

تمييز الحقيقة من التلاعب.

الثورات.. والخديعة!

لنقم بقفزة أخرى إلى الوراء، عدّة سنوات. فقد أبرزت مجلةٌ فرنسية متخصّصة في الشؤون الجيوسياسية (هيروdot) الدور الأساسي الذي لعبته القنوات التلفزيونية أثناء «ثورة الورد» التي حدثت في جورجيا أواخر العام ٢٠٠٣، تلك القنوات التي تسيطر عليها المعارضة الجورجية والشبكات الغربية: كانت تنقل من دون توقّف صورةً (تبدى لاحقاً إنّها مزيفةٌ) للدارة التي قيل إنّها دليل فساد إدوارد شيفرنادزه، القائد الذي ينبغي الإطاحة به. بعد إعلان النتائج الانتخابية التي أدت إلى انتصار شفيرنادزه والتي عدّها المعارضة مزيفةً، قررت المعارضة تنظيم مسيرة إلى تبليسي، وعلى الرغم من كلّ الحشد في جميع أركان البلاد بوسائل بروباغندية ومالية، شارك في المسيرة في ذلك اليوم عددٌ يتراوح بين ٥ آلاف وعشرة آلاف شخص، وهذا لا شيء بالنسبة إلى جورجيا، لكن بفضل إخراج متطوّر وعالي الحرفية، توصّلت أكثر قنوات التلفزيون انتشاراً في البلاد إلى توصيل رسالة مختلفة تماماً: «الصورة هنا، قويةٌ، وهي صورة شعبٍ بأكمله يمشّي وراء رئيسه الجديد». هكذا رفعت الشرعية عن السلطات السياسية وأصبح البلد فاقداً للاتجاه وصارت المعارضة أكثر وقاحةً وعدوانيةً منها في أيّ وقت مضى، ولاسيما أنّ وسائل الإعلام الدولية والمستشاريات الغربية ساعدتها وحمتها. كان الانقلاب قد نضج، وحمل إلى السلطة ميكائيل ساكاشفيلي الذي درس في الولايات المتحدة الأمريكية ويجيد اللغة الإنجليزية وهو قادر تماماً على أن يفهم سريعاً أوامر رؤسائه.

نصل هكذا إلى «الحالة الليبية». في هذا الصدد، تحدّث مجلةٌ إيطاليةٌ متخصصة في الشؤون الجيوسياسية عن «استخدام استراتيجيٍّ للمزيف»، يتمّ بدايةً إظهار النضال بوصفه مبارزة بين القوي والضعيف المجرد من الدفاع، ثمّ يتمّ تحويلها إلى مواجهة جبهية بين الخير والشر المطلقين، في هذه الظروف، وبعيداً عن أنّ تكون أداةً للحرّية، تؤدي وسائل الإعلام الجديدة إلى النتيجة المعاكسة. نحن أمام تقنية تلاعب، «تقيد بشدة حريّة الخيار لدى المراهدين»، ويتم ضغط فضاعات التحليل العقلي إلى أقصى حدّ، ولاسيما باستغلال التأثير الانفعالي الذي يؤدي إليه التوالي السريع للصور..

هكذا، نعثر مجدداً بالنسبة إلى وسائل الإعلام الجديدة على القاعدة السارية على الإذاعة والتلفزيون: أدوات، أو الأدوات المحتملة، للحرية والانعتاق (الثقافة والسياسي) يمكن أن تقلّب وغالباً ما تقلّب اليوم إلى ضدها. ليس صعباً توقّع ألا يقاوم التمثيل الثنائي للنزاع الليبي طويلاً؛ لكن أوباما وحلفاءه يمتّنون في هذه الأثناء بلوغ أهدافهم، وهي ليست حقاً أهدافاً إنسانية، حتّى إذا كانت اللغة الجديدة تصر على تعريفها بوصفها كذلك.

تلقائية الإنترنت

نحن أمام فصل جديد في الحرب النفسية. في هذا المجال أيضاً، تتقدّم الولايات المتحدة تقدّماً حاسماً، يعقود من البحث والتجارب. قبل بضع سنوات، نشرت ريببكا ليموف، الباحثة الأنثروبولوجية في جامعة واشنطن الحكومية، كتاباً يظهر المحاولات اللاإنسانية التي قامت بها السي آي إيه وبعض أكبر المحلّلين النفسيين من أجل (تدمير وإعادة بناء) نفسية المرضى في الخمسينيات، نستطيع إذاً فهم حدث جرى في تلك الحقبة نفسها. ففي السادس عشر من آب ١٩٦١، هزّت ظواهر غريبة ومقلقة قرية يون سانتسيري، وهي قرية هادئةٌ وجميلة تقع جنوب شرقي فرنسا. أجل، هزّت البلاد ريح غامضة من الجنون الجماعي. مات عشرة أشخاص على الأقل، وانتهى الأمر بالعشرات إلى مصخّ نفسي، وأبدى مئات علامات الهذيان والهلوسات. الآن كشف السر الذي أحاط لوقت مريبوطن بقميص المجانين. الآن كشف السر الذي أحاط لوقت طويل بهذه الضربة من «الجنون الجماعي».. كانت تلك تجربةٌ قامت بها السي آي إيه بالتعاون مع وحدة العمليات الخاصة، الوحدة السرية في الجيش الأمريكي في فورت ديتريك، ميريلند؛ لقد قام عناصر السي آي إيه بتسميم الخبز المباع في مخازب البلاد بمادة «إل دي سي»، ما أدى إلى النتائج التي رأيناها أعلاه. نحن في بدايات الحرب الباردة: كانت الولايات المتحدة حليفة طبعاً لفرنسا، لكن لهذا فقط كانت فرنسا تستسلم بسهولة لتجارب الحرب النفسية التي كانت تستهدف بالتأكيد «المعسكر الاشتراكي» (والثورة المناهضة للاستعمار)، لكن كان يصعب إجراؤها في البلدان الواقعة وراء «الستار الحديدي».

فلنطرح على أنفسنا سؤالاً: ألا يمكن استثارة هياج الجماهير

واضطرامهم عبر الطرق الدوائية؟ مع مجيء الإنترنت والفيسبوك وتويتر وتعميمها، برز سلاح جديد، قابل لتعديل علاقات القوة على الصعيد الدولي تعديلاً عميقاً. هذا الأمر ليس سرّاً على أحد. في أيامنا هذه وفي الولايات المتحدة، يقول أحد ملوك الهجاء التلفزيوني مثل جون ستيوارت: «لكن لماذا نرسل أسلحةً إذا كان إسقاط الدكتاتوريات عبر الإنترنت سهلاً لا يقلّ سهولةً عن شراء زوج من الأحذية؟.. بدوره، وفي مجلة قريبة من وزارة الخارجية الأمريكية، يلفت أحد الباحثين الانتباه إلى كمّ هو صعبٌ عسكرياً وسائل الإعلام الجديدة لأهداف قصيرة الأمد ومرتبطة ببلد محدد؛ الأفضل متابعة أهداف أوسع مدى. يمكن أن تتنوّع التشديدات، لكن في جميع الأحوال، يتم التشديد على المعنى العسكري للتقنيات الجديدة والمطالبة به.

الحرب عبر الإنترنت

لكن أليست الإنترنت تعبيراً عن التلقائية الفردية؟ وحدهم الأكثر فقراً (والأقل تحرّجاً) يناقشون الأمر على هذا النحو. في الحقيقة، وكما يعترف دوغلاس بال، المساعد الأسبق لريغان وبوش الأب، الإنترنت حالياً «مدارة بمنظمة غير حكومية هي في واقع الأمر نتاج لوزارة التجارة الأمريكية». هل يتعلّق الأمر بالتجارة فقط؟ تنقل صحيفة من بكين حدثاً نسي إلى حدّ كبير: حين طلبت الصين في العام ١٩٩٢ لأوّل مرّة ربطها بالإنترنت، رفض طلبها بسبب خطر أن يتمكّن ذلك البلد الآسيوي الكبير من التزوّد بمعلومات عن الغرب. أمّا الآن، فتطالب هيلاري كلينتون بـ«حرية المطلقة» للإنترنت بوصفها قيمةً كونيةً لا يمكن التخلّي عنها؛ ومع ذلك،

تعلّق الصحيفة الصينية، «لم تتغيّر أناثية الولايات المتحدة».

ربّما لا يتعلّق الأمر بالتجارة فقط. في هذا الصدد، تطلب المجلة الأسبوعية الألمانية دي تسايّت توضيحات من جيمس بامفورد، أحد أكبر الخبراء في مجال الأجهزة السريّة الأمريكية: «يخشى الصينيون أيضاً أنّ تكون الشركات الأمريكية مثل غوغل في التحليل النهائي أدوات للأجهزة السرية الأمريكية على الأراضي الصينية. هل هذا موقفٌ رهابي؟» «مطلقاً»، يجب الخبر من فوره. بل على العكس، يضيف: المنظمات والمؤسسات الأجنبية [أيضاً] مخترقة على يد الأجهزة السريّة الأمريكية التي هي على كلّ حال قادرة على التجسّس على الاتصالات الهاتفية في كلّ أرجاء الكوكب وينبغي أن تعدّ «أكبر فراصنة العالم». ويضيف صحافيّان من دي تسايّت أنّ ذلك لم يعد يترك أيّ مجال للشك:

«لقد أصبحت مجموعات الإنترنت الكبيرة أداةً للتوجهات الأمريكية الجيوسياسية. قبلاً، كنّا نحتاج عمليات سرّية شاقّة لدعم الحركات السياسية في البلدان البعيدة. أمّا اليوم، فيكفي غالباً أن نحوز بعض تقنيات التواصل، وتشغيلها من الغرب [...] حالياً، يقوم جهاز التكنولوجيا الأمريكية السري، وكالة الأمن القومي، بإنشاء منظمة جديدة تماماً للحروب على الإنترنت».

من المناسب إذاً أن نعيّد على ضوء هذا كلّهُ بعض الأحداث الأخيرة ذات التفسير غير المسبور. في تموز ٢٠٠٩، وقعت أحداثٌ دامية في أرومكي وكسينيانغ، المنطقة الصينية التي يسكنها بخاصّة شعب الويغور. هل يفسر تلك الأحداث التمييز والقمع ضدّ الأقليات الإثنية والدينية؟

فلنفكّر بدنيامية الأحداث. في مدينة ساحلية من الصين يعمل فيها الهانس، والويغور (المسلمون) جنباً إلى جنبٍ، على الرغم من اختلاف الشروط الثقافية والدينية الموجودة مسبقاً، انتشرت فجأة إشاعةٌ مفادها أنّ شابةً من الهانس اغتصبت على يد عمال من الويغور؛ نجمت من تلك الإشاعة حادثاً فقد فيها اثنان من الويغور حياتهما. كانت الإشاعة التي أدّت إلى تلك المأساة كاذبة، لكن انتشرت إشاعةٌ أخرى أقوى وأكثر ضرراً: نشرت الإنترنت على شبكتها خبراً مفاده أنّ مئات من الويغور يفقدون حياتهم في المدينة الصينية الساحلية، حيث يُذبحهم الهانس تحت أنظار الشرطة اللامبالية لا بل المؤيدة. والنتيجة: صداماتٌ إثنية في مقاطعة كسينيانغ، أدّت إلى مقتل نحو ٢٠٠ شخص، كانت غالبيتهم العظمى من الهانس.

التلاعب الشامل.. والهجوم المضاد

إذاً، هل نحن هنا أمام تشويش تعمس وطارئ في الشروط أم أنّ نشر الشائعات الكاذبة والمتحيّزة كان يستهدف النتيجة التي حدثت تالياً؟ نحن في وضع يتكشف عن استحالة تمييز الحقيقة من التلاعب. أنجزت شركةٌ أمريكية برامج تسمح لشخص منخرط في حملة تضليل إعلامي بأن يتخذ عدداً من الهويات

يصل حتّى ٧٠ هوية على نحو متزامن (حسابات في الشبكات الاجتماعية وفي المنتديات، إلخ.) ويديرها معاً: كلّ ذلك من دون أن نتمكّن من اكتشاف من يشدّ خيوط تلك اللعبة الافتراضية. من الذي يلجأ لهذه البرامج؟ التخمين سهل. تذكر الصحيفة هنا، وهي صحيفة لا يشتبه بكونها معادية للنزعة الأمريكية، أنّ الشركة المعنية «تقدّم خدمات لمختلف الوكالات الحكومية الأمريكية، مثل السي آي إيه ووزارة الدفاع». يحتفل التلاعب الشامل بانتصاره في حين تبدو لغة الإمبراطورية واللغة الجديدة في فم أوباما أكثر عدوية وطلاوةً منها في أي وقت مضى.

تعود إلى الذاكرة إذاً التجربة التي قامت بها السي آي إيه صيف العام ١٩٥١ والتي أدّت إلى «ريح غامضة من الجنون الجماعي» في «قرية جميلة وهادئة» في يون سانتسيري. وها نحن مجدداً مرغمونٌ على طرح السؤال الأولي: هل يمكن إنتاج «الجنون الجماعي» عبر الأدوية فحسب، أم يمكن اليوم أن يكون نتاج اللجوء أيضاً إلى «التقنيات الجديدة» في التواصل الجماهيري؟ نفهم بالتالي الأموال التي تخصصها هيلاري كلينتون وإدارة أوباما لوسائل الإعلام الجديدة. لقد رأينا أنّ حقيقة «الحروب على الإنترنت» قد نالت الاعتراف حتّى من وسائل الإعلام الغربية المشهورة؛ لكن في لغة الإمبراطورية واللغة الجديدة، يصبح الترويج لـ«الحروب على الإنترنت» ترويجاً للحرية والديمقراطية والسلام.

ولا تبقى أهداف هذه العمليات ساكنةً من دون حراك: كما في كلّ حرب، يسعى الضعفاء إلى جسر الهوة بالتعلّم من الأقوى. هكذا يصبح الأقوياء: «في لبنان، أولئك الذين يتحكّمون أكثر من غيرهم بوسائل الأخبار والشبكات الاجتماعية ليست القوى السياسية الموالية للغرب التي تساند حكومة سعد الحريري، بل أتباع (حزب الله)». وتستثير هذه الملاحظة تنهيدةً: كم يكون جميلاً لو أنّ من يحكّر «التقنيات الجديدة» وأسلحة المعلومات والتضليل الإعلامي الجديدة كانت البلدان التي تكبّد الشعب الفلسطيني مأساة لا تنتهي وترغب في أن تمارس في الشرق الأوسط دكتاتورية إرهابية، مثلما كان الأمر بالنسبة إلى القبلة الذرية والأسلحة الأكثر تطوّراً! لكن - يتأسّف موبزس نعيم، مدير فورين بوليسي - الولايات المتحدة والغرب لم تعد لهما علاقةٌ بـ«أغبياء الإنترنت في الماضي». فهؤلاء يقومون به هجوم مضادّ بالأسلحة عينها، ويقومون بالإعلام المضاد ويسمّون الآبار.. مأسأةٌ حقيقيةٌ من وجهة نظر أبطال «التعددية». بلغة الإمبراطورية واللغة الجديدة، تصبح المحاولة الخجولة لخلق فضاء بديل لما تديره أو تسيطر عليه القوة العظمى الوحيدة تسميماً للآبار.

تلقيت رسالةً من تيريير ميسان يقول فيها:

(فيسبوك في سورية: منذ بداية المظاهرات في درعا، فتحت صفحةٌ على فيسبوك بعنوان: «الثورة السورية ٢٠١١»؛ هذا شعارٌ دعائي لا يمكن تخيله بالنسبة إلى ثوريين حقيقيين: إذا لم ينجحوا في العام ٢٠١١، هل يتخلّون عن الثورة؟ (١). في يوم واحد، بلغ عدد أصدقاء هذه الصفحة ٨٠ ألف شخص، غالبيتهم العظمى حسابات فيسبوك تأسست في اليوم نفسه. هذا مستحيلٌ إلا إذا كان «الأصدقاء» حسابات افتراضية خلفتها برمجيات.

قضية ندى في إيران: إذا استعدنا تسجيل الفيديو لمقتل الشابة ندى أثناء الاحتجاجات التي تلت الانتخابات الرئاسية في إيران، وعرضناه عرضاً بطيئاً، نلاحظ أنّ الفتاة وهي تقع سدت نفسها بذراعها. والحال أنّ كلّ من يصاب بالرصاص - لاسيما إن كانت إصابته في الصدر - يفقد ردود أفعاله. ينبغي أن يقع الجسم ككتلة واحدة. والحال لم تكن كذلك. يستحيل أن تكون الشابة قد أصيبت بالرصاص في تلك اللحظة. بعد بضع ثوان، يظهر التسجيل وجه الفتاة. إنّه نظيف. تمرّ بيدها على وجهها وهاهو مغطّى بالدم. يظهر تكبير اليد أنّها تمسك براحتها زجاجة صغيرة من الدم وتبسطها بنفسها على وجهها. ثمّ يحملها أصدقاؤها إلى المستشفى، وتموت أثناء نقلها. وبعد وصولها إلى المستشفى، يلاحظ الأطباء أنّ وفاتها نجمت من رصاصة في الصدر. لا يمكن أن تكون هذه الرصاصة قد أطلقت إلا من قبل «أصدقائها» أثناء نقلها؟.

٢٧ نيسان ٢٠١١

♦ **أستاذ الفلسفة في جامعة أوربينيو – إيطاليا**
■ ■

تأملات كاسترو (مقاطع)

الرجال الذين أعدموا بن لادن لم يتصرفوا لحسابهم الخاص، إنما هم نفذوا أوامر من الحكومة الأمريكية. هم أناس يتم اختيارهم بدقة متناهية وتدريبهم لتنفيذ مهمات خاصة. ومن المعروف أن بوسع رئيس الولايات المتحدة أن يتصل بأي جندي وهو في ساحة المعركة.

بعد ساعات من تنفيذ العملية في مدينة أبوت أباد الباكستانية، مقر أشهر أكاديمية عسكرية في ذلك البلد وقاعدة وحدات قتالية هامة، عرض البيت الأبيض على الرأي العام العالمي رواية تم إعدادها بعناية عن مقتل زعيم القاعدة، أسامة بن لادن. كما هو منطقي، تركز اهتمام العالم والصحافة الدولية على هذا الموضوع، ليجبب الأنظار عن باقي الأخبار في المجال العام. بدا واضحا أن العالم يدرك حساسية الموضوع، إذ أن باكستان هي بلد يبلغ تعداده السكاني ١٧١ مليوناً و٨٤١ ألف نسمة— حيث تشن الولايات المتحدة وحلف الناتو حرباً مدمرةً مرّ عليها عشر سنوات— ويملك سلاحاً نووياً وهو حليف تقليدي للولايات المتحدة.

مما لا شك فيه أن هذا البلد الإسلامي لا يمكنه أن يوافق على الحرب الدموية التي تشنها الولايات المتحدة وحلف الناتو على أفغانستان، وهي بلد إسلامي آخر يقاسمه الحدود الجبلية ومعقّدة التضاريس التي رسمتها الإمبراطورية البريطانية، حيث يعيش أبناء قبائل واحدة على طرفيَ الحد الفاصل بينهما . صحافة الولايات المتحدة نفسها أدركت أن الرئيس يخفي كل شيء تقريباً.

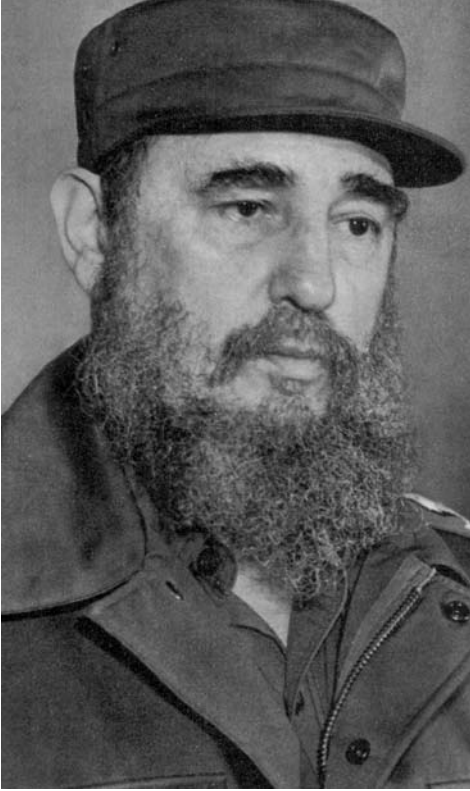
صحيفة «ذي نيويورك تايمز» تؤكد أن «الوقائع تختلف جداً عن الرواية الرسمية التي عرضها البيت الأبيض ومسؤولو استخبارات رفيعو المستوى، حيث ذكر هؤلاء بأن مقتل بن لادن— الذي اعترفوا في نهاية الأمر أنه لم يكن مسلحاً مع أنهم أكدوا بأنه قد «قاوم»— قد حدث في خضم اشتباكات حادة».

لكن، حسب الصحيفة الصادرة في نيويورك، فإن العملية، ورغم أنها بالغة الفوضوية والدموية، كانت من جانب واحد كلياً. نفذتها قوة مؤلفة من أكثر من عشرين عضواً في القوات الخاصة في مشاة البحرية (سيلز) سرعان ما تخلّصت من الرجال الذين كانوا يحمون بن لادن.

(...) تؤكد صحيفة «تايمز» الآن أن «الأعيرة الوحيدة التي أطلقها الموجودون في المجمع السكني كانت في بداية العملية.. وكان ذلك بالضبط «عندما فتح المراسل الموتوق لبن لادن، أبو أحمد الكويتي، النار من خلف باب دار الضيافة المجاور للمنزل الذي كان بن لادن يختبئ فيه.

(...) وبعدما قُتلّت القوات الخاصة الكويتي وامرأة في دار الضيافة، لم يتعرض الأمريكيون لأي عيار ناري بعدها»، هذا ما تؤكدُه الصحيفة استناداً إلى تلك المصادر التي لم تكشف عنها . ولكن المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني أكد في إيجاز للأحداث أن مجموعة الكوماندوس تعرضت لنيران «طيلة وقت العملية».

مدير السي آي إيه أيضاً، ليون بانيتا، كان قد تحدث عن «بعض الرشقات» بينما كان عسكريو النخبة الأمريكيون يقومون بإخلاء طوابق المسكن الذي يختبئ فيه بن لادن.



لكن الصحيفة تؤكد من ناحية أخرى أنه رغم عدم إظهار بن لادن أي سلاح عندما قُتل، رأت مجموعة الكوماندوس التي عثرت عليه في إحدى الغرف بأنه كان لدى زعيم «القاعدة» «بندقية كلاشينكوف ومسدس ماكاروف بمتناول يده». تفيد إحدى الوكالات من واشنطن بأن رجلاً واحداً فقط أطلق النار على القوات الأمريكية. ويروي أنه في «أوج ليلة الأحد، اقتربت عدة طائرات هيلوكبتر وعلى متنها ٧٩ عضواً بفرقة كوماندوس أمريكية من مقر إقامة بن لادن في أبوت أباد . كانت هذه الطائرات قد انطلقت من مكان غير محدد وطارت على علو منخفض لتفادي كشفها من قبل الرادار، إذ أن باكستان لم تكن قد أبلغت بهذه الحملة.

– حوامتان أنزلتا أكثر من عشرين عنصراً من القوات الخاصة في مقر الإقامة، الذي يتراوح ارتفاع جدرانهِ بين ٤–٦ أمتار وتعلوها أسلاك شائكة. حوامة أخرى بلاكهوك يبدو أنه قد تم تعديلها من أجل تفادي الرادارات، هبطت بشكل مفاجئ بسبب «عطل فني» وخرجت من الخدمة، حسب تقرير أولي لموظفين أمريكيين.

. توجهت مجموعة من العناصر إلى مبنى تابع لمقر الإقامة الرئيسي. مراسل بن لادن رأى مجموعة الكوماندوس وأطلق النار عليها، فتم قتله هو وزوجته إلى جانبه. هذا الرجل هو الشخص الوحيد الذي أطلق النار على الأمريكيين. هذا التأكيد

قتل بن لادن: الأكاذيب والخفايا

يتناقض مع تقرير أول لواشنطن تحدثت فيه عن تبادل لإطلاق النار خلال الدقائق الأربعين التي استغرقتها العملية.

(...) دخل فريق آخر إلى المبنى الرئيسي المكون من ثلاثة طوابق.

(...) وجد أمامه شقيق المراسل، فقتله أيضاً، حسب مسؤول أمريكي لم يقدم مزيداً من التفاصيل. وحسبما ذكرت شبكة «أن بي سي» التلفزيونية، فإن الرجل كان يضع إحدى يديه وراء ظهره عندما دخلت مجموعة الكوماندوس إلى الغرفة التي يوجد فيها . ولهذا اعتقد عناصر المجموعة بأنه يخفي سلاحاً، ولكن الأمر لم يكن كذلك.

– صعدت القوات الأمريكية السِّلَم، ووجدت في إحدى الغرف أحد أبناء بن لادن البالغين، خالد، الذي تم قتله أيضاً .

– وفي الطابق الأخير، عثرت المجموعة على بن لادن وزوجته في غرفة النوم. حاولت زوجته التدخّل فأصيبت بجروح في إحدى ساقيها . لم يظهر بن لادن إشارة تدلّ على استسلامه، فأصيب بعيار في رأسه، وحسب بعض الوسائل الأمريكية، فقد أصيب في الصدر أيضاً . الروايات الأولى عن العملية أشارت إلى أن بن لادن قد «قاوم» وأنه استخدم زوجته كدرع بشري، ولكن البيت الأبيض قدّ هذه الرواية لاحقاً .

. الرئيس باراك أوباما، الذي كان يتابع الأحداث من البيت الأبيض، تلبّع بأن مجموعة الكوماندوس قد تعرّفت على بن لادن. ويذكر تقرير مجلة «تايم» استناداً لمقابلة مع مدير السي آي إيه بأن بن لادن قد قُتل بعد مرور أقل من ٢٥ دقيقة من بدء العملية.

. القوات الخاصة عثرت في غرفة بن لادن على بندقية هجومية سوفيتيّة الصنع من نوع كلاشينكوف ومسدّس روسي من عيار ٩ ملم. كما عثرت على أسلحة أخرى في المسكن، ولكن لم تذكر تفاصيلها.

كما وجدت القوات الخاصة أموالاً وأرقام هاتف مخيطة على ملابس زعيم القاعدة.

(...) جمع الكوماندوس وحمل معه كل ما وجده نافعاً كمصدر للمعلومات؛ دفتر ملاحظات، خمسة أجهزة كمبيوتر، عشرة أقراص صلبة ومائة وحدة تخزين على شكل أقراص مدمجة وذواكر.

(...) نقلت نحو عشرين امرأة وطفل كانوا في المسكن إلى مكان آمن ثم قامت بتدمير الطائرة المعطوبة.

(...) بعد ٢٨ دقيقة من بدء العملية، غادرت طائرات الهيلوكبتر حاملة جثّة بن لادن».

وكالة «أ.ب.» نشرت معلومات هامة سياسياً، وكذلك إنسانياً: «إحدى الزوجات الثلاث اللواتي كنّ يعشن مع بن لادن قالت للمحققين الباكستانيين أنها عاشت خمس سنوات في المسكن الذي كان يختبئ فيه الفارّ، وربما تكون هذه مصدراً هاماً للمعلومات حول كيفية تفاديه الوقوع في الأسر خلال كل هذه المدة، حسبما ذكر مسؤول في خدمات التجسس الباكستانية.

ويجري في باكستان التحقيق معها ومع باقي زوجات بن لادن اللواتي تم اعتقالهن خلال الهجوم الأمريكي. كما تعتقل السلطات الباكستانية أيضاً ثمانية أو تسعة أطفال تم العثور عليهم في المسكن عندما انسحبت مجموعات الكوماندوس.

شؤون عربية ودولية

نظراً للروايات المتبدّلة والناقصة التي جاءت على لسان المسؤولين الأمريكيين حول ما حدث خلال الهجوم، ربما تساهم تصريحات زوجات بن لادن بتفاصيل عن العملية.

كما يمكن لروايتهن أن تساعد على نقل كيفية قضاء بن لادن لوقته وتمكّنه من البقاء متخفياً في مسكن كبير على مسافة قريبة من أكاديمية عسكرية في مدينة محصّنة، على مسافة ساعتين ونصف الساعة بالسيارة عن العاصمة إسلام آباد . وقال المسؤول الباكستاني أن عملاء السي آي إيه لم يصلوا إلى الزوجات المعتقلات.

المسافة القصيرة الفاصلة بين مخبأ بن لادن وبين الأكاديمية العسكرية والعاصمة الباكستانية بعثت شكاً عند واشنطن في أن يكون الفارّ موضع حماية من قبل قوات الأمن الباكستانية».

(...) وكالة «رويترز» نقلت معلومات مثيرة للاهتمام أيضاً: «إحدى زوجات بن لادن قالت للمحققين الباكستانيين أن زعيم القاعدة وأفراد عائلته عاشوا على مدار خمس سنوات في المجمع الذي أردته القوات الخاصة الأمريكية فيه قتيلاً هذا الأسبوع، حسبما ذكر مسؤول أمّني هذا الجمعة.

وقال المصدر، الذي عرّف على المرأة باسم أمل أحمد عبد الفّتاح، لوكالة «رويترز» أن أكثر زوجات بن لادن الثلاث شباباً قد أصيبت بجروح خلال العملية.

ونقل المسؤول عن أمل عبد الفّتاح قولها للمحققين الباكستانيين: «إننا نعيش هناك منذ خمس سنوات».

وقال المسؤول إن قوات الأمن الباكستانية اعتقلت ما بين ١٥ و١٦ شخصاً كانوا يعيشون في المجمع، وذلك بعدما حملت قوات الكوماندوس الأمريكية جثّة بن لادن. ومن بين المعتقلين ثلاث زوجات لبن لادن وعدد من الأطفال».

ذكرت وكالة «أنسا» أن طائرة دون طيار قتلت اليوم خمسة عشر شخصاً على الأقل، بينما أصيب آخرون بجروح خطيرة في وزيرستان، شمال باكستان. لكن، من الذي سيهتم بعمليات القتل اليومية هذه في البلد المذكور؟

غير أنني أتساءل: لم كل هذا التوافق بين عملية القتل التي نُفذت في أبوت أباد وبين محاولة اغتيال القذافي في الوقت ذاته؟

أحد أكثر أنبائه شباباً، والذي لم يكن يتدخل في شؤون السياسة، سيف العرب، كان مجتمعا في بيته مع ابن صغير له وصيّين من أبناء عمه؛ كان القذافيّ وعقيلته قد زاراه وانصرفا قبيل هجوم قاذفات حلف الناتو. البيت دمرٌ؛ ولقي حقه كل من سيف العرب والأطفال الثلاثة: القذافيّ وعقيلته كانا قد غادرا قبيل ذلك. كان هذا حدثاً غير مسبوق. ولكنه بالكاد وصل إلى مسامع العالم.

أتراه مجرد صدفة توافق هذا العمل مع الهجوم على مخبأ أسامة بن لادن، الذي كانت حكومة الولايات المتحدة تعرفه تمام المعرفة وتراقبه بكل تفاصيله (..)

هناك وقائع تحدث اليوم تبعث على القلق بالفعل.

٦ أيار ٢٠١١

■ ■

الموت الثاني لأسامة بن لادن

◀ **بول كريغ روبرتس / ترجمة قاسيون**

لو كان اليوم هو الأول من نيسان وليس الثاني من أيار، لكُنّا نبدّنا عنوان الصباح الرئيسي بأنّ أسامة بن لادن قُتل في باكستان ودفن مباشرةً في البحر، وقلنا إنّها كذبة نيسان. على هذا النحو، علينا أخذ الخبر بوصفه دليلاً إضافياً على أنّ الحكومة الأمريكية مقتنعة تماماً بسدّاجة الأمريكيين. فكّروا في ذلك، ما هي فرص نجاة رجل يزعم أنّه يعاني من قصور كلويّ ويحتاج إلى غسيل كلية، فضلاً عن إصابته بمرض السكر وانخفاض ضغط الدم، ويعيُش في مخابئ جبلية منذ عقد؟ إن كان بن لادن قادراً على امتلاك جهاز غسيل الكلية والحصول على العناية الطبية التي تتطلبُها حالته، ألن تشير وثائق شحن الجهاز إلى مكانه؟ ماذا اقتضى الأمر عشر سنواتٍ لاكتشاف مكانه؟

لنضع في الحسبان أيضاً مزاعم كرّرتها وسائل الإعلام الأمريكية المنتصرة وهي تحتفل بموت بن لادن، أن «بن لادن استخدم ملايين لتمويل معسكرات تدريب الإرهابيين في السودان والفلبين وأفغانستان، مرسلًا المجاهدين لإثارة ثورة والقتال مع القوى الإسلامية المتطرفة في أرجاء شمال إفريقيا والشيخان وطاجكستان والبوسنة». إنّها أنشطة كثيرةٌ لا تكنيها مجرد ملايين (ربما ينبغي على الولايات المتحدة أن تمنحه قيادة البنتاغون). لكنّ السّؤال الرئيس: كيف كان بوسع بن لادن تحريك أمواله؟ أيّ نظامٍ مصرّيّ كان يساعدهُ نجحت حكومة واشنطن في وضع يدها على أصول شعوب بن لادن بكاملها، وليبيا هي آخر الأمثلة. لماذا لا يصحّ الأمر على بن لادن؟ هل يحمل معه ١٠٠ مليون دولار على هيئة سبائك ذهبية ويرسل مبعوثيه لتوزيع الأموال كي تتفق على عملياته المنتشرة في كلّ مكان؟

العنوان الرئيسي لهذا الصباح فيه رائحة حدث تعدّ له العدة. تفوح الرائحة من تقارير أخبار المنتصرين المشحونة بالمبالغة، من المحققين بالأعلام الملوّحة وهتافات «أمريكا ... أمريكا». هل هنالك أمر آخر يحدث؟

ما من شك في أنّ الرئيس أوباما بحاجة ماسّة إلى نصر ما . لقد ارتكب حماقة تجديد الحرب في أفغانستان، والآن بعد عقد من القتال تواجه الولايات المتحدة مأزقاً، إن لم يكن هزيمة. لقد دفعت حرباً أوباما ويوش الولايات المتحدة إلى الإفلاس، وخلفنا عجوزاً هائلة ودولاراً متراجعاً في أعقابها. وهاهو وقت إعادة الانتخابات يقترب.

أكاذيب ومحاولات خداع متنوعة، من قبيل «أسلحة الدمار الشامل»، قامت بها الإدارات الأمريكية الأخيرة كانت لها عواقب وخيمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم. لكنّ محاولات الخداع ليست جميعها متشابهة. تذكرّوا، كان السبب الكلي لغزو أفغانستان في المقام الأوّل هو الإمساك بين لادن. الآن وقد أعلن الرئيس أوباما إطلاق القوات الخاصة النار على رأس بن لادن ودفنه في البحر، فما من سبب لمواصلة الحرب.

ربما تسبّب الانحدار الشديد في سعر صرف الدولار في أسواق التبادل الخارجية في تخفيضات حقيقية في الموازنة، والتي قد يأتي بها فقط وقف الحروب غير المنتهية. إلى أن يبلغ انحدار الدولار النقطة الحرجة، سيكون أسامة بن لادن، الذي يعتقد كثير من الخبراء أنّه لاقى حقه منذ سنوات، غولاً مفيداً يُستخدم لتغذية أرباح المجمع العسكري الصناعي الأمريكي.

■ ■

سعار واشنطن بعد مغادرة باكستان الإمبراطورية الأمريكية



مليارات الدولارات التي استثمرتها في شخصية بن لادن الخرافية».

ويستتج ترابلي: «الخطر الآن هو الرواية الزائفة لحوادث الإرهاب، والتي نظّمها فعلياً استخبارات واشنطن والناتو وستتهم باكستان بها. سمعنا أقوالاً لأشخاص في السي آي إيه أطلققتها وسائل الإعلام مفادها أنّه سيكون هنالك هجمات إرهابية انتقامية، لكنّها ستأتي من شبكة وكالات الاستخبارات المحلية أي الاستخبارات الباكستانية. إنّها خطّة جاهزة».

تصفية بن لادن وخسارة التهديد العالمي لا يعتقد أنطوني وايل، مؤسّس الموقع السياسي Thedailybell.com ورئيس تحريره، أنّ موت بن لادن سيحدث تغييراً في سلامة العالم طالما «لدينا نمط فلسفة الدافع الأصولي التي تتقدّها الغرف السريّة في لندن بذريعة الديمقراطية على الطراز الغربي».

يعتقد وايل أنّ بن لادن لم يكن التهديد الأساسي للعالم. فضلاً عن أنّ «الشعوب ستقاوم الاقتحام الفعّال لليبوتها بغرض إرغامها على الاعتقاد بوجود أفكار وفلسفة تختفي وراء اغتيال بن لادن. ما يشيّر ليس فقطً إلى الشعوب في تلك البلدان التي

الفلسطينيون يبدؤون إحياء الذكرى ٦٣ للنكبة

شارك آلاف الفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨ في مسيرة العودة بذكرى النكبة، وتزامنت المظاهرة مع بدء ما يوصف باحتفالات الكيان الإسرائيلي بما يسميه ذكرى استقلاله قبل ٦٣ عاماً، في حين جدد فلسطينيو ٤٨ التذكير بأن هذا التاريخ يعود لذكرى نكبة العرب والفلسطينيين بالنكبة. وانطلقت مسيرة العودة من أنقاض قرية الدامون المدمرة إلى قرية الرويس في الجليل اللتين هُجّر سكانهما قرب بلدة طمرة وقرية كابول وشرق مدينة عكا.

وكانت اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة قد دعت الفلسطينيين إلى المشاركة في المسيرة تحت عنوان «يوم استقلالهم، يوم نكبتنا»، ولقيت الدعوة استجابة قرابة ١٥ ألف شخص حضروا إلى القريتين المهجرتين من جميع أنحاء البلاد. ورفع المشاركون في المسيرة الأعلام الفلسطينية واللافتات المؤيدة لحق العودة ولتطبيق القرارات الدولية ذات العلاقة، ورفعوا شعارات عديدة كان من بينها شعار «لا عودة عن حق العودة».

واختتمت المسيرة بهرجان فني غنائي وطني وخطابي شدد المتحدثون فيه على حق العودة ورفض السياسيات التمييزية ضد الشعب العربي الفلسطيني في أراضي ٤٨ من جانب سلطات الاحتلال.

ويؤكد منظمو المظاهرة أن المشاركة الواسعة فيها تأتي أيضاً استنكاراً للقانون الذي سنه الكنيست مؤخراً وينص على إجراءات عقابية ضد مؤسسات تحيي ذكرى النكبة، والمعروف باسم قانون النكبة.

وفي الوقت نفسه، دعت اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة أيضاً إلى مشاركة جماهيرية واسعة في مسيرتين مركزتين بمدنتي غزة ورام الله.

كما أطلقت منظمات شعبية داخل فلسطين وخارجها دعوات للرحف إلى مناطق التماس مع فلسطين المحتلة في حرب ١٩٤٨، للتأكيد على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم بعد ٦٣ عاماً على تهجيرهم.

بموازاة ذلك اجتمع كبار القادة في جيش الاحتلال الإسرائيلي مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو للاحتفال بما يسميه الكيان «يوم الاستقلال»، وبحضور عدد من كبار المسؤولين.

وأشاد نتنياهو- خلال حفل تكريم «الجنود المثاليين»- بقوات الاحتلال، مستعيدا ذكرى إنقاذ الجيش المذكور عدداً من الرهائن في عنتيبي بأوغندا عام ١٩٧٦، واصفاً إياه باليوم الصعب بالنسبة له شخصياً، ولكنه يمثل «لحظة فاصلة في الحرب العالمية ضد الإرهاب»، حسب قوله، مضيفاً إن «إسرائيل تغير المواقف حول ما هو ممكن».

أما وزير خارجية الكيان الإسرائيلي أفيدغور ليبرمان فقد عاب على المجتمع الدولي فشله في التدخل العسكري في سورية وحتى في إيران كما جرى في ليبيا.

وخلال لقائه بالمبعوثين الأجانب بالمناسبة المشؤومة ذاتها، أي ذكرى نكبة مليون ونصف مليون فلسطيني بأرضه عبر إعلان دولة الاحتلال في عام ١٩٤٨ طالب ليبرمان صراحة بوجوب تدخل «المجتمع الدولي لصالح شعبي سورية وإيران لأن ما يجري في هذين البلدين وغيرهما في المنطقة مثل اليمن وليبيا لا يمكن تبريره»، حسب تعبير ليبرمان الذي ألح بالسؤال: ماذا تدخل المجتمع الدولي بليبيا وليس في إيران أو سورية، متشدقاً بالتطير التالي:«وما هي الاستنتاجات التي سنخرج بها من هذا الموقف غير المتسق؟» ليضيف في تحريض واضح آخر إن هذا السلوك من العالم يبعث برسائل مزعجة لسكان الشرق الأوسط في وقت يجري فيه إبعاد فرص السلام والأمن والديمقراطية أكثر فأكثر..!

المفارقة العجيبة الغربية أن الرسالة/الخلاصة التي أراد مجرم الحرب الإسرائيلي إملاعها على العالم فهي قوله بالفم الملآن ودون خجل ولا وجل أن على المجتمع الدولي أن يدرك أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحترم القوانين الدولية بينما تواجه موجات غير منتهية من الإرهاب..!!!! ■■



تحقيق: فلول نظام مبارك أشعلت اشتباكات إمبابة طائفياً

أفاد تقرير حكومي مصري لتقصي الحقائق حول اشتباكات إمبابة بين المسلمين والمسيحيين أن فلول نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك سعت لإشعال الفتنة الطائفية التي راح ضحيتها في ٧ أيار قرابة ١٥ قتيلاً.

وأكدت البعثة التي شكلها المجلس القومي لحقوق الإنسان، التابع للحكومة، بشأن الاشتباكات أن قوى النظام السابق ساهمت في اندلاع أحداث الفتنة في محاولة منها لإفشال الثورة التي أطاحت بمبارك في ١١ شباط الماضي.

وأوضح التقرير أن هذه الفلول أثارت كل أشكال الصراعات والصدامات في المجتمع المصري وبين طوائفه وقواه لإظهار أن الثورة هي التي تسببت في حالة الفوضى والانهايار الأمني.

وأضاف تقرير البعثة أن «حالة الغياب الأمني الواسعة كانت من بين الأسباب وراء مصادمات إمبابة حيث تسبب الفراغ الأمني في إعطاء أدوار متصاعدة للخارجين عن القانون».

وأشار التقرير إلى انتشار الأسلحة بشكل غير قانوني بين أيدي المواطنين، فضلاً عن بروز تفسيرات دينية متطرفة في الأونة الأخيرة تطرح إعادة تشكيل المجتمع المصري.

وأضاف التقرير أن هذه التفسيرات التي تنظر

◀ إبراهيم البدراوي - القاهرة

المشهد المصري الراهن يؤكد أن خطراً داهماً وحالاً يهدد الوطن. تتوالى عمليات انقضاض القوى المضادة للثورة بمختلف تلاوينها.

الخطر الأكثر بروزاً الآن هو ما يجري على جبهة الوحدة الوطنية التي يجري تمزيقها والصدامات بين المسلمين والمسيحيين وصولاً إلى إشعال النار في الكنائس، وسقوط قتلى وجرحى في الاشتباكات. وهي كارثة تتصاعد، وتؤكد أن قوى تسعى إلى استثمار هذه الأحداث وتسعير التعصب بما يفتح الباب أمام الفوضى، وربما التدخل الأجنبي. القوى الداخلية الظاهرة في تحريك هذه الأحداث هم الجماعات الإسلامية السلفية ذات العلاقات الوطيدة والمتشابكة مع جهاز مباحث أمن الدولة وفلول النظام القديم من ناحية، والأخوان المسلمون الطامحون إلى إجهاض الثورة والقفز إلى الحكم من ناحية أخرى. وتوفر القنوات التلفزيونية الدينية المصرية والسعودية المناخ الملائم لتأجيج الفتنة باشاعة التعصب والفكر السلفي الوهابي.

تعمل القوى المحركة والمنفذة لهذه الفتنة بارتباط مع قوى اقليلية متمثلة في مشيخات الخليج، وقوى خارجية يقودها التحالف الصهيوي- أمريكي المستفيد الأول من تبعات هذه الفتنة. وقد أفصح الأمر عن نفسه بعبارات خرجت بشكل واع أو عفوي من مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالرياض أثناء برنامج حوارى على قناة النيل للأخبار حينما قال بصراحة«إننا في انتظار الشرق الأوسط الجديد». بكل ما يصحبه من كوارث.

الأسباب الظاهرة التي تساق كأسباب لصدامات الفتنة تتمحور حول محاولات «تحرير» سيدة مسيحية أو أكثر يقال أنهم اعتنقن الإسلام، لكن الكنائس قامت بخطفهن واحتجازهن. ويخرج علينا سلفيون عبر الفضائيات ليعبروا عن غضبهم العارم وتصميمهم على تحرير «أخواتهم الأسيرات»، وكان المسلمين الذين يزيد عددهم عن المليار ربع قد أصيبوا بفواجع هائلة. ولا يتذكر هؤلاء مئات الأسيرات الفلسطينيات وآلاف الأسرى المسلمين في سجون العدو الصهيوني من الرجال والأطفال. كما لا يتذكرون القدس والمسجد الأقصى، أو مئات الملايين من الجوعى والعاطلين والمرضى بفعل الاستغلال الوحشى من طواغيت مال مسلمين وأجانب، كما لا يفكرون في الكرامة الوطنية وحتى الشخصية المهذرة كل يوم في العالم الاسلامي من أقصاه إلى أقصاه. لكنهم فقط يندفعون باتجاه تدمير مصر والنسيج الوطني لشعبها، ولإشعال نار الفوضى الخلاقة التي توفر المناخ لتمرير مشروع الهيمنة الصهيوي- أمريكي. ويرفضون الامتثال للقانون والقضاء لحل مثل هذه المشاكل.

يعلن الإخوان المسلمون مكادتهم دائماً عدم رضاهم عن هذه الأحداث. كما يعلن كبار شيوخ السلفيين سواء التابعين للمؤسسة الدينية الرسمية أو خارجها نفس الأمر. ويهرع بعضهم لملاقة رجال الدين المسيحي وللكنائس لتبوس اللحي وتبادل كلمات المجاملة الفارغة. لكن ما يدفعون به كوقائع على الأرض شيء آخر. كما أن الحلول لن تتم سوى

الثورة في خطر.. والدولة أيضاً



بعلاج مسببات هذه الظواهر شديدة الخطر.

الإمبرياليون والصهاينة وحلفاؤهم الإقليميون حريصون على استمرار النظام القديم ولو بشخص وجوه أخرى. أي استمرار النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم على «الاقتصاد الحر» الذي جر البلاد إلى أزمتها الشاملة، والذي فجرت الثورة بهدف القضاء عليه وإقامة نظام جديد وطني يوفر العدل الاجتماعي والديمقراطية للشعب، ويتمتع في ظله المصريون بالمواطنة المتساوية في دولة مدنية. وهنا نبرز الحقيقة الساطعة التي لا يمكن ولا يجب التعنيم عليها أو طمسها.

بينما يتصايح الإخوان معبرين عن الغضب من الولايات المتحدة الأمريكية، فإنهم يسعون الآن إلى لقاء مع الأمريكيين سوف يتم في وقت قريب، وفي كل الأحوال فإن التواصل لم ينقطع بين الطرفين أبداً. ووفق الخطة الأمريكية التي تعمل على التمكين لما يسمى «الإسلام المعتدل» ونموذجه التركي الإخواني، الذي يضمن استمرار نظم الاقتصاد الحر التابعة كما يضمن إنهاء العداء للعدو الصهيوني. جرت عملية تصفية بن لادن بكل ما يحيط بالتوقيف من ملايسات لتأكيد أنه جرى ويجري التخلص من التطرف الإسلامي، وبالتالي فإن الاعتدال القادم سوف ينهي المشاكل مع الأمريكيين. وفي هذا الفصل فإن الإخوان الذين يتبنون «الاقتصاد الحر» هم الأكثر ملامة في المرحلة القادمة حتى لو أقاموا دولة دينية، فالهم هو بقاء واستمرار النظام الاجتماعي-الاقتصادي الرأسمالي التابع. المهم بالنسبة للإخوان هو وصولهم للحكم، حتى لو كان ذلك على أنقاض وطن وتمزيقه، وسقوط الإقليم كله إلى هاوية الجحيم.

يتجاوز مع ما سبق في المشهد المصري أمر آخر هو موقف تتبناه قوى عديدة متباينة من ليبراليين ويساريين وقوميين برفض الدولة الدينية التي يسعى لها الإخوان والسلفيون بشكل صريح أو مموه. بيد أن هذا الموقف يحمل تناقضاً بالنسبة لأحد أطرافه وهم الليبراليون تحديداً. إذ أن ما أنتج خطر إمكانية إقامة الدولة الدينية هو السياسات

ضمن «التطهير العرقي» على مدى عقود..

سلطات الاحتلال سحبت عشرات آلاف الهويات الفلسطينية

عدد من الحالات التي حصلت على تأييد مما يسمى باللجنة المشتركة لإعادة الهويات الفلسطينية، في حين أشارت إلى أن الذين لا يزالون مسجلين ضمن فئة «لم يعد من السكان» يصل إلى ١٣٠ ألف شخص.

وأوضحت أن كشف المركز عن تلك المعلومات كان «محض صدفة» وذلك لدى التدقيق في حالة فلسطيني مسجون لدى سلطات الاحتلال من أبناء الضفة الغربية، والذي أبلغت عائلته من قبل الإدارة المدنية بأن هويته الشخصية غير فعالة.

وقالت الصحيفة إن العائلة تقدمت«بطلب توضيح»، وقد أشار «المستشار القضائي الإسرائيلي» إلى وجود «سوء تطبيق لسياسة محددة من قبل مشرف التعداد في الأراضي المحتلة آنذاك»، كما أفاد بوجود ثلاث حالات لسجناء فلسطينيين تم تسجيلهم ضمن فئة غير المقيمين بسبب وجودهم في السجن أو الحجز والذين قال إنهم استعادوا هوياتهم لاحقاً، إلا أنه عزا السبب إلى وجود «خطأ تقني» وليس بسبب سياسة ما، ودون الربط بموضوع مسألة الحبس.

واعتبر مركز«الدفاع عن الفرد» سحب حقوق الإقامة بشكل جماعي من عشرات الآلاف من الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية- وهو يعد بمثابة نفي دائم من وطنهم- لا يزال سياسة ديمغرافية غير شرعية تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي.

ولفت الانتباه إلى أن عدد الفلسطينيين من سكان قطاع غزة الذين فقدوا حقوق الإقامة بطرق مشابهة بقي سراً، وشدد على ضرورة قيام سلطات الاحتلال بما اكتفى بوصفه «تصحيح الأخطاء الجارية في الحال وإعادة حقوق الإقامة لجميع الفلسطينيين المتأثرين والسماح لهم ولعائلاتهم بالعودة إلى وطنهم».

■ ■

عن أية «حمص» في الثمانينيات يتحدث أردوغان؟



واصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تدخله السياسي السافر بالشؤون الداخلية السورية المحمول على روافع طائفية هي أبعد ما تكون عن ادعائه الخوف على الشعب السوري، وما يعاينيه هذا الشعب حالياً وسط تباين آرائه ومواقفه لما يجري على أرضه من عوامل متداخلة، داخليا وإقليمياً ودولياً، ومصالح متضاربة ملوثة بالدماء.

فقد حذر أردوغان الثلاثاء من مرحلة قال إنها بدأت الآن فيسوريةعلى غرار ما جرى من قبل في«حليجة»العراقية وحماة و«حمص»السوريتين.وعلى اعتبار أن أحدًا لا يذكر أن أحداثاً دامية كبرى جرت في حمص بالتوازي مع حماة في ثمانينيات القرن الماضي، فلا يعرف أيضاً ما إذا كان رئيس حزب العدالة والتنمية يريد التأسيس لما يود أن يجري في حمص ٢٠١١، عبر توظيف ما تشهده المدينة حالياً، من ضمن بعض المناطق المتوترة في البلاد.

ويخطاب «الأمر الناهي» قال أردوغان في حديث للقناة السابعة الإخبارية التركية إنه «لا يريد أن يرى تكرار أعمال العنف التي وقعت في حماة سنة ١٩٨٢، أو قتل الأكراد العراقيين بالغاز في حليجة عام ١٩٨٨ عندما لقي ٥٠٠٠ شخص حتفهم».

في الأثناء كشفت وثائق ويكيليكس أنّ الخارجية الأمريكية مولّت مجموعة إسلامية سورية هي مجموعة

اعتقلت السلطات التونسية في مدينة تطاوين جنوبي تونس عدداً من الليبيين والجزائريين وبحوزتهم متفجرات وقنابل يدوية.

ونقل مراسل للجزيرة في المدينة التونسية عن مصادر أمنية إن المجموعة تضم ليبيين وجزائريين ولديها أيضاً خرائط وهاتف ثريا.

وأوضح أن التصريحات الرسمية تختلف عن المعطيات التي ذكرتها المصادر الأمنية، لافتاً إلى أن التحقيق ما زال جاريا لمعرفة ملابسات الموضوع.

وذكر المراسل أن هناك مخاوف من وجود «منسدين» ضمن اللاجئين الذين فروا إلى تطاوين هرباً من القتال الدائر في ليبيا بين المعارضة المسلحة وكتائب القذافي.

يأتي ذلك في أعقاب اعتقال السلطات التونسية مئات الأشخاص في عدة مدن وجهت لهم تهم تتعلق بمهاجمة الشرطة والتخريب وخرق حظر التجول، وذلك بعد احتجاجات اندلعت قبل أيام في مختلف مناطق البلاد وخاصة في تونس العاصمة.

وطالب المتظاهرون بالكشف عن حقيقة مسار الأوضاع

الإضرابات العمالية اليسارية تعود لشوارع اليونان

خرج عشرات آلاف المتظاهرين إلى شوارع المدن اليونانية ليعربوا عن احتجاجهم ضد إجراءات التقشف والخصخصة التي تتخذها الحكومة الاشتراكية في البلاد مقابل الحصول على القروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتجنب إعادة هيكلة الدين.

ويدعوة من اتحادات نقابات العمال- للقطاعين العام والخاص والجهة النقابية الشيوعية شهدت العاصمة أثينا مسيرتين شارك فيهما آلاف من الشيوعيين وأعضاء النقابات، وتعطلت في البلاد المؤسسات الرسمية والشركات والمدارس والمستشفيات، فقد أعلن الأطباء والصحفيون إضرابا عن العمل أسوة بالمراقبين الجويين الذين أوقفوا عملهم من الساعة ١٢ إلى ١٦ مما أدى إلى شلل عمل المطارات.

وعلقت حركة النقل البحري مع الجزر ورحلات سكك الحديد بينما تشهد الملاحة الجوية والنقل العام اضطرابات.

مؤتمر أقل البلدان نمواً في العالم؛

◀ كلير نفوزو

استبقت منظمات المجتمع المدني مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً في العالم، المنعقد في اسطنبول في الفترة ٩-١٣ مايو، بعقد منتدى شاركت فيه أكثر من ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية من مختلف أنحاء العالم، أكدت فيه أن نموذج التنمية السائد قد برهن على فشله ولا بد من تغييره.

وشدد المشاركون في منتدى المجتمع المدني على أن نهج التنمية السائد يخدم مصالح الليبرالية الاقتصادية والتجارة الحرة، ولا يعمل على انتشار الدول الأكثر فقراً والأقل نمواً من وضعها. وقال أرجون كركي المتحدث باسم المنتدى، إن الفشل في إخراج المزيد من البلدان الأقل نمواً من هذا التصنيف، يعكس الفشل الخطير لنموذج مساعدات التنمية الذي تعمل به القوى الكبرى السائدة في المجتمع الدولي.

ونددت المنظمات غير الحكومية بنهج تفضيل التحرير الاقتصادي والتجارة الحرة الذي طبق بمعايير غير متكافئة عمليا، ومواصله الدول المتقدمة العمل بموجب تدابير تهدف لحماية مصالحها الخاصة في حين تضغط على البلدان الأكثر فقراً للتخلي عنها.

السياسية على خلفية تصريحات لوزير الداخلية التونسي السابق فرحات الراحي، تحدث فيها عن وجود حكومة ظل تدير البلاد، وأشار إلى إمكانية تنفيذ الجيش لانقلاب عسكري إذا تسلمت حركة النهضة مقاليد السلطة في البلاد.

وأعلنت وزارة الداخلية التونسية أن نحو ستمائة شخص اعتقلوا في الفترة الممتدة من ٢ إلى ٩ أيار الجاري.

وأوضح البيان أن من بين الموقوفين أشخاصا خرقوا قانون الطوارئ وأجراءات منع التجول، وآخرين تم العثور

لديهم على أسلحة بيضاء وآلات حديدية.

وأضاف أن عدد الأشخاص الذين أوقفوا في العاصمة تونس وجهت لهم تهم تتعلق بمخالفة قانون منع التجول وإحداث الهرج والتشويش في الطريق العام وترويع المواطنين وسلبهم وترويع مخدرات وتكوين عصابة مفسدين، وكان من بينهم ثلاثة أشخاص من المطلوبين.

ونقلت وكالة رويترز للأنباء عن مسؤولين أمنيين في تونس قولهم إن الجيش قام بالاعتقالات في غارات يومي الاثنين والثلاثاء في أنحاء متفرقة من البلاد.

وذكرت وكالة دوجان ووكالة الأناضول للأنباء أن من بين المحتجزين ثلاثة موسيقيين جميعهم أعضاء في فرقة غناء فولكلورية احتجاجية تدعى «جروب يوروم».

ونفذت الشرطة ثلاث مدامهات بوقت واحد على مكاتب منظمة أوكميداني للحقوق والحريات ومقر اتحاد منظمة الشباب ومركز إيديل الثقا في الذي تستخدمه الفرقة الموسيقية.

وأوضح محام للمحتجزين أن الاعتقالات تأتي على خلفية الاشتباه في صلة المعتقلين بـ«حركة حزب الشعب التركي اليسارية المتطرفة».

وقالت رويترز، إن التحقيقات والتحركات ضد بعض المنظمات ومنها أيضاً شبكة مزعومة من العلمانيين المتشددين يطلق عليها اسم «أرجنيكون»، حازت على التأييد في بادئ الأمر، لكن هذا التأييد تراجع مع وجود شكوك بشأن ما إن كان الادعاء التركي يستغل سلطاته في إسكات منتقدي حزب العدالة والتنمية.

وتأتي المدامهات قبل شهر فقط من إدلاء الأتراك بأصواتهم في انتخابات برلمانية، يتوقع أن تسفر عن فوز حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان للمرة الثالثة، في وقت يواصل هذا الأخير تضيقه على الحركات والأحزاب الكردية في بلاده.

■ ■

اعتقال مجموعة معها متفجرات بتونس

وكانت شرطة«مكافحة الشغب»قد استعملت قنابل الغاز المسيل للدموع يوم الأحد لفض يوم رابع من الاحتجاجات نظمها عشرات الشبان في العاصمة التونسية وطالبوا خلالها برحيل الحكومة ورئيس الوزراء الباجي قائد السبسي وبمحاربة رموز الفساد في البلاد.

وساد توتر أمني بمدينة باجة في الشمال الغربي لتونس، بعد محاولة أعداد من المتظاهرين اقتحام مقر أمنية ومحال تجارية قبل أن تتصدى لهم قوات الأمن والجيش.

وأثر هذه الاحتجاجات التي أعقبته اضطرابات أمنية، فرضت السلطات التونسية اعتبارا من السبب ٧ أيار حظر تجول في إقليم تونس الكبرى الذي يشمل محافظات تونس وآريانة وبن عروس ومنوبة، وذلك من التاسعة ليلاً إلى الخامسة صباحاً بالتوقيت المحلي لفترة غير محددة.

كما تجددت المظاهرات الأخيرة في بعض المدن التونسية، منها صفاقس وبنزرت والقيروان وقفصة وسيدي بوزيد، مرددة المطالب ذاتها.

■ ■

تقييمها ومناقشتها مع ممثلي الجهات الممولة لهذا البلد . وقالت نقابة موظفي القطاع الخاص في بيان الأربعاء«نحتج بحزم على السياسات الجائرة والقاسية التي تؤدي إلى زيادة البطالة وتراجع التوظيف ولم تكثر لحقوق العاملين».

ورفعت النقابة لافتة كتب عليها «كفى. المللك والمتهربون من الضرائب يجب أن يدفعوا الثمن».

وقال آخرون «لا للبيع بأرخص الأثمان»، منتقدين برنامج الخصخصة الذي يقضي بفتح رأسمال المجموعة العامة الكبرى في قطاع الكهرباء والماء.

وفي وقت لاحق من اليوم ذاته استخدمت شرطة أثينا الغاز المسيل للدموع والقنابل الضوئية والصوتية لتفريق متظاهرين من الفوضويين والمستقلين رموا رجال الشرطة بالحجارة والزجاجات. وحسب رواية الشرطة فإن ما لا يقل عن ٣ أشخاص أصيبوا بجروح كما تم احتجاز ٥ آخرين ممن قاموا بتحطيم زجاج المحلات وإحراق حاويات القمامة.

■ ■

حلف الملوك



◀ حمزة منذر

.. بعد عودته من رحلة العلاج الطويلة في الولايات المتحدة الأمريكية، قام «خادم» الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الثلاثاء ١١ أيار ٢٠١١ بأول نشاط سياسي لافت، حين ترأس في الرياض اجتماع قادة دول مجلس التعاون الخليجي والذي أقر بالإجماع قبول انضمام المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية إلى «منظومة المجلس» كأعضاء كاملي العضوية!

قد يتساءل البعض: «ما الذي جمع التمعوس على خايب الرجا»؟ ولكن توقيت الإعلان عن توسيع «حلف الملوك» في وقت تشهد فيه المنطقة العربية تغيرات دراماتيكية في الخارطة السياسية مع بداية تبدل في ميزان القوى ليس في مصلحة الأنظمة الرجعية العربية التابعة، يحمل دلالات جدية هذه أهمها:

١ ـ رغم وجود أكبر وأهم القواعد العسكرية الأمريكية في كل دول الخليج العربي (وخاصة في السعودية وقطر)، ورغم وجود جيش أمريكي «عرمرم» في العراق، بدأت الدول النفطية العربية تشعر بالذعر من انتقال قطاع التغيرات والحراك الشعبي من على حدودها إلى داخلها، وخصوصاً بعد الذي حدث في البحرين وما يحدث في اليمن، ولا يغير من هذه الحقائق كل ما كدسته الدول العربية النفطية من أسلحة أمريكية وفرنسية وبريطانية تقدر بأكثر من ألف مليار دولار منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ أيار ١٩٨١.

٢ ـ وما يزيد من خوف تلك الدول الرجعية أن الولايات المتحدة الموكلة بحمايتها ليس فقط تتخطى في أزمته الاقتصادية العميقة، بل يتعرثر مشروعها الاستعماري في أفغانستان وباكستان والعراق، وتزداد مقاومة شعوب المنطقة والعالم ضد التحالف الإمبريالي- الصهيوني بما في ذلك شعوب البلدان المتطورة.

٣ ـ من هنا لم يكن انضمام نظامي الأردن والمغرب خيط عشواء أو رغبة في زيادة عددية له لحلف الملوك» الجديد، فمن المعروف كيف أقيم النظام الأردني خارج سياق قيام الدول التاريخي، بل كان نتيجة لاتفاق سايكس- بيكو وبعد واعد بلفور، عشية فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وإعادة تشكيل المنطقة جيوسياسياً بعد الحرب العالمية الأولى، وهو نظام قوي عسكرياً وله دور وظيفي بهذا الشأن من حيث الخدمات التي قدمها من أيلول الأسود وحتى الآن. ومن الواضح أن العرش الهاشمي سيكون له دور عسكري تحت الطلب لاحقاً وقريباً ضد شعوب الخليج بعد انضمامه رسمياً إلى منظومة مجلس التعاون.

٤ ـ أما النظام المغربي في أقصى الغرب من العالم العربي وعلى شواطئ الأطلسي، فكان على الدوام يلعب دوراً خطيراً لمصلحة الغرب الاستعماري، وكانت تربطه علاقات علنية وسرية بالكيان الصهيوني منذ اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨. وكانت الجالية اليهودية المغربية هي الأكبر بين اليهود الشرقيين الذين جرى تهجيرهم- بالتواطؤ بين الحركة الصهيونية وملك المغرب- إلى فلسطين المحتلة، كما أن النظام المغربي كان «عربا» اللقائات السرية على أرض المغرب بين مبعوثي السادات وقيادات إسرائيلية رسمية قبل زيارة السادات بسنوات إلى تل أبيب عام ١٩٧٧.

إن نظاماً كهذا وبكل تاريخه القمعي ضد شعبه- وخصوصاً الحركة النقابية- ودوره التابع للقوى الاستعمارية وبموقفه الجغرافي، سيمثل امتداداً لسياسات مجلس التعاون الخليجي، يتمول منه ويلعب دوره الوظيفي المطلوب في مواجهة التغيرات التي يشهدها المغرب العربي خصوصاً بعد الذي حدث في تونس والذي يحدث في ليبيا الآن، وكذلك في الجزائر.

٥ ـ إن ما حدث في مصر وزوال نظام مبارك أحدث زلزالاً في بنية النظام الرسمي العربي وأفقده توازنه ومصدر قوته الجغرافية والديمقراطية، وفتح آفاقاً جديدة لتغير ميزان القوى على مساحة الشرق الأوسط لمصلحة قوى التحرر الوطني وخيار المقاومة الشاملة ضد التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي.

ولعل نجاح مصر في إنجاز المصالحة الفلسطينية- الفلسطينية وإعادة النظر بملف العلاقات المصرية- الإسرائيلية من «بوبة» تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني والأردن، قد سرع في قرار انضمام المغرب والأردن إلى مجلس التعاون الخليجي لأسباب سياسية وعسكرية وأمنية.

لكن قراراً كهذا لن ينقذ أنظمة الدول الرجعية التابعة من مصيرها المحتوم نحو الزوال، لأن خيانتها الوطنية وسياستها الداخلية تجعلها في حالة تناقض وجودي مع شعوبها الطامحة نحو التحرر والكرامة.

h.monther@kassioun.org	

«نموذج التنمية فشل ولا بد من تغييره»

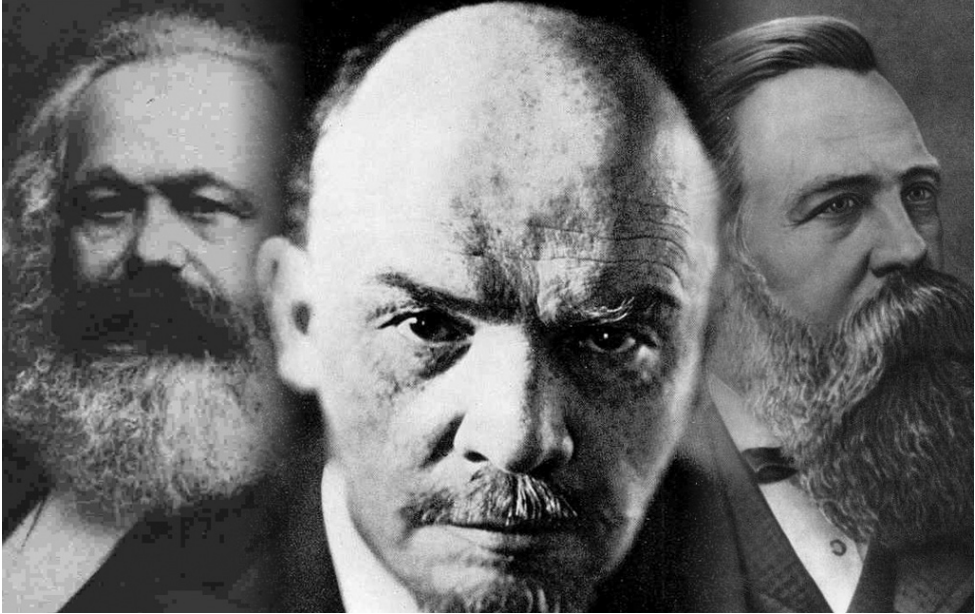
وتم التركيز على الزراعة كأحد العناصر الرئيسية لمساعدة البلدان الأقل نمواً على توفير الأمن الغذائي والتغذية الكافية. فقد أهمل القطاع الزراعي لسنوات عديدة عبر البلدان الأكثر فقراً في العالم، وفقاً لتقرير بعنوان «العالم بدون أقل البلدان نمواً» الصادر عن منتدى المجتمع المدني في اسطنبول يوم ٨ مايو.

وشرح التقرير أن العديد من البلدان المتقدمة تقدم دعماً كبيراً لمزارعيها وتزج بغذائها في دول الجنوب من خلال شبكات التوريد الدولية وعلى شكل معونة غذائية، «ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من أقل البلدان نمواً مستوردة صافية للأغذية ولم تتمكن من الاستفادة من الارتفاع الأخير في أسعار السلع الغذائية».

وعلى النقيض من ذلك، دفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ٤٤ مليون نسمة إضافية إلى براثن الفقر خلال الأشهر العشرة الأخيرة منذ يونيو ٢٠١٠، وفقاً للبنك الدولي. وشاطر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي، قلق المجتمع المدني وموقفه من أن الحد من الفقر والقضاء على الإعانات في العالم المتقدم هو المفتاح لبناء الإنتاج الزراعي في البلدان الأقل نمواً، (ولكنه لم يوضح ما الذي ستخذه منظمته من إجراءات ملموسة في هذا السياق).

■ **نشرة (آي بي إس)**

هل الشيوعيون مجرد مراقبين؟



ببوصلة التحرر الوطني والإنساني. غير أن التذكير وحده لا يكفي، فالهمة الأساسية للحزب الشيوعي هي النضال.

فيالقرن التاسع عشركان النضال موجهاً مباشرة ضد الرأسمالية، ولكن هذه استطاعت أن تنخر ذلك النضال في الأممية الأولى، وأن تحوله في الأممية الثانية إلى تحالف معها. كما استطاعت أن توظف المخزونات التقليدية في الاتحاد السوفيتي ضد تلك القلعة العظيمة التاريخية للاشتراكية العلمية.

اليوم ما يزال الهدف الأخير للنضال هو إسقاط الرأسمالية الدولية كنظام (إسقاط الرأسمالية، لا إسقاط الرأسماليين)، ولكن الهدف المباشر هو وطني تحرر البلد من الاستعمارين السياسي والاقتصادي، ومن مركزاتهما المتمثلة بالدرجة الأولى بالطائفة.

لقد أدخل الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من القرن الماضي الفلاحين في المعادلة الثورية الثالثة، ونجح عن ذلك إنجاز عظيم هو التحرر السياسي للمستعمرات، وتحولها إلى دول مستقلة عضوة في منظمة الأمم المتحدة، وهذا أمر ليس بقليل. طبعاً استطاعت الرأسمالية الدولية أن تنخر بالطائفة استقلال البلدان الثالثة، وأعادتها كلها تقريباً إلى الحظيرة الاستعمارية، بل أصبح مجلس الأمن والمؤسسات الدولية تنتهك السيادة في كل دول العالم تقريباً، ومن الجملة فيدولة عظمى كالصين.

لقد خدم فلاحو المستعمرات المشروع الوطني لبلدانهم، وحرروها سياسياً تبعاً في النصف الثاني من القرن الماضي، ويمكن نظرياً أن يستكملوا تحريرها الوطني، وأن يستمروا من أجل تحرير الإنسان من النظام الرأسمالي الدولي. ولكن لا يستطيعون القيام بأي شيء من ذلك، ما بقوا سجناء الطائفة، وهنا يأتي موضوع

أساسي للنضال التقدمي في مختلف البلدان وخصوصاً في العالم الثالث، ألا وهو تحرير الشعب من السجن الطائفي. غير أن القوى التقدمية لا تستطيع مقاومة الطائفية، التي تبذل اليوم فيسبيلها تريليونات الدولارات.

الأحزاب الشيوعية، التي فقدت البوصلة قليلاً أو كثيراً، تلجأ غالباً إلى التحالفات المجحفة، التي تضعها في أدنى درجات الشراكة، والأسوأ هو أن تتحول قياداتها إلى مختلف أنواع الرجعيات. والأحزاب التي تتمسك بالبوصلة الأساسية، أي الماركسية ـ اللينينية، كثيراً ما تترك الأمور للتطور. غير أن الزمن هو في مصلحة من يعمل، ومن يعمل اليوم هو الرأسمالية الدولية، ولذا فلن يكون التطور، إلا ضد الشعوب، لا لمصلحتها.

النضال بالنسبة للحزب الشيوعي هو أمر أساسي، وهو المبرر لوجوده إنه أمر أساسي في بلدان الانتفاضات الشعبية، فهذه الانتفاضات على أهميتها التاريخية، وعلى بسالتها وتضحياتها الثمينة تصب أخيراً، كما نرى، في سلة الرأسمالية الدولية إذن تضع الاندفاعات والتضحيات سدى.

ربما الأحزاب الشيوعية في واقعها لا تستطيع لا قيادة تلك الانتفاضات ولا التأثير فيها، وهذا يبين مدى بعدها عن المسؤولية الاجتماعية. فحمل هذه المسؤولية هو مسألة تراكمية لنضال الحزب.

الحزب الشيوعي والشارع، مسألة تحتاج إلى تدقيق، فليس النضال مجرد اندفاع عفوية إلى الشارع، قد يخسر الحزب بنتيجتهاالكثير.

فالشارع منذ أيام ثورة ١٨٤٨ الفرنسية، وأيام الكومونة في ١٨٧١، أدى إلى هزيمة الثورة لزمن طويل، وحتى اليوم. النضال لا يتطابق والشارع، كما لا يتطابق والعمليات«الفدائية» على طريقة الحزب الشيوعي اللبناني: لأن النضال هو منظور بعيد الأفق للتحرير الوطني والإنساني.

النضال هو ضد الاستعمار، أينما وجد، وضد الطائفية، المرتكز الأساسي، السلبي والإيجابي للاستعمار، والنضال هو مع البناء الصناعي، ومع التقدم المادي في أي مجتمع، والنضال هو مع بناء العضو الحزبي، لا ليكون تابعاً تنفيذياً، وإنما ليكون قيادياً في مجاله يحس بمسؤولية الحزب كاملة، ويستطيع أن يتصرف وفق ذلك.

النضال هو مسؤولية جماعية للحزب، وهو في الوقت نفسه مسؤولية فردية ملقاة على أعضائه، أينما وجدوا، وهو في نفس الوقت تكامل عضوي بين المسؤوليتين.

والنضال أيضاً ليس مسؤولية احتكارية للحزب، فهو في نهاية المطاف لا يستطيع التأثير إلا في نطاق ضيق، إن مهمة الحزب تعجير النضال في المجتمع، وجعله ممارسة عامة. وهنا تحتاج الأحزاب الشيوعية والتقدمية التعاون والتنسيق فيما بينها، وصولاً إلى الوحدة. إن النضال هو الذي يوحد أبناء المجتمع في النهاية.

الحزب الشيوعي يقضي على ذاته، إذا بقي مراقباً، ولا يحيا إلا بالنضال ولكن كيف؟إنها مهمة قياداته

■ ■

◀ **محمد الجندي**

الماركسية تخاطب البروليتاريا الصناعية فقط، و**مدح** **انغلز** في مقدمة **الصراع الطبقي في فرنسا (١٨٤٨ - ١٨٥٠)** **ل****ماركس** **اشتراك البروليتاريا الألمانية في أيامه في الانتخابات،** **واستخد****امها ذلك في نشر أفكارها.**

لذلك نظر ماركس إلى الاستعمار، وكأنه قدر للشعوب المستعمرة، التي لم يكن لديها خيار، إلا بين الظلم الاستعماري والاستبداد القديم (المغولي، أو غيره). وربما الأممية الثانية كانت مدفوعة بذلك في مواقفها من الاستعمار، وفي تحالفها مع رأسماليات بلدانها، باعتبار أن ذلك التحالف هو الخيار المطروح أمامها.

الماركسية ـ اللينينية هي التي خاطبت العمال والفلاحين معاً، وكان ذلك بتأثير الوضع في إمبراطورية روسيا القيصرية، حيث ضعف التطور الصناعي جعل البروليتاريا الصناعية هناك ضعيفة العدد وضعيفة التطور في الوقت نفسه، وحيث الظلم الاجتماعي يقع على الفلاحين بالدرجة الأولى.

وتسبب دخول الفلاحين في المعادلة الثورية تعقيدات تاريخية عديدة، منها تعقيدات الحرب الأهلية، التي كان وقودها المعادي هو الفلاحين، وأيضاً الصراع مع الكولاك (الملاكين الزراعيين الصغار) الذين كانوا قادرين على تجنيد فلاحيهم، وكذلك الإشكاليات الوطنية، التي رافقت الحرب الوطنية العظمى، وكادت تقصم ظهر الدفاع عن الوطن في أشرس وأوسع غزو عرفته الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن ينسب المرء إلى مرتكزات الكتل ذات الأصل الفلاحي تصاعد الثورة المضادة (بمساعدة الرأسمالية الدولية طبعاً)، التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وانهيار أنظمة الاشتراكية العلمية في كتلة دول الاشتراكية العلمية السابقة.

وفي الوقت نفسه يمكن أن يعزو المرء إلى دخول الفلاحين في المعادلة الثورية الصعوبات التي عانتها وتعاينها دول العالم الثالث ذات التوجه الاشتراكي العلمي.

وهذا لا ينفي الدور الفلاحي العظيم في مختلف ثورات العالم الثالث التقدمية. وأيضاً في الاتحاد السوفيتي. لقد قامت الثورة الصناعية التي فجرها الحزب الشيوعي السوفيتي على يد الفلاحين، وأيضاً كان الدفاع المستميت عن الوطن في الحرب الوطنية العظمى على يد الفلاحين: الفلاحون هم الذين نقلوا المصانع إلى ما وراء الأورال، والفلاحون هم الذين دافعوا عن موسكو وليننغراد (بترسبورغ) وستالينغراد، وكذلك الفلاحون هم الذين انتصروا في الثورات الصينية والفيتنامية والكوبية والأمريكية ـ اللاتينية.

لكن الفلاحين هم في الوقت نفسه مخزون الماضي الذي ينتمي إلى الإقطاع وإلى استبداد القديم، وفي الوقت نفسه يتحالف مع الرأسمالية الدولية، وعن هذا التحالف ينتج أمران، الأول تكريس ما هو قديم على علاته، والثاني استغلال ذلك في مختلف مخططات السيطرة الرأسمالية في بلدانها وفي العالم.

صوت الدستور!

◀ **محمد عصام زغلول**

بعض ما ورد في دستور الجمهورية العربية السورية..

المادة ٢٥

١ - الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم

المادة ٢٦

لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك

المادة ٢٨

٣ - لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

المادة ٣١

المساكن مصونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

المادة ٣٨

لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، ويسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي..

المادة ٣٩

للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق

المادة ١٣١

السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال...
المادة ١٣٣

١ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.
٢ - شرف القضاة وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم!!

هذا صوت الدستور .. فهل هناك صوت يعلو فوق صوت الدستور؟!
وهل هناك من يريد أن يطغى على هذا الصوت بصوت آخر؟!
أم هل هناك من يجرّو أن يخفت هذا الصوت بلحن أعذب وأطرب له ؟!
يبدو أن هناك من يحاول أن يعبث بصوت الدستور، محاولاً قلب الواو في «صوت، ميماً!!
فهل نجح؟!

■ essamaldean@yahoo.com

نحو تجذير ثقافة الإصلاح ومكافحة الفساد



ونواب رئيس الجامعة وبثلاث سنوات فقط لرئيس الجامعة، ويمكن تجديدها مرة واحدة فقط. كما ذكرنا، فإن عملية التنمية ذات طابع شمولي، إلا أنها يجب أن تحافظ على علمانيتها المبنية على الاستفادة القصوى من نتائج الثورة العلمية – التقنية فيما يعزز التقدم الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات. فعلى الرغم من حساسية المرحلة التي تمر فيها سورية حالياً، فما زال شعار: «سورية الله حاميها» هو البروباغندا المرفوعة، بقصد أو بغير قصد، كمفهوم عائم لتجاوز الأزمة. أجل، تتطلب هذه المرحلة، وكل المراحل التالية، توطين ثقافة الديمقراطية والاعتراف والتحاور مع الآخر وضمان مساهمته في عملية التنمية ومشاركته في الحياة السياسية العامة. حينها فقط، تُثقل مهام مكافحة الفساد من أجهزة الدولة الملتكئة إلى الانفراج الشامل في الحياة السياسية السورية. إن الحل الأمني هو إجراء جراحي متأخر للخروج من الأزمة، لكنه يضمن بين ذواته إمكانية توليد أزمتا أخرى أكثر حدةً. وحدها الديمقراطية قادرة على إرساء حياة طيبة للمواطن السوري الذي يقدرّ عالياً صمود سورية في وجه القوى الظلامية والصهيونية والإمبريالية. وإن كان هناك توجس غير مبرر من الديمقراطية، فإن ذلك هو المؤامرة. فلقد أثبتت التجارب السابقة، وبما لا يدع مجالاً للشك، بأنه، وبغياب الانفراج السياسي الشامل، فإن ذلك يترافق مع ضمور للقوى العلمانية والمستتيرة الرافعة الحقيقية للتنمية الشاملة.

■ ■

◀ **د. محمد غفر**

تتسم المرحلة التي تمر فيها سورية الغالية بحساسية فائقة تستدعي مناولة الأسباب المؤدية إلى إنتاج الأزمة بطريقة غير مأزومة، وبما يؤدي إلى تجفيف روافد الأزمة قدر المستطاع. وعلى هذا الصعيد، نعتقد أن الممارسة المزمنة في عدم إنتاج المعرفة والمتراقف مع محدودية التسليف الديمقراطي، قد حوّل منظومة التنمية إلى نظام لإنتاج الأزمات ودفعها نحو الأمام. يتطلب إنتاج المعرفة توطين وتمكين ثقافة النهضة والتنمية. وبمراجعة شاملة لعدد النهضويين في سورية عبر القرن العشرين بأكمله، نجد أنه لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. وعليه، اتسمت المراحل السابقة بالرضوخ والتسليم لاستبداد الموروث الغيبي والقبلي. وللتدليل على ذلك، نجد أن الإعلام السوري، وحتى هذا التاريخ، يقتصر في تعامله مع الآخر على زعماء العشائر والشعائر، ويبدد، بقصد أو بغير قصد، فرصة كبيرة لمساهمة كل القوى الوطنية والتقدمية في تشخيص الأزمة ووضع آليات للخروج منها. إن الممارسة المتمثلة بإشراك الشعب في الأزمات وإقصائه عن التنمية أدت وستؤدي إلى تقزيم المنظومة ككل وتحويلها إلى إجراء دون أية ريعية تنموية. هذا من جهة، من جهة ثانية، نعتقد أن صفة الشمولية يجب أن تقتصر فقط على عملية التنمية والدفاع عن سورية. وفي ضوء ذلك، فإن الفرصة ما تزال سانحة لتحويل سورية الغالية إلى طاولة مستديرة تتسع لكل إسهامات مكونات الشعب السوري بكل أطرافه السياسية والفكرية، على الرغم من تضيق ألوان هذا الأطياف كنتيجة لتضييق هوامش الممارسة الديمقراطية. إذ أنه، ونتيجة هذا التضييق في الممارسة الديمقراطية، طفت إلى السطح مفرزات مرضية متمثلة في الأداءات الطائفية والعشائرية والجهوية المستندة إلى دعم مهمشي عملية التنمية كخيار انتحاري ينتهجه الأكثر تضرراً من السياسات الليبرالية التي مارسها الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة. إذ أن تمادي الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة في تجريد الشعب السوري من مكتسباته، وكذلك استشرَاء ظاهرة الفساد المالي والسياسي والاجتماعي، مرتبطان بتضييق الممارسة الديمقراطية وبغياب الشفافية كنتيجة لتدهور منظومة القضاء، هذا القضاء الذي لم يفلح حتى هذا اليوم في إعادة النظر والتقييم لملف المسرحين من عملهم وفقاً

ربما..!

فلسطين تقترب

تقول الثورات العربية إن فلسطين باتت قريبة أكثر من أي وقت، وتقول إن المستحيل هو المستحيل الآن.. الثورات تقول وتقول وعلينا أن نصدق.. تقول إنها في طريق النصر رغم العقبات، وإنها تصنع الحاضر المعلوم ما دامت فلسطين هدفاً، وموجهاً للدفعة، وسمتاً للبوصله..

ثمة في هذا السّواد الدّاكن ما يرفع الثّقاؤل عالياً رغمًا عن تضارب السيناريوهات السياسيّة. فالحاصل هو معركة تصفية لوكلاء الطغيان العالمي، من تحالف السّلطة والمال، ومافيات الفساد مصّاصة الدّماء، وشبح «فقهائ الظلام» - أعداء فلسطين الرئيسيين.

لحظة الوعي المشرقة تعلن أنّ ما نعانيه سنظل نعانيه بوجود «إسرائيل» وعروش الطّغيان الحامية والرّاعية لوجودها. لذا كرّست مسيحة الانتفاضات بلداً بلداً، لأنّ الرّثا التي تتنّفس منها بلدانها هي ذاتها، فكان أن رأينا في تشابه الوقائع والواقع أننا بلد واحد حقاً. وجدنا البرهان على أن رابط العرب الأول، إلى جوار اللّغة، هو الألم.. الألم الذي يرعاه من قال عنهم مظفر النواب: «إن من يغلّقون السجون على الناس لا يفتحون على القدس أبوابها المغلقة».. ولأنّه ما من ألم كآلم فلسطين، وألماً بفلسطين.. تبقى الجرح، تعلّمنا ذلك على مقاعد المدرسة، والآن نعلّم أنّها الطريق..

«وحّدنا بمعجزة فلسطينية» كتب محمود درويش في «مدبّح الظلّ العالي»، لكنّ الهبة الشّبابية التي يعبر عنها الشّباب العربي الفلسطيني جواب على الشّاعر، فهم إذ يعلنون وعيهم ويعلنون: الانتفاضة الفلسطينيّة الثالثة» يضعون الحقّ في نصابه، ويطّوعون الحاضر لتكون الثّورة أكثر وضوحاً، وأكثر أخلاقيّة. وهم في الوقت ذاته يعلنون ولادة الزمن العربيّ، زمن الرّوح التّحرّرية الذي يدفع إلى استثمار المناخ الناشئ وتأصيله نهضوياً بما يتصل مع مشاريع البناء الأولى، لوصولها بالغد محمولة على صلابة الوعي الشّبابي.

المسيرات السلمية المليونية المرتقبة في قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين الـ٤٨، وفلسطين الشتات اللبناني والسوري والأردني، والاعتصام في الخيام ورفع الشعارات بجميع اللغات من أجل حلم العودة.. كلها ستكون بداية نهاية النكبة، وبداية تحرير التراب كاملاً.

فلسطين تقترب.. وهذه المرة هي علامة الحرية العربية.

فلسطين تقترب.. فهل نبقي نترقّب؟

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

وما زالت دماؤنا شارة وعلامة

ترى.. هل هناك شيء للتبليغ عنه..؟



والمواجهة، دولاً وأحزاباً وحركات، ويعمل بشراسة على إسقاطها بكل الوسائل المادية والمعنوية (٩٠٠)، ألم يعمل هو الغرب الإمبريالي العريان حتى من ورقة التوت على تحويل شعب فلسطين إلى «هنود حمر» على الطريقة الأمريكية، وهي مثال في القتل البربري يشار إليه، وأنموذج تاريخي في الإبادة الجماعية، و«البناء» والعيش على أنقاض البشر والحجر والأخضر، وجميع المفردات الإنسانية لسكان الأرض الأصليين الحقيقيين.. لقد كان مشروع «بن غوريون» الاستعماري الاستيطاني (الكولينيالي) ينهض على مبدأ: «إن تدمير فلسطين شرط لقيام إسرائيل»، وبناء على ذلك استولى على ٧٨٪ من فلسطين، والذين جاؤوا بعده من تابعيه أجهزوا على ما تبقى منها... إن الحركة الصهيونية سعت، وتسعى بكل الوسائل والسبل إلى صياغة تاريخ وجغرافية جديدين خاصين بفلسطين (١٠٠) وعملية «التطهير العرقي» المنجذرة في الفكر الصهيوني جرت وتجري ضمن هذا الإطار، وهذه العملية، كما يرى الدكتور سلمان أبو ستة مؤسس هيئة أرض فلسطين ورئيسها، لها ثلاثة أذرع:

اقتلاع أهل هذه الأرض من ديارهم..

الاستيلاء على الأرض، وما عليها، وما بها من ممتلكات وثروات.. مسح تاريخ شعبها بإزالة كل ذكر له في كتبهم ودراساتهم.. ومسح جغرافيته بتدمير قراه وآثاره الدينية والحضارية... وكما يملك الصهيوني الذعر الشديد من احتمال أن يعود فلسطيني واحد إلى بيته، يملكه الذعر، أيضاً، إذا رأى حائطاً باقياً من ركام مسجد، أو شاهداً من شواهد قبور الذين عاشوا على تلك الأرض...

إن نكبة فلسطين لها جريمة تاريخية موصوفة بأساوية بكل المقاييس.. وقد بلغ عدد اللاجئين من ديارهم اليوم أكثر من ٧/ ملايين لاجئ، وهم منتشرون في ما تبقى من فلسطين، وفي الدول العربية، وفي أمريكا الشمالية والجنوبية، وقلة منهم في بقية دول العالم...

ترى.. هل هناك شيء للتبليغ عنه؟ المناخ العام العربي والإقليمي والدولي بماذا يشي؟ ٩٠٠ إيلام يفضي؟.. والمتغيرات، هنا وهناك، ما حقيقتها، وما مدى جديتها وصدقها وفعاليتها وأفاقها؟.. واستقراء الراهن العربي هل يشير إلى أن العقد الاجتماعي قد تغير، وأننا قد دخلنا، حقاً، زمن الوطن والمواطنة والديمقراطية والتعددية.. أم مازلنا ضمن إطار سياسي عربي تحكمه، في العميق منه، الطائفية، المذهبية، العرقية، العشائرية، الفئوية والعائلية.. وينهض على دعائم التكفير والإقصاء والإلغاء والانكفاء والقمع والمصادرة والاستبداد؟.. وإلى ذلك جميعاً: الرهانات والتحديات خارجياً وداخلياً على الصعيد الفلسطيني هل حسمت؟ وهل يمكن أن نضع المتناقضات (الأضداد) في سلة واحدة، ومن ثم النظر إليها على أنها منسقة ومتناغمة ومتجانسة؟.. سلوا المادية الجدلية التاريخية (الفلسفة الماركسية)، وسلوا «روجيه غارودي» في (واقعية بلا ضفاف)...

مرة أخرى يا ترى... هل هناك شيء للتبليغ عنه؟ نعم.. هناك شيء واحد فحسب حتى لحظة الانتهاء من كتابة هذه الكلمات: بعد أكثر من تسعين عاماً من «إعلان بلفور» وبعد ثلاثة وستين عاماً من قيام دولة «إسرائيل» على أرض فلسطين العربية الكنعانية مازالت النكبة مستمرة.. وما زالت دماؤنا شارة وعلامة...؟

◀ غيات رمزي الجرف

فلسطين.. جرحنا الدامي عبر الزمان والمكان، وقبلتنا أين حللنا، وأنى رحلنا.. وفلسطين.. من قبل ومن بعد.. وجع قلبنا العاشق المضرج بشقائق النعمان في كل الصباحات.. وفي كل المساءات... وأنا لا أريد، في هذا المقام الجليل، التوجع والتفجع والبكاء.. وإثارة الأسى والحزن والشفقة والمشاعر.. وتفجير الأحاسيس والعواطف.. لدى القارئ؟ كما لا أريد، ها هنا، النذب السياسي والوجداني.. ٩٠٠ أجل.. لا أريد هذا، ولا ذلك.. أود، فقط، أن أقول: في الخامس عشر من شهر أيار سنة ١٩٤٨ تم تأسيس الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، والإعلان رسمياً عن قيام دولة لقيطة على ترابها العربي تدعى «إسرائيل»، حملت، وما زالت، تهديداً مصرياً جدياً مستمراً للأرض العربية ووحدها، بل للوجود العربي كله من ألفه إلى يائه (...). وتحققت النكبة.. وهزت أعماق الإنسان العربي عامة، والفلسطيني خاصة، بل زلزلت وجوده وكيانه.. وكشفت واقع أمته المتردى سياسياً واجتماعياً وعسكرياً وحضارياً... وكانت حصيلتها احتلال وطن عربي احتلالاً كولينيالياً، وتشريد القسم الأكبر من أهله ممن راحوا يضربون في الأفاق، واتشاح سماء العربي والفلسطيني وأرضه وحياته بالسواد والحزن والألم واليأس المأساوي.. فأخذ يتجرع مرارة النكبة، ويتحسس ضميره المذب، ونفسه الممزقة، وكرامته الجريحة، والعار الذي لحق به...

ومما لا ريب فيه أن الغرب الإمبريالي بأسره (١٠٠) والحركة الصهيونية العالمية: والرجعية العربية وحكامها المتخاذلين، المستسلمين، يومذاك، والتخلف السياسي والحضاري... كانت عناصر نسج خيوط المؤامرة مجتمعة، وهي التي نفذت جريمة النكبة الفاجعة.. منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى يومنا هذا (٩٠٠).

لقد مضى ستون عاماً ونيف على احتلال فلسطين، وعلى اغتصاب حقوق شعبها العروبي، وتشريد معظمه في داخلها وخارجها.. ستون عاماً ونيف وملحمة فلسطين الحمراء مازالت فصولها التراجيدية تتوالى (٩٠٠)، ومحاولات اغتيالها وتصفيتها نهائياً، أرضاً وشعباً، لم تزال قائمة حتى هذه اللحظة الراهنة (٩٠٠).

ألم يعلن الكيان الصهيوني العنصري، ورأس الإمبريالية العالمية المتوحشة، والفوضى الخلاقة، والنظام العالمي الجديد الذي استباح العراق على جميع المستويات، وفي مختلف المجالات، والذي عمل، ويعمل، بلا كلل وبلا ملل، على تقسيم المقسم، وتجزئ المجرأ، وتفتيت المفتت، واصطناع دويلات طائفية، مذهبية، عرقية متناقضة ومتناحرة.. (١٠٠)، ألم يعلن «إسرائيل» دولة «يهودية» خالصة (في الحالة تصير أرض فلسطين العربية أرضاً يهودية تعود ملكيتها إلى يهود العالم فحسب، سواء أقاموا فيها أم لم يقيموا..) تقف فوق القانون والمجتمع الدوليين، وفوق الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وشرعة الأمم المتحدة، وفوق الحق والعدالة.. وتقع خارج دائرة المعايير الإنسانية والأخلاقية والقانونية والحقوقية..؟

وفوق هذا وذلك ألم يحاصر معظم النظام الرسمي العربي اللاشرعي الذي لم يكتف بالتسليم غير المشروط للإملاء الأمريكية/ الصهيونية، ألم يحاصر قوى المقاومة والمعارضة

أطفال ورّصع اسرائيل خلف المدافع والرشاشات!



قد تكون صورة الرضيع خلف مدفع الرشاش صورة عادية لا تحمل أي معنى للتحريض لو كانت في إحدى الدول المستقلة التي تحترم حقوق الإنسان ولا تقوم باحتلال شعب آخر، ولكن في معسكرات الجيش الإسرائيلي والذي مازال يجثم على الأراضي الفلسطينية ويمنع عن الشعب الفلسطيني أبسط حقوق الإنسان، فإن لهذه الصورة معاني كبيرة خاصة إذا كتب تحت الصورة «الطفل يكر».

احتفالاً بما يسمى «عيد الاستقلال» خرج آلاف الإسرائيليين للتنزه وقضاء إجازة العيد في العديد من المدن، وبالوقت نفسه قد فتحت معسكرات الجيش الإسرائيلي منذ الصباح بهدف القيام بجولة داخل هذه المعسكرات والوقوف على دور الجيش، ليس فقط كما يشاع عن دفاعه عن أمن إسرائيل، وإنما أيضاً لمتابعة كيفية ممارسة الجيش قوته في احتلال الشعب الفلسطيني وسلب حريته.

ومما يلفت الانتباه في هذه الزيارات هم الأطفال الذين وصلوا واستمعوا إلى شرح من ضباط جيش الاحتلال الإسرائيلي عن مهامه ودوره، والتقطوا الصور مع الأدوات القتالية المختلفة، وهنا تظهر هذه الصورة للرضيع خلف مدفع الرشاش والتي كتب أسفلها «الصغير يكر»، لتعطي الصورة الحقيقية لما يسمى بإسرائيل، ولوقمنا بقلب هذه الصورة ليظهر لطفل فلسطيني خلف مدفع رشاش فإن الإعلام الإسرائيلي سيعتبرها تحريضا على قتل الإسرائيليين، وسيطالب كل الأمم الموجودة حالياً، والتي اندثرت، بشجب هذه الصورة والفلسطينيين.

النكبة لم تكتمل بعد!!



هو استجابة واعية لتحدي المستقبل الفلسطيني، واستعداد رشيد لصدماته. هو تعبير عن إرادة البقاء، فسؤال الذاكرة «أن نكون أو لا نكون»، طالما أن الذاكرة هي حاضنة الشعب الذي تسلب أرضه.

وضمن معادلة الصراع الشاملة، لا يفوتنا ما تمثله الذاكرة من ثقل مهم في قضية فلسطين. أما استبعادها من الخطاب الفلسطيني في أي مرحلة، فلا يؤشر إلى إضعاف جوهرى للموقف الفلسطيني العام وحسب، بل ومن شأنه أن يعود بعواقب وخيمة في حمى البحث عن «الحل النهائي». فبين أيدينا مثلاً رؤى تروج لقابلية الكيانية الفلسطينية لأن تختبئ وراء جدران الاحتلال في بؤر معزولة.

ذاتها أكثر من أي وقت مضى، ففدا صقل الهوية الفلسطينية بحد ذاته مشروعاً موجهاً ضد الإلغاء والطمس. تحقق بالفعل نوع من اتصال الذاكرة وتبريرها إلى الجيل الثاني بعد النكبة، الذي أكد إرادة العودة ورفض المساومات عليها. أما الجيل الثالث، فقد اتجه إلى مأسسة مشروع الذاكرة والهوية، وعبر بها إلى القرن الحادي والعشرين. ينبغي أن نقرر أن الذاكرة ليست الماضي، بل هي الوعي بالتاريخ والجذور والهوية، وإدراك الخصوصية، وهي أيضاً الوعي بالذات، وعيا يتصل بالواقع وينفتح على المستقبل. يعني ذلك استلزام الذاكرة ليس اتجاهاً ماضوياً، بل

◀ محمد خالد

للنكبة مفهومها الأوسع. هي أن تصورنا مجرد «فعل فيزيائي»، قوامه الاقتلاع والإحلال، فإن الجانب غير المرئي منها يتجلى في العدوان على الذاكرة. ذلك الأخير هو الشق المعنوي من النكبة. لذا فإن «مشروع النكبة» في نطاقه الأوسع لم يكتمل بعد. وربما لن يكتمل إلا لو تخطى الفلسطيني عن ذاكرته.

بهذا تتضح المعادلة: إذا كانت النكبة هي اقتلاع الإنسان من وطنه، فإن العدوان على الذاكرة يرمي إلى اقتلاع الوطن من الإنسان. يكون مفهومها بالتالي لماذا كان الاستهداف المباشر للذاكرة التاريخية الفلسطينية، ولماذا محاولات انتزاع فلسطين وهويتها من الوعي الجمعي للأجيال التالية من شعبها، بل ولماذا السعي لتغييب فلسطين عن الوعي الإنساني. ليس خافياً أن مشروع الاحتلال راهن مبكراً على اهتراء الذاكرة الفلسطينية وتلاشيها، بمفعول الاقتلاع والتهجير والانقطاع بين الأجيال. كانت المراهنة أن جيل النكبة «سيموت»، وأن الجيل الثاني «سينسى». بدا واضحاً أن جيل النكبة لم يطمس الذاكرة، بل أحاطها بوعي وتشبث بها، فكانت رمزية الفتاح والخيمة والتفني بيافا وعكا وبيسان شاهداً على ذلك. لقد جاءت الاستجابة الفلسطينية التلقائية، بالتشبث بالهوية والخصوصية، التي تصلبت واكتشفت

بين قوسين



حرب التخوين!

◀ خليل صويلح

نشهد اليوم أكبر حملة للتخوين، ما أن يمتلك أحدهم رأياً مخالفاً، حتى تهطل عليه قنابل دخانية تعمي البصر والبصيرة، ولافتة مكتوب عليها: أنت خائن.

لم يسأل ممن يعتقد بأن لديه خاتم الخيانة، كيف اكتشف بأن الحق والحقيقة معه وحده، وليس لدى سواه. لنقل مباشرة بأننا نحتاج إلى تمرينات شاقة على الديمقراطية، والإنصات إلى صوت الآخر، والتخلي عن خنادق ومتاريس الاتهامات الجاهزة لضعفة مقاومة الضحية. هكذا افتقدنا دفعة واحدة مفاهيم ومصطلحات وقيم، لطالما كانت المداك الأساسي لأي حركة إلى الأمام.

ما نشهده اليوم، لا يصب في باب السجال بقدر ما هو شجار حارات وصخب كراجات، ولعل إذاعات المنوعات وفضائيات الظل التي كانت تهتم بالأبراج والأغاني الدارجة ورياضة الصباح، والتي تحولت فجأة إلى إذاعات شتيمة وصراخ، أفضل مثال على ثقافة الكراجات، إذ لعبت دوراً مسيئاً في فهم معنى الإعلام وحدوده ومهامه.

كنا أمام جوقة من المطيباتية وأصحاب الشوباش بتجاهل صلب الأزمة التي تعيشها البلاد، ففي حين تعترف الحكومة حاجة البلاد إلى برنامج إصلاح شامل، يتخندق هؤلاء خلف شعارات قديمة وإنشائية، بدلا من تشريع برنامج الإصلاح وأهميته في تطوير البلاد كي تكون عصية حقا في وجه أية مؤامرة لخلخلة ثباتها.

وصل الأمر ببعضهم إلى مديح قانون الطوارئ، والتغزل بمزاياء القانون الذي تخلت عنه الحكومة كعتبة أولى نحو مستقبل منفتح على التعددية والاختلاف. من ضفة أخرى وجد آخرون في توقيع البيانات مهنة جديدة لهم، من دون فحص محتوياتها، أو توجهاتها، أو أهميتها. المهم أن يرى هؤلاء تواقعهم منقوشة إلى جانب أسماء مرموقة ولها حضورها في الساحة.

ليس المهم هنا أن نتبنى بياناً أو نرفضه، بل أن نكون مؤمنين بأهدافه عبر ممارسة طويلة، أما أن يحصل الكومبارس على دور بطولة، من دون مقدمات، فهذا من علائم الفوضى والسباحة في بركة أسنة، مفترضين بأنها بحر متلاطم الأمواج.

في المقابل هناك أصحاب الأسماء الوهمية الذين امتهنوا الرذح - في المواقع الالكترونية والمحطات الإذاعية- واجترأ شجاعة ليست لهم في إقصاء كل ما لا يشبههم، تحت يافطة التخوين.

khalil.s@scs-net.org ■

الاحتراب في ساحات «مع» أو «ضد»؟



الآخر بشيء) لما أحجموا عن القيام بكل ما سيلقي أفتعة «التمدن» و«الديمقراطية» جانباً، ويسفر عن المتواري العظيم تحت الأردية العصرية المخادعة..

بين هذا وذاك، تكثر المزاوَدات في اللقاءات العابرة، وفي الشوارع، وفي المقاهي، وخاصة «الأدبية» منها، وعلى شاشات التلفاز، ويصبح من لم يعرف عنه أنه «أضاع» دقيقة واحدة من وقته على شأن عام فجأة غيفارا عصره وأوانه، أو جندياً في خط المواجهة الأول.. ويأتي الإعلام بشقيه، الموالى والمعارض، الأول بمحدويته وغيبائه وانعدام ثقة معظم الناس به، والثاني بضجيجه وصراخه وخبثه واحتمائه بالبلاد التي يبث منها، ليزيد الطين بلة، ويعمق الشرح بين الحقيقة واللاحقيقة، وبين الناس فيما بينهم، انطلاقاً من اعتبارات فتوية على الغالب، أو وهمية مليئة بالثنائيات القسرية، وكان جميع المتقاتلين ظاهرياً يريدون جدياً فرز الناس إلى خندقين كاذبين في جوهرهما حتى الآن: «مع أو ضد»!!

الحقيقة التي يجب أن نقال اليوم بشكل ساطع وواضح أن كلا المتقاتلين المتواريين خلف تنازع أو تناحر من هم بالأسفل، لم يقاربا جوهر مطالب الناس التي لم تستطع شعارات الشوارع التعبير عنها..

◀ جهاد أسعد محمد

القاعدة التي يحاول ترويجها اليوم معظم من يعدّون أنفسهم أرباباً في الحدث الجاري في البلاد، أو صناعاً له، أو مؤثرين فيه، ويحاولون فرضها على الجميع، تسفر عن نفسها على شكل سؤال يطرح بصورة تعسفية، ملخصه المكثف هو: «مع أو ضد؟»، وبناء على الجواب، الذي يجب ألا يتعدى «مع» أو «ضد» في جميع الأحوال، تطلق صيحات المدائح أو الاستهجان إذا كان من يقوم بالاستفسار أو التخيير حليماً و«ديمقراطياً»، أو ترمى الشتائم والتهم التي تصل حد التخوين وتتجاوزها إلى الإيذاء المعنوي والجسدي، أو توكل المهام القسرية التي لا نقاش فيها ولا جدال، إذا كان السائل أقل حلماً وأكثر «انفعالا» وأوفر استعداداً لاستقبال مصطفى جديد..

والغريب أن القاعدة السائدة هذه، يعمل وفقها كل من يعد نفسه نصيراً لمخلصاً للنظام، وبالتالي للبلاد وشعبها ووحدها و«رموزها»، وكل من يعد نفسه نصيراً للمعارضة»، وبالتالي للبلاد وشعبها ووحدها و«رموزها»!! وهنا ما للخاضع للسؤال من مهرب يجنبه شر السائل المترص به، فإذا تلكأ أو صمت، عدّ جياناً، وإذا حاول توضيح رأيه خارج هذه الثنائية المباشرة القمعية عدّ مراوغاً متقلباً وانتهزياً!!

الواقفون في صف النظام، المتحمسون له بقضيه وقضيضه، وعجره وبجره، وشرفائه وخبثاته، المتعاملون قصداً أو جهلاً عن أخطاء خطائيه وفساد فاسديه وتسلط المتسلطين باسمه، يحملون على من لا يعلن الولاء المطلق له ولهم، وقد يكتبون بحقه التقارير ذات النتائج الوخيمة، ويخربون بيته وبيت أهله، وربما - إذا كان الطرف مناسباً - ينصبون أنفسهم قضاة ميدانيين عليه أو مسؤولين فخريين أصحاب صلاحيات، فلا يكتفون بإطلاق الأحكام، بل يشرعون في تنفيذها فوراً بالأشكال والأدوات والأساليب والمستويات التي يرونها أو التي يعتقدون أنها الأمثل في ظروف كهذه.. وهي معروفة ولا أحد يود تذكرها حتماً!!

أما المصطفون في نسق ما يسمى «المعارضة»، السائرون في ركابها أو بالأحرى في طليعة أرتالها، بغير بصيرة أو أسئلة بسيطة، فلا يختلفون بمعظمهم كثيراً من حيث الجوهر عن «نقيضهم» الشكلي، لا بمستوى العماء، ولا بالذهنية، ولا بردود الفعل، ولو امتلكوا هوامش وإمكانات الموالين (وبعضهم امتلكها حقا ولم يختلف عن

◀ إسماعيل دباغ

«قناة الجزيرة القطرية» تتحول إلى مقرص ملعون، يمارس فيه الرقص على أشلاء أبناء ليبيا، أطفالاً ونساء وشيوخاً وشباباً.. «قناة الجزيرة القطرية» تتحول إلى مأخور إعلامي ملعون يمارس فيه العهر الإعلامي بامتياز.. «قناة الجزيرة القطرية» تعلن فرحها بالقدائف والصواريخ التي يرسلها حلف الناتو، والتي تسقط في كل مكان من ليبيا، ها هي ترقص وهي تشاهد الضحايا يتساقطون صباح مساء، ها هي تمارس رقص الموت حين ترى أطفال المدارس تروّعهم قاذفات حلف ملعون..

زغردن يا مديعات قناة الجزيرة وارقصوا يا مديعيا..

هاهي الضحايا تتساقط نتيجة قصف أعمى، فما على مديعات قناة الجزيرة إلا أن يزغردن مع سقوط كل طفل بقدائف حلف الناتو، وما على مديعيا إلا أن يرقصوا مع كل صاروخ يسقط على رؤوس الأبرياء من أبناء وبنات ليبيا.. هنيئاً لكن يا مديعات «قناة الجزيرة»، وهنيئاً لكم يا مديعيا بما تحرزونه من نصر على أشلاء أطفال ليبيا..

زغردن يا مديعات قناة الجزيرة وارقصوا يا مديعيا..

بإمكانكن يا مديعات «قناة الجزيرة» أن تطلبن من مراسلي قناتكم أن يرسلوا لكن قوارير من دم شهداء القصف الذي يطبقه حلف الناتو بلا هوادة ولا رحمة لتزينوا بها خدودكن لتزداد حمرة، ليست حمرة الخجل والخفر التي تفتخر بها كل امرأة عربية، بل حمرة الحقد والخزي والعار..وعندما تصل لكن تلك القوارير المملوءة دماً ليبيا طاهراً شريفاً على متن طائرات «قطر» التي تحضر الأسلحة إلى ليبيا بهدف صب الزيت على النار ولإذكاء نار فتنة تآكل الأخضر واليابس.. عندما تصل تلك القوارير المحملة في تلك الطائرات فاستقبلنها بالزغاريد يا مديعات قناة الجزيرة، واستقبلوها بالرقص يا مديعي قناة الجزيرة..

زغردن يا مديعات «قناة الجزيرة»، وارقصوا يا مديعيا..

ها هي ليبيا تحرق بقدائف حلف الناتو، وها هي ليبيا تدفع ثمن مؤامرة شارك فيها من لا يعرف للعروبة معنى، ومن لا يعرف للإنسانية معنى..

زغردن يا مديعات «قناة الجزيرة» وارقصوا يا مديعيا.. فالضحايا تزداد بين الليبيين، والحلف الحاقد لا يريد للدماء أن تتوقف.. وأنتم وأنتم الفيلق المتقدم في هذه الحفلة الدموية الملعونة..

لن أذكركن يا مديعات «الجزيرة»، ولن أذكركم يا مديعي «قناة الجزيرة» بالقيم والشمم والإخاء



نحتم بامتياز في أن تبذروا الفتنة بين أبناء ليبيا..

لكن لا تتسبن ولا تتسوا أن التاريخ الذي يكتب بدماء أطفال ليبيا لن يغفر لكم، وستلاحقكم اللعنات والكوابيس، ولن ينفعكن ولن ينفعكم حينها ما تتقاضونه من مال حرام، نحن نعلم أن «أكل العيش مر»، لكن دم أطفال ليبيا أكثر مرارة من العلقم..

زغردن يا مديعات قناة الجزيرة وارقصوا يا مديعيا على أشلاء الليبيين، والعقوا دماء أطفال ليبيا لعلكن ولعلكم ستدخلون التاريخ من أوسع أبوابه.. فلا نامت أعين الجبناء..

● مسرحي فلسطيني / القدس

والمحبة والإنسانية والعروبة والإسلام، فأنتم وأنتم لا علاقة لكم بالقيم والإخاء والمحبة والإنسانية والعروبة والإسلام، أنتم وأنتم يا من تنفثن سمومكم وسمومكم لستم أهلاً لأن تتحدثوا عن القيم والإخاء والمحبة والإنسانية والعروبة والإسلام، هل تعرفن وهل تعرفون لماذا؟ الإجابة بكل وضوح هي: أنكم الفيلق الذي حبب إليه لعق الدم الليبي، وحبب إليه الرقص على جثث الشهداء من أبناء ليبيا، حبب إليكم الكذب والتزوير وإشاعة الفتن..

زغردن يا مديعات «قناة الجزيرة» وارقصوا يا مديعيا.. فلقد نحتم بامتياز في أن تجسدوا الحقد والكراهة..